

2020
EGYPT



Third World Forum
Foro Del Tercer Mundo
Forum Du Tiers Monde

منتدى العالم الثالث

الاتصالات والمعلوماتية في مصر

الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠

دكتور مهندس
عبد المنعم يوسف بلال
الباحث الرئيسي

ISO
9002

Certificate No. 82210
03 / 05 / 2001



المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية



المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

الحاصلة على شهادة الجودة

ISO 9002

Certificate No.: 82210

03/05/2001

2020
EGYPT



Third World Forum

Foro Del Tercer Mundo

Forum Du Tiers Monde

منتدى العالم الثالث

الاتصالات والعلمانية في مصر

الفترة السنوية من عام ٢٠٢٠

الاتصالات والمعلوماتية في مصر

الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠

دكتور مهندس

عبد المنعم يوسف باذل

(الباحث الرئيسي)



الناشر

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠٠٣

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٢م - ١٤٢٣هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناسر :

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

راس المال المصدر والمفعوع ٩,٩٧٢,٨٠٠ جنيه مصرية

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٢٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استمساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناسر .

أعضاء الفريق البحثي

أ.د عبد المنعم يوسف بلال أستاذ بهندسة القاهرة - ومدير المعهد القومي (باحث رئيسي)
للاتصالات

أ.د سمير إبراهيم شاهين أستاذ بهندسة القاهرة (عضواً)
أ.م.د بهنسي محمد نصير رئيس قسم تخطيط الشبكات بالمعهد القومي (عضواً)
للاتصالات

أ.د جمال عبد الفضيل أستاذ بكلية هندسة حلوان (عضواً)

توطئة

هذا كتاب شامل كتب عن علم ودراية. وكنا- ونحن نسمع الكثير عن مكوناته وآثاره في تحقيق ما يسمى (خطأ في تقدير) بالعولمة التي غيرت العالم وجعلت ما كنا نظنه مستحيلاً أموراً في متناول اليد مثل الهاتف المحمول- في أشد الحاجة لمثل هذا المؤلف الذي يسعدني أن أقدمه للقراء. فهو يوضح أصول ونشأة وتطور الثورتين: ثورة المعلومات وثورة الاتصالات، وكذلك تداخلهما وتكاملهما. ثم يتناول بالعرض والتحليل الوضع الراهن لثمار الجهود الكثيفة والمثابرة التي أفرزت المخترعات التي مكنت الدول المتقدمة صناعياً من التمتع بكل ثمار تلك الجهود. ثم يوضح أن هذه الجهود مستمرة تؤدي بالجديد المتفاوت الأهمية كل عام أو عامين. ويوضح المؤلف النتائج المنتظرة منها في حدود عقد من الزمان، كما يشير إلى ما يمكن أن يبدع في المدى الأطول لأنه محل بحث واهتمام حالياً. ولا يغيب عنه إبراز التوزيع غير المتكافئ بين الشمال والجنوب، وبالتالي محدودية إستفادة دول العالم الثالث بما يسمى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حالياً وفي المدى القريب، حتى وإن زادت مشروعاتها من المعدات Hardware دون أن تزداد أعداد البشر القادرين على استخدام كل ما تنتجه المعدات من إمكانيات. ومن ثم كان تركيزه على البرمجيات التي يبدعها البشر والتي بدونها تهر عملياً إمكانيات الحاسبات.

وبعد هذا العرض والتحليل يفصل المؤلف وضع مصر الحالي، ويؤكد ما كنت استشعره من واقع تجربتي، وهو أن صناعة البرمجيات لم تستقر بعد على أساس يفتح طريق التطور. وفي كل المقارنات التي يجريها يذكر كل البيانات التي أمكنه الحصول عليها عن الأوضاع في معظم الدول العربية غنيها وفقيرها. ولا يفوته بطبيعة الحال التذكير بما نجحت فيه الهند (مليارات الدولارات صادرات من البرمجيات) والتنبيه إلى مميزات البنية الأساسية اللازمة ودور القطاع الخاص والمساندة الحكومية التي دفعت الشركات والمؤسسات الهندية إلى الاستخدام الواسع

لمنتجات صناعة المعلومات والاتصالات، وإلى الاهتمام بتعليم وتدريب العناصر البشرية الواعدة إلى المستوى العالمى. وأذكر بهذه المناسبة أن رئيس وزراء ألمانيا طلب من البرلمان الموافقة -استثناء من القواعد العامة المنظمة للهجرة - على قبول عشرين ألف شاب وشابة من الهند تحتاج إليهم صناعة المعلومات والاتصالات فى بلده. ونرى فى هذا ظاهرة جديدة وفريدة حتى الآن لبلد من العالم الثالث يقدم لدولة صناعية كبرى ومتقدمة "المعونة الفنية"!

وأخيراً، وليس ذلك أقل الأمور أهمية، تصدى المؤلف بذكاء وقدرة فى علاجه لمصير هذا "الاقتصاد الجديد" فى كل من السيناريوهات التى يدرسها مشروع "مصر ٢٠٢٠". فقد تكاثرت الشركات المشتغلة بتوفير السلع والخدمات اللازمة لهذا "الاقتصاد الجديد" فى الدول الصناعية، وابتدعت بورصة الأوراق المالية فى نيويورك مؤشراً خاصاً يحمل ذلك الاسم فى مواجهة بقية الشركات الأخرى.

وللأسف الشديد انتقل الأستاذ الدكتور عبد المنعم يوسف بلال إلى رحمة الله قبل صدور ثمرة عمله وعمل فريق الباحثين الذى عاونه. فلهم جميعاً نوجه الشكر والتقدير. ونأمل أن يكون هذا الكتاب يحمل رقم (١٧) فى سلسلة "مكتبة مصر ٢٠٢٠" التى يصدرها مشروع "مصر ٢٠٢٠" - جزءاً هاماً من تراثه العلمى الكبير.

إسماعيل صبرى عبد الله

المنسق العام لمشروع مصر ٢٠٢٠

ورئيس منتدى العالم الثالث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الفصل الأول : إلى أين تتجه الاتصالات والمعلوماتية؟	٩
١-١ تطور الاتصالات	٩
٢-١ الاتصالات خلال الثلاثين سنة القلعة	١٤
٣-١ ملامح ثورة الاتصالات في القرن الواحد والعشرين	١٥
٤-١ الدور الذي ستلعبه الاتصالات للاتصالية في المستقبل	١٨
١-٤-١ أنظمة الاتصالات المستقبلية الدولية (IMT2000)	١٨
٢-٤-١ الاتحاد الدولي للاتصالات رائد الأنظمة (IMT 2000) في العالم	١٩
٣-٤-١ الحاجة إلى وضع معايير عالمية	٢٠
٤-٤-١ تطور التكنولوجيا المتنقلة	٢٠
٥-٤-١ الخدمات المطلوبة في بداية الألفية الجديدة	٢١
٦-٤-١ أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية 2000 (IMT2000)، فرصة	
٢٢ لصالح البلدان النامية	٢٢
٥-١ مواقف الاتصالات في ظل اتفاقية الجات	٢٣
١-٥-١ مقدمة عن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	٢٣
٢-٥-١ خدمات الاتصالات في إتفاقية الجات	٢٦
٣-٥-١ الجات وجدول التزامات الاتصالات	٢٨
٤-٥-١ تقسيم قطاعات الاتصالات التي تخضع لتحرير التجارة الدولية	٢٩
٥-٥-١ التنافسية وضرورة البحوث والتطوير والاتصالات	٣١
٦-٥-١ حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة	٣٢
٧-٥-١ تأثير إتفاقية الجات على الأسواق المصرية والدول النامية	٣٤
٦-١ الاتصالات والمعلومات وقضايا المستقبل	٣٥

الفصل الثاني : تطور الاتصالات والمعلومات في مصر ٤١

١-٢ نبذة تاريخية ٤٣

١-٢-١ الشبكة القومية لنقل المعلومات ٤٧

١-٢-٢ التليفون المحمول ٤٩

١-٢-٣ سياسات وقرارات تنظيمية لمواكبة للتطور العالمي ٤٩

٢-٢ أداء قطاع الاتصالات والمعلومات وتطوره ٥٦

١-٢-٢ الاتصالات ٥٦

٢-٢-٢ المعلومات ٦٣

٣-٢ الاتصالات والمعلوماتية لقطاع للتنمية في ج.م.ع ٦٨

٤-٢ الاعتبارات العامة في صناعة المعلومات ٧١

٥-٢ التطبيق المرحلي في صناعة المعلومات ٧٢

٦-٢ الوضع الحالي في مصر من خلال قضايا المستقبل ٧٤

الفصل الثالث : خبرات الدول والدروس المستفادة منها للحالة المصرية في
مجال الاتصالات والمعلومات ٨١

١-٣ مقدمة ٨٣

٢-٣ نماذج التطوير ٨٤

٣-٣ عرض مفصل لعدد من الحالات ٩٠

١-٣-٣ ماليزيا ٩٠

٢-٣-٣ المكسيك ٩٢

٣-٣-٣ المغرب ٩٤

٤-٣-٣ الفلبين ٩٦

٤-٣ الدروس المستفادة ٩٧

الفصل الرابع : صناعة البرمجيات في مصر وتطورها ٩٩

١-٤ مقدمة ١٠١

٢-٤ ماهية البرمجيات ١٠٢

٣-٤ المجالات المختلفة لصناعة البرمجيات ١٠٣

٤-٤	التجارب العالمية	١٠٤
أ -	التجربة الهندية	١٠٤
ب -	التجربة الإسرائيلية	١٠٨
ج -	التجربة الإنجليزية	١٠٩
د -	التجربة اليابانية	١١٠
هـ -	تجربة كوريا الجنوبية	١١١
و -	تجربة الصين	١١٢
ز -	تجربة الولايات المتحدة	١١٤
٥-٤	مقومات تصنيع البرمجيات	١١٥
٦-٤	الوضع الراهن في مصر	١١٧
٧-٤	إقتراح إنشاء دور للبرمجيات	١١٩
٨-٤	خلاصة مسح أولي للسوق العالمي والسوق المصري في مجال البرمجيات	١٢٣

١٢٧ الفصل الخامس: صناعة المعدات في تكنولوجيا المعلومات في مصر

(Hardware)

١-٥	مقدمة	١٢٩
٢-٥	الشركة المصرية لصناعة التليفونات (ETC)	١٣١
٣-٥	الشركة المصرية الألمانية لصناعة معدات الاتصالات (EGTI)	١٣٣
٤-٥	البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا كأساس لتطوير صناعة معدات الاتصالات والمعلومات في المستقبل	١٣٥
١-٤-٥	أولويات البحوث والتطوير	١٣٥
٢-٤-٥	هياكل البحوث والتطوير	١٣٥
٣-٤-٥	آفاق التعاون في البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا	١٣٦

١٣٩ الفصل السادس: علاقة الاتصالات والمعلومات بالنظم الاقتصادية والاجتماعية

١-٦	مقدمة	١٤١
٢-٦	الاتصالات والمعلومات على مستوى النول العربية	١٤٢
٣-٦	الاتصالات والمعلومات على مستوى نول العالم	١٥٥

الفصل السابع : محاور العمل بالخطة القومية في مجال الاتصالات والمعلومات

- ١٦٧ جمهورية مصر العربية
- ١٦٩ ١-٧ مقدمة (الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية)
- ١٧٤ ٢-٧ المحور الأول: تنمية الطلب الوطني على المعلومات واستخداماتها
- ١٧٧ ٣-٧ المحور الثاني: للتوجه إلى الأسواق العالمية سعياً وراء للحصول على
- ١٧٦ نصيب من الطلب العالمي
- ١٧٨ ٤-٧ المحور الثالث: للتنمية البشرية
- ١٧٩ ٥-٧ المحور الرابع: إقامة التحالفات مع الصناعة العالمية
- ١٨٠ ٦-٧ المحور الخامس: تحديث البنية الأساسية للاتصالات
- ١٨٠ ٧-٧ المحور السادس: تهيئة المناخ التشريعي لانطلاق الصناعة
- ١٨١ ٨-٧ مشروعات الخطة القومية في مصر
- ١٨٢ ١-٨-٧ المشروعات
- ١٨٨ ٢-٨-٧ الاستثمارات المطلوبة
- ١٨٩ ٣-٨-٧ أسلوب التمويل
- ١٩٠ ٩-٧ الخلاصة

الفصل الثامن : حول سيناريوهات المستقبل محل اهتمام مشروع مصر ٢٠٢٠

- ١٩٥ ١-٨ مقدمة
- ١٩٨ ٢-٨ الاتصالات والمعلومات في ظل السيناريوهات محل الاهتمام
- ٢١٣ قائمة المصطلحات :
- ٢١٥ ١ - البيانات والمعلومات Data and Information
- ٢١٥ ٢ - الشبكة القومية للمعلومات PSN
- ٢١٥ ٣ - الشبكة القومية لنقل المعلومات PSDN
- ٢١٥ ٤ - الشبكة القومية للاتصالات PSTN
- ٢١٥ ٥ - مجتمع المعلومات Information Society
- ٢١٥ ٦ - تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ICT
- ٢١٦ ٧ - تكنولوجيا المعلومات IT

٨ - التجارة الالكترونية e-commerce ٢١٦

٩ - الشبكات الرقمية المتكاملة للخدمات ISDN ٢١٦

١٠- الشبكة القومية للتكامل الخدمات واسعة المدى BISDN ٢١٦

١١- الجيل الثالث من الاتصالات المتنقلة 3G/IMT2000 ٢١٦

قائمة المراجع ٢١٧

الفصل الأول

قطاع المعلومات والاتصالات

فى مصر حتى ٢٠٢٠

قطاع المعلومات والاتصالات

في مصر حتى ٢٠٢٠

مقدمة:

في ضوء خطة الدراسة المعتمدة للمشروع البحثي "قطاع المعلومات والاتصالات في مصر حتى ٢٠٢٠"، والتي تهدف أساساً إلى إرساء دعائم مستقبل الاتصالات والمعلومات والصناعات المغذية لها في مصر، وبحث إمكانات "التطوير والتحديث"، مع الأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع المصري والتطورات العالمية في مجال الاتصالات والمعلوماتية والتجارب المقارنة للدول الأخرى، يغطي هذا التقرير النتائج التي تم للفريق البحثي للمشروع التوصل إليها.

ويغطي الفصل الأول دراسة عن مستقبل الاتصالات والمعلوماتية خلال العشرين سنة القادمة، والتي قد تغير من شكل الحياة في بلدنا وتؤثر بوجه خاص في مختلف نواحي التنمية، مع رصد للمحاور التي تتأثر بها تكنولوجيا المعلومات. وفي المقدمة منها: إتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة وبخاصة اتفاقية الخدمات واتفاقية الملكية الفكرية، ومشاكل الإنترنت، وتأثير إتفاقية الجات على الأسواق المصرية، ثم علاقة الاتصالات بقضايا المستقبل.

ويغطي الفصل الثاني دراسة عن الاتجاهات العامة في مجالي الاتصالات والمعلوماتية في مصر خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى الآن، وعن المؤشرات والعوامل التي يلزم توافرها لصناعة المعلومات والاتصالات، ثم بيان الوضع الحالي لصناعة المعلومات في جمهورية مصر العربية والتطبيقات اللازمة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البحوث والإدارة الحكومية، مع شرح

لبعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع المعلومات والاتصالات في مصر. ويرصد الفصل أيضاً تطور هذا القطاع فيما يتعلق بالإسهام في الناتج المحلي والسلع والخدمات التي يقدمها ومستويات التكنولوجيا في داخله ومستويات العمالة وإنتاجيتها والاستثمارات ومصادرها والمشكلات والنواقص مع تقييم للوضع الحالي لهذا القطاع في مصر من خلال قضايا المستقبل.

والفصل الثالث يركز على الأسس والسيناريوهات التي ارتكزت عليها عمليات التطوير في مجال الاتصالات والمعلومات لدول كثيرة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة وأستراليا والمكسيك. والإعتبارات الواجب توافرها لإنشاء جهاز تنظيمي ناجح. والدروس المستفادة للحالة المصرية في مجال الاتصالات والمعلومات. مع شرح لحالات التطوير في دول أربعة وهي ماليزيا، والمغرب، والمكسيك، والفلبين.

والفصل الرابع يركز على مجال تطوير صناعة البرمجيات في مصر كمجال يمكن أن يقوم عليه صناعة تصدر منتجات لها ميزة تنافسية، وذلك من خلال النظر إلى التجارب العالمية في صناعة البرمجيات في الهند واليابان وإسرائيل وإنجلترا، والصين وكوريا الجنوبية. كما يهتم هذا الفصل بموقف صناعة البرمجيات في مصر منذ بدايتها في الستينات حتي الوقت الحاضر، وأهمية تولد دور للبرمجيات يتم بناؤها على أساس علمي واقتصادي سليم، مع تقييم أولي للسوق العالمي والسوق المصري في مجال البرمجيات.

والفصل الخامس يناقش حالة ومستقبل صناعة معدات الاتصالات والمعلومات في مصر من حيث الانتاج المحلي والشركات الأساسية المنتجة وأنواع منتجاتها ووفائها بالطلاب المحلي ومشاركة كل من القطاع الخاص العام.

والفصل السادس يغطي دراسة عن علاقة الاتصالات بالنظم الاقتصادية والاجتماعية بهدف الحصول على مؤشرات نمو موحدة عن الاتصالات والمعلومات في مجموعة من المجتمعات التي تعمل في إطار سيناريوهات مختلفة: الاشتراكية - الإسلامية - الرأسمالية. مع شرح لتلك المؤشرات على مستوى الدول العربية وعلى مستوى العالم للمقارنة.

والفصل السابع يغطي مجموعة من محاور العمل لتحقيق طفرة في صناعة واستخدامات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في السنوات القادمة لخدمة أهداف التنمية بجمهورية مصر العربية في إطار المشروع القومي للنهضة التكنولوجية الذي أعلنه السيد رئيس الجمهورية، وذلك بهدف تحقيق طفرة في الصناعة والتصدير وخلق فرص عمل للشباب. مع شرح لخطة العمل وشرح للمشروعات المقترحة والاستثمارات المطلوبة ومصادر التمويل والاستراتيجيات والسياسات المستقبلية. ثم استخلاص أخير للسلبات والإيجابيات المتوقعة.

أما الفصل الثامن فإنه يناقش الاشتباكات مع السيناريوهات الخمسة المقترحة في مشروع مصر ٢٠٢٠ من حيث الأولويات واختيار المجالات، النشاط الاقتصادي، وتوفير الاستثمارات، والكوادر البشرية، والتعليم والتعلم، والبحث العلمي، الإنترنت واستخداماته، التأثيرات المجتمعية، والأنشطة الاتصالية المتطورة... الخ.

الفصل الأول

إلى أين تتجه الاتصالات والمعلومات

إلى أين تتجه الاتصالات والمعلوماتية؟

١-١ تطور الاتصالات^(٤٥)

لو رجعنا بالذاكرة لعام ١٩٧٠ وهو العام الذي قام الاتحاد الدولي للاتصالات بعمل أول معرض دولي للاتصالات في ذلك الوقت، نلاحظ أن معظم الناس لم تكن تستخدم أجهزة الفاكس لأنها كانت غالية الثمن أو لأنها كانت بطيئة جداً في الاستخدام. ولم يكن التليفون المحمول والاتصالات الشخصية موجودة في ذلك الوقت أيضاً. وكذلك لم يكن موجوداً الميكروبروسيسور والحاسبات الشخصية. ولم يكن هناك بريد الكتروني ولم يكن هناك أيضاً ميكروسوفت.

ولقد شهد عام ١٩٧١ تطوراً تكنولوجياً ملحوظاً في مجال الاتصالات وذلك كنتيجة التعاون أو الترابط في الصناعة بين الاتصالات والحاسبات. ومع الزيادة في مجال تراسل المعطيات الرقمية وإلى عصرنا هذا أصبحت الصناعتان لا تفترقان بل تتحدان مع قوة ثالثة وهي صناعة تكنولوجيا الوسائط المتعددة، حيث أنها تزود بطريقة ملائمة الطلبات الطبيعية المتزايدة على وسائل الاتصالات. ويمكن تكنولوجيا الوسائط المتعددة من التعامل مع إشارات الصوت والمعطيات والنص والصورة الساكنة والمتحركة بحيث يمكن القول أن صناعة تكنولوجيا المعلومات تعد نافذة التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. ففي السنوات القادمة سنواجه نقصاً كبيراً في مصادر الطاقة الطبيعية التي كانت موضع اهتمام الماضي وأصبح الابتكار أساس القوة الاقتصادية والبديل الذي يولاه المصادر الطبيعية.

وكمثل أي تكنولوجيا فإن تكنولوجيا المعلومات لا تتواجد بمعزل عن بقية المجتمع فهي تتعامل مع المجتمع وتتأثر به من خلال المحاور التالية :

- وجود البنية الأساسية للاتصالات.
 - التعليم الخاص بتكنولوجيا المعلومات.
 - وجود مراكز أبحاث وتطوير لتكنولوجيا المعلومات.
- وفي هذا الخصوص يمكن اعتبار للتكنولوجيات التالية من أهم سمات التطور الذي بدأ عام ١٩٧١ في مجال الاتصالات والمعلومات:
- ظهور البريد الإلكتروني لإرسال الرسائل الإلكترونية من خلال شبكات الاتصالات والحاسبات الموزعة.
 - اختراع الميكروبروسيسور بواسطة Ted Hoff ونشأة الجيل الأول منه من خلال شركة Intel وهو من النوع نو الأربعة بتات Four bit.
 - اختراع وسائط التخزين المرنة Floppy Discs بواسطة شركة IBM
 - ظهور مؤسسة ميكروسوفت بواسطة Bill Gates and Paul Allen
- وفي الثمانينات ظهرت الطرازات الأولى من Ms-DOS على أول حاسب شخصي من شركة IBM، وفي التسعينات اخترع العالم Tim Berners للنسيج عالمي الإنترنت " World Wide Web " وتختصر (Web أو WWW) في مركز البحوث الأوروبي (CERN).
- وتوالت بعد ذلك التطورات في صناعة الاتصالات والمعلومات لاسيما من ناحية القدرة الحسابية والسرعات في نقل المعلومات وما صاحب ذلك من هبوط متوال في الأسعار في جميع المكونات حتى أصبحت التليفونات العامة في متناول الجميع.
- والآن أصبحت التليفونات المحمولة والاتصالات الشخصية وشبكة الإنترنت حقيقة واقعة وهي في سبيل أن تغير نمط الحياة المعاصرة بشكل جذري. فلم يكن من المتصور منذ ثلاثين عاماً مثلاً أن يصل عدد التليفونات المحمولة إلى أكثر من ٢٠٠ مليون تليفون في نهاية عام ١٩٩٧ وأن أكثر من مائة مليون شخص في العالم يتصلون ببعضهم من خلال شبكة الإنترنت لإرسال جميع أنواع المعلومات

من بريد إلكتروني يحتوي على الصوت والصورة والبيانات والصور المتحركة أيضاً من أي مكان في العالم وفي أي وقت كان.

في عام ١٩٧١ لم يكن في شبكة الإنترنت إلا أربعة حاسبات رئيسية (Hosts). بعد ذلك بعشر سنوات أي في ١٩٨١ أصبح عددها ٢١٠٠٠، وفي نهاية عام ١٩٩٩ زاد العدد عن ٥٠ مليون.

وفيما يلي نقدم بعض المراحل التي مرت بها خدمات الإنترنت :

- ١ - في البداية لم تكن هناك تفرقة بين الخدمات سواء بريد إلكتروني أو نقل ملفات أو غيرها وعوملت الرسائل معاملة واحدة.
- ٢ - بعد ذلك تم إضافة بيانات في كل رسالة توضح نوع الخدمة Type of service (TOS) بحيث يمكن التفرقة مثلاً بين رسائل نقل الملفات والرسائل الخاصة بخدمات تفاعلية مثل (Telnet).
- ٣ - عندما تم إدخال تطبيقات World Wide Web على نطاق واسع وإستخدام فيها أحد البروتوكولات المسماه (Hyper Text Transfer Protocol HTTP) بالإضافة إلى التطبيقات الأخرى التي كانت قائمة ظهرت الحاجة إلى إدخال نظام النصيب العادل للمستخدمين المتعددين للشبكة، وقد تم ذلك عن طريق التحكم في الإختناقات بواسطة بروتوكولات التحكم في نقل البيانات TCP، وقد أدى ذلك أيضاً إلى تعديل محاسبة المشتركين حيث لم يعد وقت الاتصال فقط هو أساس الحساب ولكن أضيف إلى ذلك عدد مرات الاتصال.
- ٤ - عندما برزت ضرورة اتصال مجموعة من المستخدمين في إطار مؤتمرات الصوت والفيديو Audio or Video Conferencing تم إدخال بروتوكولات جديدة تسمى: Mbone (Multicast backbone) ويتم حالياً تصميم وتنفيذ هذا النوع من البروتوكولات بطريقة تسمح بإستخدام الإنترنت بصورة أفضل.
- ٥ - نظراً لزيادة الأحمال على الإنترنت بشكل عام وبضرورة إعطاء خدمات متنوعة لعدد كبير من المستخدمين يتم التركيز على أحد بدائل تنفيذ ذلك، وهي ما يسمى طريقة حجز الموارد Resource Reservation، بحيث يمكن

لكل مستخدم تحديد مستوي الخدمة المطلوبة ويتم حجز الموارد المطلوبة له مسبقاً مع الالتزام بهذا المستوى طوال فترة استخدام الشبكة وذلك عن طريق ما يسمى بروتوكول حجز الموارد (Resource Reservation Protocol (RSVP سواء في حالة البث الواحد Unicast أو البث المتعدد Multicast. أدى ذلك إلى وجود تطبيقات كثيرة منها : تليفونات الإنترنت - التليفون المرئي - مؤتمرات الفيديو - العمل التعاوني المدعم بالحاسب Computer Support Cooperative Work والتي تتطلب قيوداً صارمة بالنسبة لحدود تأخير نقل الرسائل، وتضطلع بهذه المهمة حالياً مجموعة العمل للخدمات المتكاملة IETF Working Group on Integrated Services.

ولقد كان لتطور الاتصالات أهمية كبرى في مجال الإعلام. فلقد غدت أهمية تدفق المعلومات والمعرفة في المجتمع أمراً مسلماً به منذ أمد بعيد. وكثيراً ما يطلق الإعلام على تلك العملية التي يجري خلالها اقتسام المعلومات "تسيج المجتمع"، الذي يربط معاً الأفراد والمجموعات والمؤسسات التي يتألف منها المجتمع. ويجسد الاتصال كعملية اجتماعية واسعة عديداً من الوظائف الأساسية: إعلام الغير وتلقي أنبائهم، الإقناع والإقناع، التعليم والتعلم، الترفيه عن الآخرين وعن النفس.

وكان لابد أن يصبح الإعلام موضع اهتمام رئيسي حين بدأ الرجال والنساء يوجهون اهتمامهم إلى العمل المخطط لتغيير طبيعة المجتمع وتحسينها. وكرس الكثير من هذا الاهتمام منذ الحرب العالمية الثانية لمهمة التنمية القومية، الاجتماعية والاقتصادية، خاصة فيما أصبح يعرف باسم "البلدان الأقل نمواً". وتجلي الاستخدام الهادف باعتباره جزءاً من استراتيجيات التنمية بطرق مختلفة عن طريق تنمية خدمات الارشاد في الزراعة والصحة وتوسيع نظم التعليم وتحسين نوعيتها، وتنمية وسائل الإعلام الجماهيري واستخداماتها، وتوسيع وتحسين نظم وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

أما الاهتمام بنظم الإعلام في البلدان الصناعية فقد نشأ عن مصدر مختلف بعض الشيء إذ فيها نبع الدافع إلى دراسة دور نظم الإعلام ووظيفتها في المقام الأول عن التقدم السريع في تكنولوجيا الاتصالات التي بشرت بإمكانية

التكنولوجيات الجديدة تحقيق تقدم له دلالاته في كل من فعالية نظم الإعلام وكفاءتها مع إمكان حدوث آثار هامة في المجتمع.

وبحلول أواخر الستينات أخذ الاتجاهان يتقاربان. فقد بدأ استمرار التطور السريع لتكنولوجيات الاتصالات وتصديرها للبلدان النامية يؤخذ في الاعتبار عند تخطيط التنمية القومية. وفي الوقت نفسه أصبحت الجهود المبذولة للاستخدام المخطط للاتصال في استراتيجيات التنمية تبدو مجزأة وغير منسقة بل ومتناقضة أحياناً. وكانت التكنولوجيات الجديدة تبشر بتحسين له شأنه في نظم الاتصال وإن اقترن ذلك بتكاليف مرتفعة وبقدر كبير من عدم اليقين بشأن آثارها.

وفي الوقت نفسه فإن مفهوم عملية "التنمية"، وكيف ينبغي أن تتم، أخذت تتغير فقد بدأت تساؤلات خطيرة تتور بشأن نموذج التصنيع ذي رأس المال الكثيف الذي كان سائداً في السنوات العشرين الأولى من التخطيط الإنمائي، وبدأت تسيطر أفكار جديدة ترجح العدالة الاجتماعية على زيادة الناتج القومي الإجمالي، وأصبحت مشاركة السكان في التنمية على نطاق أوسع تبدو بديلاً لنماذج التخطيط المركزي المفروضة من أعلى إلى أسفل.

ومن هذه الاتجاهات الثلاثة، الإعلام من أجل التنمية، وجوانب التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات، وتغير صور التنمية، نشأ الميدان الجديد لتخطيط الإعلام.

كما نشأ هذا الميدان الجديد بكل معني الكلمة من عدد من المذاهب والمستويات والتدابير فيما يتعلق بالاتصال والتنمية. وتشمل هذه المذاهب تخطيط الإعلام دعماً للمشروعات الإنمائية في الزراعة والصحة وتنمية البيئة. وكان من السمات الرئيسية لهذه المذاهب حملات الإعلام التي تستخدم الاتصال الجماهيري والاتصال بين الأشخاص. ومن المذاهب الأخرى تجارب التطعيم بالإذاعة والتلفزيون في عدد من البلدان. وكان من بين الاتجاهات كذلك دور وسائل الإعلام الجماهيري في خلق الوعي ببرامج التنمية، وتوفير الإعلام لتشجيع إتباع ممارسات جديدة (مثل تنظيم الأسرة) وتوفير الإعلام الهادف إلى خدمة كثير من الأغراض للمؤدية إلى خلق الوحدة والتكامل الوطنيين.

وهكذا نرى أن صناعة الاتصالات قبل نهاية القرن العشرين شاهدة تطوراً كبيراً بخلاف ما تم في قطاعات اقتصادية أخرى في جميع أنحاء العالم.

٢-١ الاتصالات خلال الثلاثين سنة القادمة:

إنه لمن الصعوبة بمكان التنبؤ بما سوف تكون عليه الاتصالات خلال الفترة القادمة. منذ حوالي ثلاثين سنة ماضية فقط تمكن المخترع Bugles Engelbart من تجربة عدد من التجارب التي غيرت إمكانيات الحاسبات الشخصية كلية، إن لم تكن غيرت أسلوب حياتنا وهي:

استخدام الفأرة Mouse، الاجتماعات عن بعد Group Ware Hypermedia. وهذه التجارب تمت عام ١٩٦٨ باستخدام حاسب كبير بسعة ١٩٢ كيلو بايت. ولكن هذه التجارب لم تؤت ثمارها إلا بعد أن ظهرت الحاسبات Apple Mackintosh في الأسواق عام ١٩٨٤. وخلال السنوات الثلاثين الماضية أصبحت تكنولوجيا الاتصالات في تغير مستمر. ونلاحظ أن عملية استخدام التلكس مثلاً التي كانت في زيادة مستمرة منذ بدء استخدامها عام ١٩٧٥ بدأت تتخفّض نتيجة استخدام الفاكس. وقبل الاستخدام الناجح لـ World Wide Web كان العالم يتنبأ بأن الفاكس سوف يسود كل أنواع الاتصالات. ولكن في عام ١٩٩٥ بدأ استخدام الفاكس في الانكماش نظراً للتحويل إلى نقل البيانات من خلال شبكة الإنترنت. لذلك فإن التنبؤ بشكل الاتصالات في المستقبل صعب إلى حد كبير. ولكن هناك ملامحاً تبين اتجاهات للتطور المستقبلي وهي: التوسع في شبكات الحاسبات، وزيادة حرية الحركة في الاتصالات، والاستخدام المتزايد لشبكة الإنترنت. وفي المستقبل سوف يكون هناك شرائح إلكترونية Chips في الحاسبات لعمل كل شيء. وسوف لا تستخدم الشبكات فقط لنقل المعلومات ولكن سوف تستخدم أيضاً للتحكم في الأجهزة والمعدات Appliances، وسوف يظهر الجيل الثالث من الاتصالات المتحركة الشخصية باستخدام الأقمار الصناعية^(١٧) by Global Mobile Personal Communication Satellite (GMPCS) .

وفي السنوات القليلة القادمة سوف يكون هناك أنظمة تسمح للمستخدمين الاتصال فيما بينهم من أي نقطة على سطح الأرض أو في الفضاء.

وبالنسبة لاستخدامات شبكة الإنترنت فهي في تطور مستمر. وسوف تزداد نظم التجارة الإلكترونية (E-Commerce)^(١٨) التي سوف تكون سبباً رئيسياً في نمو شبكات الاتصالات في المستقبل القريب. وفي الوقت الحاضر كما تم ذكره سابقاً فإن صناعة الاتصالات والمعلومات تصل إلى ألف بليون دولار أمريكي في العام. وهناك تنبؤ من الاتحاد الدولي للاتصالات بأن سوق التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت وحدها سوف يصل إلى ألف بليون دولار في العام بحلول سنة ٢٠٠٢.

وسوف تكون الاتصالات سبباً مباشراً في تغيير نمط العمل في المصالح والمؤسسات. فسوف يستطيع العامل ممارسة نشاطه من بعد "Telepresence". وخلال القرن الحالي سوف تكون الاتصالات الرقمية متحركة، وفوق ذلك سوف تكون شخصية. وسوف يكون هناك حوالي ٦ بليون مستخدم في جميع أنحاء العالم. وسوف تحتوي الاتصالات أيضاً على عشرات البلايين من الأجهزة الإلكترونية التي يملكها ويستخدمها هؤلاء المستخدمون، والتي سوف يكون في إمكانهم استخدامها والاتصال عبرها فيما بينهم.

وسوف تزداد التطبيقات لتشمل الطب عن بعد "Telemedicine" والتعليم عن بعد "Distant Learning"، وإن كان من الصعب التكهّن بالتطبيقات الجديدة التي سوف تغير شكل الحياة خلال القرن الواحد والعشرين^(١٩).

٣-١ ملامح ثورة الاتصالات في القرن الواحد والعشرين^(٢٠):

إن إمكانات شبكات الاتصالات في المستقبل ليس لها حدود، ولا يحكم تطورها إلا التصور والإبداع في عمليات الاتصال. ولكن هناك ثلاث خصائص لصناعة الاتصالات سوف تستمر وتحكم ثورة الاتصالات في المستقبل:

- الاتصالات الرقمية Digital Communication
- الاتصالات المتحركة Mobile Communication
- الاتصالات الشخصية Personal Communication

الاتصالات الرقمية:

الشبكات الرقمية هي شبكات الاتصال التي تستخدم النبضات في نقل المعلومات بدلاً من الإشارات المستمرة. وهي شبكات متطورة تقدم خدمات الصوت والصورة والبيانات في وقت واحد فيما يسمى بالشبكات الرقمية المتكاملة الخدمات ISDN.

في المستقبل - نظراً لوجود الشبكات الرقمية - سوف يكون هناك انتشار واسع لبرامج شبكات الاتصال التي تعرف بالشبكات الذكية، مما يتيح استخداماً أفضل بسبب التغلب على محدودية إمكانيات العامل البشري. ولقد سهلت الشبكات الرقمية أيضاً ترابط الاتصالات وخدمات نقل المعلومات الأخرى مثل الإذاعة والإعلان والنشر. ويظهر ذلك جلياً من ظهور خدمات الإنترنت التي تضاعفت في الحجم خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية وظهور الـ World Wide Web. وليس من الصعب تصور وجود التليفون الذي يقوم بتحويل أي لغة للمتحدث إلى اللغة التي تناسب المستخدم، أو وجود الحاسبات والتليفون المحمول الذي يقبل التعامل بلغة الحديث بدلاً من لغة الأرقام. ومن هنا لا يتحتم على المستخدم ذكر الأرقام التليفونية. وذلك سوف يغير نمط الاستخدام المستقبلي للتكنولوجيا حيث لا يكون هناك وسيط بين الآلة والإنسان خلاف الصوت البشري.

الاتصالات المتحركة:

في القرن الحالي سوف تسود الاتصالات المتحركة في صناعة الاتصالات. ففي نهاية عام ١٩٩٩ زاد عدد التليفونات المحمولة على ٣٠٠ مليون تليفون في العالم. ويتوقع أن يزيد عددها على عدد التليفونات الثابتة خلال عام ٢٠٠٨ عندما يزيد عدد مستخدمي التليفونات المحمولة على البليون، مما سوف يؤدي إلى تغيير شامل في اقتصاديات استخدام الشبكات في حركة المكالمات التليفونية حيث سوف تكون المكالمات عبر التليفون المحمول أرخص من المكالمات خلال الشبكة الثابتة. ولكن لا يغيب عن الأذهان أنه بالرغم من ذلك فإن الشبكات الثابتة سوف تستمر في

الزيادة حيث أنها البنية الأساسية للاتصالات بشبكة الإنترنت. وفي الوقت الحاضر فإن ٩٠% من الاتصالات التليفونية المتحركة تنتقل من خلال الشبكات الثابتة.

ويجب أن نعرف أيضاً أنه بسبب حرية الحركة في الاتصالات أصبح العمل عن بعد ممكناً وليس بالضرورة في مكان العمل نفسه. وأنه بسبب وجود GMPCS، أي نظم الاتصالات الشاملة المتحركة الشخصية، فأى هدف "في أي مكان وأي زمان" أصبح سهل الحصول عليه بوسائل الاتصالات. وفي نهاية عام ٢٠٠٠ سوف يتم الترابط بين شبكة الإنترنت والتليفونات المحمولة مما سوف يؤدي إلى ما يسمى الإنترنت المتحرك. وسوف ينتج عنه سوق نقل البيانات المتحركة من خلال الجيل الثالث للشبكات الذي يسمى 3G. وسوف يعتمد نمو سوق الإنترنت المتحرك على عوامل ثلاثة هي^(١٧):

- ظهور تكنولوجيات عالية السرعة.
- ظهور أجهزة للمستخدم سهلة الاستخدام (User Friendly).
- ظهور تطبيقات رخيصة الثمن.

الاتصالات الشخصية:

مبدأ الاتصالات الشخصية يرتبط بشدة بمبدأ الاتصالات المتحركة بمعنى أن أجهزة الاتصالات يمكن تحريكها من مكان لآخر. وأن رقم تليفون ما مرتبط بشخص وليس بموقع محدد. ذلك يؤكد أهمية الفرد وليس العائلة أو مكان العمل. وفي هذا الخصوص فإن شبكة الاتصالات بها من الذكاء ما يؤهلها لتحديد شخص بعينه.

.. ومبدأ الاتصالات الشخصية سوف يؤثر على مجالات أخرى. فنتيجة لثورة الاتصالات الرقمية يمكن إذاعة قنوات تليفزيونية ومسموعة على شبكة الإنترنت، وبالتالي يمكن استرجاع أو سماع أو حفظ برامج محدودة ليستفيد بها الشخص وليس المجتمع ككل.

بالرغم من ذلك فإن التنبؤ بالاتصالات في القرن الواحد والعشرين يعتبر من الصعوبة بمكان.

فلقد سبق أن حل التلغراف الكهربائي محل للطرق اليدوية في الاتصالات، وبعد ذلك اضمحل التلغراف الكهربائي مع ظهور الاتصالات التليفونية. وحل الفاكس محل التلكس. وحالياً تأثر الفاكس بشدة بظهور الإنترنت. وهكذا لا ندري ماذا سوف يحدث في المستقبل من مفاجآت في مجال الاتصالات.

وعلى وجه العموم فإنه من الأهمية بمكان لكل دولة من الدول لاسيما الدولة النامية أن تطور نفسها للقرن الواحد والعشرين حيث يجب الاهتمام بالمكونات التالية:

- تنمية الموارد البشرية في مجال الاتصالات والمعلومات.
- تنمية البنية الأساسية في الاتصالات والمعلومات.
- تطوير في التطبيقات الحديثة للاتصالات والمعلومات مثل:
- الطب عن بعد، التعليم عن بعد، العمل عن بعد، التجارة الإلكترونية، تطبيقات في مجال النقل، السياحة، الزراعة والإدارة.

١-٤ الدور الذي ستلعبه الاتصالات اللاسلكية في المستقبل^(٥٥)

١-٤-١ أنظمة الاتصالات المستقبلية الدولية (IMT2000):

يتزايد عدد مستخدمي الأنظمة المتنقلة على نحو مذهل إذ يصل عدد المستخدمين الجدد في كل شهر إلى خمسة ملايين مستعمل تقريباً. وبهذا يغلب الظن أن النفاذ اللاسلكي إلى الاتصالات العالمية سيتجاوز النفاذ الثابت في أوائل القرن الحادي والعشرين. ويعنى هنا أن التكنولوجيات اللاسلكية سوف تلعب بصورة واضحة دوراً هاماً في النفاذ الشخصي إلى البنية التحتية العالمية للمعلومات في المستقبل.

وستسمح أنظمة الجيل الثالث للمستخدمين فعلاً بإقامة أو استلام نداءات صوتية في أي مكان في العالم، والإطلاع على المعلومات عبر شبكة الإنترنت وإنزالها، واستلام معلومات محددة سلفاً مثل نشرات الأخبار التي تتضمن الصور المتحركة،

بل والبرامج التي تذاع في الوقت الفعلي، وكذلك الإطلاع على البريد الإلكتروني الفيديوي أو السمعي والرد عليه، وأخيراً النفاذ إلى أية معلومات مخزنة في الحواسيب الشخصية الخاصة بهم، سواء في المكتب أو في البيت. وسيشكل الهاتف المتنقل في حلتها الجديدة أحد المستلزمات الشخصية التي لا يمكن الاستغناء عنها، إذ سيجتمع بين الهاتف والحاسوب والتليفزيون والجريدة والمكتبة ودفتر اليوميات وبطاقة الائتمان كذلك. وإن الاتصالات IMT-2000 التي تقوم على معيار معترف به على الصعيد العالمي ستتيح للجميع حرية الاتصال في أي وقت وفي أي مكان وبالطريقة المرغوب فيها. وسوف يزداد عدد الهواتف المتنقلة في السوق العالمية للاتصالات من ٢٥٠ مليون هاتف تقريباً في عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٢,٤ مليار جهاز بحلول عام ٢٠١٥. وهذا يعني أن سوق التكنولوجيات المتنقلة اليوم تمثل حوالي ١٠% فقط مما ستكون عليه في المستقبل.

١-٤-٢ الاتحاد الدولي للاتصالات رائد الأنظمة IMT-2000 في العالم:

ربما كانت أهم نقاط القوة التي يتميز بها الاتحاد الدولي للاتصالات هي قدرته على الجمع بين ممثلين من شركات متنافسة وحكومات تنتمي إلى معقديات إيديولوجية مختلفة. وإن عدد أعضاء الاتحاد المرتفع والقرارات التي تتخذها بتوافق الآراء لجان الدراسات التابعة له تضمن أن تنفيذ التطورات المستقبلية من الخبرة الوافرة التي يملكها ممثلو شركات التصميم الريادية في جميع أنحاء العالم ومن أفكارهم الابتكارية.

ويعد تقييس الأنظمة IMT-2000 في إطار الاتحاد الدولي للاتصالات أفضل مثال للعمل الجماعي الذي شهدته صناعة الاتصالات في العالم في سبيل تحقيق الانسجام بين المقترحات المتنافسة.

وتعد الأنظمة IMT-2000 إحدى الأولويات الاستراتيجية للاتحاد منذ عهد بعيد. إذ أن الدعم المستمر الذي توفره صناعة الاتصالات لهذا المشروع الهام يضمن أن يظل الاتحاد الدولي للاتصالات الهيئة الرائدة التي تتولى تحديد معايير الاتصالات العالمية في القرن الحادي والعشرين.

١-٤-٣ الحاجة إلى وضع معايير عالمية:

تشكل التوصيات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات العمود الفقري لهذا النظام، ولا زالت أبعاد هذه المعايير الدولية التي تطبق طوعاً وتتوسع كي تأخذ في الاعتبار التقدم المحرز في تكنولوجيا الاتصالات والتطبيقات الجديدة مثل شبكة إنترنت.

وبما أن هذه المعايير تؤدي إلى تشكيل سوق عالمية فمن المسلم به عموماً أن المستعملين النهائيين هم المستفيدون أولاً وأخيراً من تلك المعايير. ولقد أثبت هذا الأمر صحته في عدة حالات سابقة. وفي الواقع إذا تم تقييم نظام اتصالات وتم اعتماده على الصعيد العالمي تكون تجهيزات المستعمل النهائي أرخص من حيث التكاليف والصيانة بفضل الإنتاج الكبير واقتصاديات التوسع في هذا الإنتاج.

ويهدف الاتحاد الدولي للاتصالات في إطار أعماله إلى استغلال التآزر بين تكنولوجيات الاتصالات المتنقلة الرقمية التي يعود ازدهارها جزئياً إلى النمو المذهل للاتصالات الشخصية والتكنولوجيات سريعة التطور للنفاذ اللاسلكي إلى الشبكات الثابتة. وبفضل المعايير العالمية المناسبة التي يجري إعدادها في إطار الاتحاد الدولي للاتصالات، والتنسيق بين تخصيصات طيف الترددات الراديوية التي تمنحها السلطات الوطنية والإقليمية، يمكن اليوم الانتقال من مجموعة الأنظمة المتنقلة المتباينة التي يملك كل منها المعايير الخاصة به ومجموعة خدمات مختلفة وتوزيع خاص للطيف إلى عالم المستقبل لأنظمة الاتصالات الشخصية المتنقلة العالمية حيث سيسمح جهاز واحد زهيد الثمن لأي مستعمل في جميع أنحاء العالم بأن يجري اتصالات في أي مكان وزمان.

١-٤-٤ تطور التكنولوجيا المتنقلة :

يبين الجدول التالي مظاهر كل نظام من أنظمة التكنولوجيا المتنقلة وحدود التطورات التي لحقت بها:

الجدول رقم (١) تطورات أنظمة التكنولوجيا المتكاملة

مظاهر النظام	أنظمة الجيل الثاني الحالية	أنظمة الجيل الثالث IMT-2000 الجديدة
استعمال التكنولوجيا للرقمية	تستعمل من أجل التشكيل والتشفير الصوتي وتشغيل القناة وكذلك لتشغيل قنوات إرسال المعطيات والتحكم فيها	تزايد استعمال التكنولوجيا للرقمية
أوجه الشبه بين بيئات تشغيل مختلفة	يعتمد كل نظام أساساً حسب بيئة التشغيل الخاصة به	استعمال المسطوح البينية الراديوية المناسبة لبيئات تشغيل متعددة، كبنية السيارات والمشاة والمكتب والنفذ اللاسلكي إلى الشبكات الثابتة والساتلية بواسطة سطح بيني راديوي واحد مرن أو قابل للتشكيل
نطاقات الترددات	تشغيل في نطاقات ترددات تتراوح بين 800 KHz و 1.8 GHz حسب البلد	استعمال نطاق ترددات مشترك على الصعيد العالمي
خدمات إرسال المعطيات	تقتصر على معدلات تحسب 32 Kbit/s	سرعة إرسال تبلغ 2 Mbit/s أو أكثر
التجوال	تقتصر بصفة عامة على مناطق خاصة. أجهزة الهاتف غير ملائمة بين أنظمة مختلفة	يسمح تنسيق الترددات على المستوى العالمي فضلاً عن المعايير التي يضعها الاتحاد الدولي للاتصالات بتحقيق تجوال حقيقي عالمي ويتلائم للتجهيزات
التكنولوجيا	تحد التكنولوجيا المستعملة أثناء تصميم الأنظمة من فعالية الطيف والكلفة والمرونة	تم تحسين فعالية الطيف والمرونة والكلفة العامة بشكل كبير

١-٤-٥ الخدمات التي ستكون مطلوبة في بداية الألفية الجديدة :

ستؤمن الأنظمة IMT-2000 مجموعة واسعة من الخدمات يمكن النفاذ إليها باستعمال وسائل مختلفة لتلبية احتياجات المستخدمين في بداية الألفية الجديدة. وفي الواقع إن الخدمات التي يمكن النفاذ إليها باستعمال الأنظمة IMT-2000 ترفع نوعية

الوظائف الموفرة إلى درجة تسمح بتوفير خدمات هاتفية جديدة وخدمات لإرسال المعطيات لم تكن مع تكنولوجيا الجيل الأول والجيل الثاني.

وتغطي التطبيقات متعددة الوسائط مجموعة واسعة جداً من معدلات المعطيات تتراوح بين المعدلات المنخفضة اللازمة لرسائل الاستدعاء الراديوي والمعدلات المرتفعة المصاحبة لنقل الصور والملفات مروراً بالمهاتفة. وستتطلب بعض التطبيقات، كإنزال البرامج، سعة لإرسال المعطيات لا تتأثرية إلى حد كبير تقتضي معدلات مرتفعة في اتجاه واحد ومعدلات أقل كثيراً على مسير العودة. وإضافة إلى ذلك بينما تتطلب بعض هذه الخدمات إرسالاً مستمراً (مثل المؤتمر المرئي باستعمال الحاسوب الشخصي)، تعتبر خدمات أخرى خدمات ذات أسلوب دقيقي من حيث طبيعتها، وبينما يتطلب غيرها من الخدمات مهلاً قصيرة أو تكاملاً مطلقاً.

ولتلبية هذه المجموعة الواسعة من متطلبات الخدمة والطبيعة المتغيرة التي تتميز بها القناة الراديوية تم تصميم السطح البيني الراديوي للأنظمة IMT-2000 بحيث يكون ذا مرونة قصوى ويكون قادراً على توفير القدر اللازم من عرض النطاق حسب الطلب.

سوف تستعمل الأنظمة القائمة على المعيار IMT-2000 الطيف استعمالاً أفضل بكثير من استعمال الأنظمة الشبيهة من الجيل الثاني، مع تحقيق أمثل استعمال للطيف المتيسر لجميع الخدمات بصورة دائمة، على الرغم من المتطلبات المختلفة المتصلة بمعدلات إرسال المعطيات والتأخر ونوعية القنوات ومهلة إقامة الاتصالات.

١-٤-٦ أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية (IMT-2000) فرصة لصالح البلدان النامية :

هي فرصة لصالح البلدان النامية التي تعاني حالياً من نقص مزمن في الخطوط الهاتفية، حيث تشير إحصائيات الاتحاد إلى أنه لا يتوفر سوى خط هاتفي واحد لكل ١٠,٠٠٠ نسمة في أكثر المناطق فقراً في العالم.

أما أنظمة الاتصالات اللاسلكية فهي تتخطى للعديد من القيود نظراً إلى انخفاض كلفة تركيبها وسرعة تشغيلها، بالإضافة إلى أنها توفر النفاذ إلى الاتصالات في الأقاليم الوعرة جغرافياً من العالم. وتشهد عدة بلدان نامية من جراء ذلك زيادة كبيرة في الطلب على أنظمة النفاذ اللاسلكي التي تستخدم تكنولوجيا الاتصالات المتنقلة. ومن هنا فإن الأنظمة الثابتة للنفاذ اللاسلكي التي تتيح الاتصالات عبر خطوط ثابتة بواسطة سطح بيني راديوي مبسط مرشحة إلى أن تشكل تطبيقاً مهماً من تطبيقات الأنظمة IMT-2000 في البلدان النامية في مطلع القرن الجديد بفضل فعاليتها من حيث التكلفة وبساطة تشغيلها وإدارتها على حد سواء.

ومن المتوقع إضافة إلى ذلك أن تؤدي وفورات الحجم الكبير التي يمكن تحقيقها مع استخدام مستقبل وحيد منخفض للكلفة وقابل للتشغيل مع أي نظام يوصى به الاتحاد إلى تخفيض تكاليف التجهيزات، وهو ما يسهل بدرجة كبيرة من تركيب أنظمة الخدمات المتنقلة ووضعتها في الخدمة في البلدان النامية.

١-٥ موقف الاتصالات في ظل إتفاقات التجارة العالمية :

١-٥-١ مقدمة :

تتضمن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة العالمية (الجات) منذ نشأتها عام ١٩٤٧ القواعد والمبادئ التي تحكم التجارة الدولية في السلع بهدف تنظيم وتحرير هذه التجارة. كما تتضمن أحكاماً لفض المنازعات في حالة شكوي أي دولة عضو لمخالفة دولة عضو أخرى لنصوص الاتفاقية. ويطلق لفظ الجات ١٩٩٤ للتعبير عن الجات بعد تعديل بعض نصوصها نتيجة جولة أورجواي^(٢٤)

وقد بدأ عدد الدول النامية التي تنضم إلى جات ١٩٤٧ يتزايد بشكل ملحوظ بعد إضافة فصل رابع للاتفاقية يتكون من ثلاث مواد تضمنت بعض الالتزامات على

الدول المتقدمة لصالح الدول النامية بمنحها بعض المعاملة التفضيلية لمساعدتها على تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها. وكذلك بدأت دول الكومنولث الجديد ودول شرق أوروبا تتقدم بطلبات للانضمام لجأت ١٩٩٤ وذلك بعد التحول الجذري في السياسة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية منذ عام ١٩٨٦ في اتجاه التحرير الاقتصادي والأخذ بآليات السوق والديمقراطية والتعددية الحزبية. وكذلك تقدمت الصين بطلب للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وبذلك يمكن القول أنه قد أصبح لجأت ١٩٩٤ الصفة العالمية. وقد ارتفع عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية في إبريل ٢٠٠٠ إلى (١٣٦) دولة، من بينها تسع دول عربية هي مصر وتونس والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والأردن والكويت والمغرب وموريتانيا. كما تتمتع ٦ دول عربية بصفة مراقب لحين البست في طلب حصولها على العضوية.

وهناك ثلاث اتفاقيات تتناول موضوعات جديدة يتم التفاوض حولها في إطار الجأت: أولها يتعلق بالجوانب التجارية للاستثمار، وثانيها تتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وثالث هذه الاتفاقيات تتعلق بالتجارة الدولية في الخدمات.

ولقد تمت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجأتس) بعد أن أخذ قطاع الخدمات يجذب الاهتمام في العالم مع تنامي دوره في النشاط الاقتصادي. ذلك أن بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تشير إلى زيادة الأهمية النسبية للنتاج المتولد في قطاع الخدمات إلى الننتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣ في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، كما يتضح من الجدول التالي^(٢٥)

الجدول رقم (٢) مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة والنامية

الدول النامية (%)			الدول المتقدمة (%)			
١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٠	
١٣	١٦	١٨	٢	٣	٤	الزراعة
٣٧	٣٦	٣٩	٣١	٣٣	٣٧	الصناعة
٥٠	٤٨	٤٣	٦٧	٦٤	٥٩	الخدمات

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى زيادة الصادرات الخدمية العالمية من ٨٥٢ مليون دولار بنسبة ٢٠,٤% من إجمالي التجارة العالمية عام ١٩٩٠ إلى ١٠٩٩ مليون دولار بنسبة ٢٢,٥% عام ١٩٩٤. وتحقق الزيادة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وإن كانت قيمة الصادرات الخدمية في الدول النامية متواضعة جداً بالقياس بقيمتها في الدول المتقدمة كما يتضح من الجدول التالي^(٢٦):

الجدول رقم (٣) الأهمية النسبية للصادرات الخدمية في التجارة العالمية

نسبتها إلى إجمالي التجارة العالمية		قيمة الصادرات الخدمية		
١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٠	
(%)	(%)	بالمليون دولار أمريكي		
٢٢,٦	٢١,٧	٨٢٧	٦٧٧	الدول المتقدمة
١٧,٩	١٦,٣	٢٧٢	١٧٥	الدول النامية
٢٢,٥	٢٠,٤	١٠٩٩	٨٥٢	قيمة الصادرات العالمية

هذا وتذكر الدراسات أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يشارك بنسبة تصل إلى ٢٠% من حجم التجارة العالمية.

- وتغطي اتفاقية الجاتس العديد من الأنشطة الخدمية نذكر منها:

- خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية
- خدمات النقل (البري والبحري والجوي)

- خدمات السياحة
- الخدمات المهنية
- خدمات المقاولات
- للخدمات المالية وتشمل:
 - جميع أنواع التأمين والخدمات المرتبطة
 - جميع الخدمات المصرفية التقليدية والتعاملات في الأدوات الحديثة
 - أعمال الأسواق المالية.

١-٥-٢ خدمات الاتصالات في اتفاقية (الجاتس)

في فبراير ١٩٩٧ وبعد ١١ عاماً من المناقشات والمداولات تم توقيع إتفاقية التجارة العالمية لتنظيم خدمات الاتصالات مما كان له تأثير كبير في إعادة تشكيل صناعة الاتصالات في العالم كنتيجة للمنافسة الحرة في التجارة العالمية فسي هذا المجال. وقام بتوقيع الاتفاقية أكثر من سبعين دولة. وهذا معناه أيضاً منافسة شديدة في أسواق هذه الدول مما يؤدي إلى زيادة ملحوظة في نشاط مجال الاتصالات في العالم^(٢٤).

ففي أوروبا مثلاً حيث معظم أسواق دولها مفتوحة أمام المنافسة الحرة منذ بداية عام ١٩٩٨ فقد تغيرت خريطة الاتصالات بها إلى الأبد.

وفي معظم دول العالم التي اشتركت في اتفاقية للتجارة العالمية أصبحنا نري أن الحكومات ومشغلي الاتصالات يحاولون الحصول على الدعم من القطاع الخاص والتعاون مع الشركاء الآخرين للعمل معاً لتطوير الشبكات وتسهيل الحصول على الخدمات الاتصالية حتى في الأماكن النائية.

وفي عام ١٩٩٨ أيضاً أصبحت هناك تكتلات بين الشركات في مجال الاتصالات مما كان له تأثير كبير على الاقتصاد العالمي وأصبحت تجارة الاتصالات أكثر من ١٠٠٠ بليون دولار في العام. وأصبحت خصخصة الاتصالات ظاهرة عامة كما نشاهده في بلجيكا Mobistan، وبولندا Telecom Unica Palska،

واليونان Greece's DTE، واليابان، ودول أخرى كثيرة. والجميع يستفيد من ذلك: الحكومات، والمستخدمون، والمشتغلون.

وسوف نقوم بشرح ذلك بطريقة أكثر تفصيلاً في الفصل الثالث.

وتقع خدمات الاتصالات في اتفاقية تحرير التجارة الدولية في الاتصالات في البند الثاني حيث تغطي ما يلي^(٤٤):

- ١ - خدمات المكالمات للتليفونية.
- ٢ - نقل المعطيات والبيانات.
- ٣ - دوائر الاتصالات للخدمات.
- ٤ - خدمات التلكس.
- ٥ - خدمات التلغراف.
- ٦ - خدمات الفاكس.
- ٧ - خدمات استئجار الدوائر التليفونية للقطاع الخاص.
- ٨ - البريد الإلكتروني.
- ٩ - خدمات البريد والرسائل الصوتية.
- ١٠ - خدمات استرجاع المعلومات وقواعد البيانات.
- ١١ - خدمات التبادل الإلكتروني للبيانات.
- ١٢ - خدمات تخزين واسترجاع وتحويل الفاكسات.
- ١٣ - خدمات تحويل الشفرة والبروتوكولات.
- ١٤ - خدمات تشغيل البيانات والربط الفوري للمعلومات.

وتتطلب عضوية الاتفاقية من الأعضاء ضرورة:

- أ - الإفصاح الكامل والمستمر عن بيانات ومؤشرات الاتصالات.
- ب - التحرير المستمر لسياسات الاتصالات.
- ج - المعاملة الموحدة لشركات الاتصالات في الاقتصاد الوطني.
- د - عدم التفرقة في المعاملة بالنسبة لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

هـ- حرية النفاذ للأسواق الوطنية للدول الأعضاء.

و - إمكانية التفاوض حول التعويضات اللازمة لتغطية الأضرار الناتجة عن دخول الشركات والدول الأجنبية في الاتصالات القومية حيث يتأثر الميزان التجاري.

م - حق الدولة في إدخال إجراءات تنظيمية جديدة في قطاع الاتصالات.

١-٥-٣ منظمة التجارة العالمية وجدول التزامات الاتصالات:

١ - من أهم خصائص التجارة في خدمات الاتصالات، ما تنص عليه الاتفاقية فيما يلي:

أ - أشكال التجارة في خدمات الاتصالات الدولية عبر الحدود.

ب- تفضيل نموذج الاتصالات المناسب.

ج- هيكل السوق ودرجات تركيز الملكية في الاتصالات.

د - إمكانية النفاذ والوصول لشبكة الاتصالات.

٢ - تنظيم قطاع الاتصالات من حيث هيكل السوق والملكية والتراخيص والتسعير والمواصفات والأمن القومي.

٣ - تجنب منح دعم للاتصالات حيث يؤدي الدعم إلى تشويه اقتصاديات الاتصالات.

٤ - يتم حسم المنازعات بين الدول الأعضاء في اتفاقية تحرير تجارة خدمات الاتصالات عن طريق محكمة حسم المنازعات بمنظمة التجارة العالمية ما لم تتفق الأطراف على الحلول المقبولة بينها.

٥ - التزام الدول الأعضاء بالمواصفات العالمية في المنتجات والخدمات الإتصالية

٦ - باعتبار منتجات الاتصالات وحدات وسيطة للمساعدة في تدفق المعلومات داخل وخارج أي دولة. لذلك يجب الإسراع بالتدقيقات وفق معدلات الجودة والمواصفات العالمية.

١-٥-٤ تقسيم قطاعات خدمات الاتصالات التي تخضع لتحرير التجارة الدولية :

تعتبر الجاتس GATS أول اتفاقية تجارة متعددة الأطراف تطبق على خدمات الاتصالات القابلة للتجارة والتسويق. وتقدم كل دولة جدولاً بالالتزامات المطروحة للتفاوض مع الدول الأعضاء بالاسترشاد بالتقييم المركزي للسلع الذي تستخدمه الأمم المتحدة وبالأخص بالنسبة للخدمات الدولية للاتصالات. وتشمل شروط حرية النفاذ للأسواق في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس) تحرير الاتصالات من القيود الخاصة بالاستثمارات الدولية بالإضافة إلى:

- ١ - قيود عند للموردين.
 - ٢ - قيود القيمة الكلية للصفتات والأصول في الاتصالات.
 - ٣ - قيود العدد الإجمالي للعمليات وكمية الخدمات المقدمة.
 - ٤ - قيود العدد الإجمالي للشركات والعاملين الأجانب.
 - ٥ - قيود الأشكال القانونية والشركات المشتركة.
 - ٦ - قيود اشتراك رأس المال الأجنبي في استثمارات الاتصالات.
- وفيما يلي قائمة تقسيم قطاعات خدمات الاتصالات التي تخضع لتحرير التجارة الدولية:

- ١ - خدمات الأصوات التليفونية.
- ٢ - خدمات تحويل للمعلومات.
- ٣ - دوائر نقل البيانات.
- ٤ - خدمات التلكس.
- ٥ - خدمات التلغراف.
- ٦ - خدمات الفاكس.
- ٧ - خدمات تأجير الدوائر السلكية واللامسكية.
- ٨ - البريد الإلكتروني.
- ٩ - الرسائل للصوتية.
- ١٠ - خدمات قواعد البيانات والمعلومات الفورية.

١١- خدمات تبادل المعلومات إلكترونياً.

١٢- خدمات الفاكس لحساب الغير.

١٣- خدمات تشغيل البيانات إلكترونياً.

١٤- خدمات الفيديو والعرض.

١٥- خدمات تسجيل الأصوات والشفرة وغيرها.

ولا تشترك الدول العربية في الالتزامات التجارية للاتصالات على النحو السابق، في حين يشارك عدد من الدول في العالم وفق عدد التكرارات أو الأهمية النسبية للخدمات التليفونية المحررة المبين في الجدول رقم (٤):

ويتضح من الجدول التالي أن هناك اتجاهًا للاستفادة من خدمات الاتصالات بصفة أساسية، مع الاتجاه أيضاً للرغبة في تحرير تلك الخدمات من القيود التجارية الكمية والجمركية.

الجدول رقم (٤) الأهمية النسبية (عدد التكرارات للدول الأعضاء) للخدمات التليفونية المحررة

عدد الدول في العالم	الخدمات التليفونية المتفق على تحريرها
٦	١ - الخدمات الصوتية
١١	٢ - الفاكس
٧	٣ - التليفون المحمول
١	٤ - لرسائل التليفونية
١	٥ - الخدمات التليفونية بالرسوم
٧	٦ - التلكس
٦	٧ - التلغراف
٦	٨ - خدمات الدوائر المؤجرة للخاصة
٩	٩ - نقل البيانات المجاة
١٢	١٠- نقل البيانات بالدوائر
٣٧	١١- للبريد الإلكتروني
٣٥	١٢- البريد الصوتي

تابع الجدول رقم (٤) الأهمية النسبية (عدد التكرارات للدول الأعضاء)
للخدمات التليفونية المحررة

عدد الدول في العالم	الخدمات التليفونية المتلقى على تحريرها
٣٩	١٣- قواعد البيانات والمعلومات لأفورية
٣٢	١٤- التبادل الإلكتروني للبيانات
٢٩	١٥- شبكات الفاكس
٢٩	١٦- التحويل الكودي
٢٩	١٧- التشغيل الإلكتروني للبيانات
٧	١٨- فيديو تكس
٢	١٩- التلكس
٢	٢٠- المؤتمرات التليفونية
٤	٢١- خدمات الاستلايت
٢	٢٢- الخدمات المتنقلة للبيانات
٢	٢٣- الاتصالات بالراديو
١	٢٤- الربط الإلكتروني بالراديو
٤	٢٥- خدمات الشبكات اللاسلكية
١	٢٦- الخدمات البحرية بالراديو
٧	٢٧- خدمات أخرى

١-٥-٥ التنافسية وضرورة البحوث والتطوير للاتصالات:

تتطلب المنافسة في الاتصالات من كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية أن تحقق الشفافية في كل من القوانين والقواعد المنظمة والإجراءات والقرارات والاتفاقات فيما يلي:

- ١ - العلاقات بين الاتصالات والقطاعات الأخرى.
- ٢ - تخصيص الترددات ودوائر الراديو في الاتصالات الخارجية.
- ٣ - شروط إعطاء الكود و أوزان الأهمية لموردي خدمات الاتصالات.

- ٤ - المواصفات والمعايير النمطية.
 - ٥ - التسعير في شبكات الاتصالات.
 - ٦ - ضمانات تجنب الاحتكار والمنافسة غير الشرعية.
 - ٧ - إجراءات تسعير الحكومة لكل خدمة وأساليب المحاسبة.
 - ٨ - مدى إمكانية قيام الموردين ببناء مشروعات البنية الأساسية للاتصالات بدون تمييز أو تفرقة.
 - ٩ - إجراءات توسعات في قطاع الاتصالات.
 - ١٠ - إجراء البحوث والتطوير في قطاع الاتصالات.
- ويتطلب كل ذلك التحرير التدريجي للتجارة في الاتصالات المحلية والدولية.

والهدف النهائي من تحرير تجارة الخدمات الإتصالية:

- ١ - زيادة نطاق المنافسة.
 - ٢ - توسيع قاعدة المنافسة في الخدمات التليفونية الدولية.
 - ٣ - السماح للاستثمارات الأجنبية في قطاع الاتصالات.
 - ٤ - التوسع في تسويق الخدمات والمنتجات التليفونية الجديدة.
 - ٥ - تطبيق قواعد عادلة في اقتصاديات الاتصالات.
- ويعطي البند ١-٥-٧ تأثير اتفاقية الجاتس على الأسواق المصرية والدول النامية.

١-٥-٦ الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية : (TRIPS)

ينص الاتفاق الخاص بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية على معايير متطورة لحماية قائمة طويلة من حقوق الملكية الفكرية، وإعمال هذه المعايير سواء في الداخل أو عبر الحدود الدولية.

وتشمل حقوق الملكية الفكرية التي يغطيها الإتفاق :

- حقوق التأليف Copy-rights (لبرامج الحاسب والتليفزيون والسينما).
- براءات الاختراع Patents.
- العلامات التجارية Trademarks.
- التصميمات الصناعية.
- الأسرار التجارية.
- رسومات الدوائر المتكاملة IC's.

ومن أهم ما جاء به اتفاق TRIPS من قواعد ملزمة:

- * تسجيل براءات اختراع لمنتجات أو عمليات لكل الاختراعات تقريباً.
- * تقييد عملية فرض الحصول على ترخيص من السلطات المحلية.
- * تحديد مدة براءة الاختراع بعشرين عاماً.
- * إلزام الأعضاء بتسجيل العلامات الخدمية أسوة بالعلامات التجارية.
- * حماية الأسرار التجارية والدوائر المتكاملة والتصميمات الصناعية.

ولاشك أن لمثل هذا الاتفاق تأثيرات واضحة على اقتصاديات الدول العربية وعلى صناعة معينة مثل الأدوية والكيمائيات الصناعية وإنتاج البذور والتقايي وإنتاج برامج التليفزيون والسينما.

إن إحدى القضايا الأساسية بالنسبة للإنترنت هو كيفية حماية حقوق الملكية الفكرية وهي قضية تثير جدلاً كبيراً. لقد أصبح الإنترنت وسيلة أساسية في توزيع البرمجيات والمعلومات والمعارف بصورها المختلفة وسنعرض فيما يلي بعض النقاط الأساسية فيما يتعلق بحقوق النشر:

أ. تعامل البرمجيات معاملة المصنفات الأدبية بحيث يتم حماية نص البرنامج نفسه ضد النسخ أو التوزيع أو التأجير بدون الرجوع إلى صاحب البرنامج، وهناك بعض الآراء التي يجب حمايتها ولو لفترة محدودة، ولكن هناك آراء

أخرى ترى أن تكون معظم البرامج متاحة مجاناً ويكون إعطاء خدمة تشغيل هذه البرامج بحيث تحقق للمستخدم أهدافه التي تتم بمقابل.

ب. إن التطور السريع في إنشاء نظام التجارة الإلكترونية باستخدام الإنترنت بالإضافة إلى تطور ما يسمى للحسابات للموزعة سينعكس على طرق استخدام البرمجيات وحماية حقوق المؤلف، وحيث أن نظام إنشاء برنامج معين سيتم باستخدام مكونات أساسية متاحة على أجهزة خادمة على الشبكة يتم تجميعها لتحقيق الهدف المطلوب، فإنه في هذه الحالة سيتم محاسبة المستخدم عند الاستخدام الفعلي للبرنامج، كما سوف يكون بالإمكان إضافة أسماء وبيانات الحسابات البنكية لمؤلفي مكونات هذه البرامج. وعن طريق معرفة حساب البنك للجهة المستخدمة سيتم تسوية هذه التعاملات بطريقة أوتوماتيكية.

ت. بالنسبة للمعلومات والمعرفة المتاحة على الشبكة وعلى الأخص في حالة الوسائط المتعددة تتم الحماية بالنسبة لكل وسيط على حده، ولكن مع زيادة حجم ما يسمى Home Pages واحتوائها على معلومات ومعارف من جهات متعددة على الشبكة يتم تنظيمها في هذه الصفحات بطرق متعددة فإن هذا الأسلوب لا يلقي قبلاً في الوقت الحالي ويجري البحث عن بديل آخر.

٧-٥-١ تأثير اتفاقية الجاتس على الأسواق المصرية والدول النامية:

لا شك أن اتفاقية الجاتس تعتبر في مصلحة الدول المتقدمة في المرحلة الحالية حيث تطورت أنشطة الخدمات فيها تطوراً كبيراً بالقياس بمثيلاتها في الدول النامية. وقد استطاعت الدول النامية في هذه الجولة من المفاوضات "جولة أوروغواي" تحجيم الأضرار التي تقع عليها عن طريق ما جاء في الاتفاقية من بنود لمراعاة البعد التنموي في الدول النامية والتي يمكن أن تستفيد منها هذه الدول ومنها مصر والدول العربية حيث تشكل فرصاً لدفع صادراتها الخدمية التي يمكنها المنافسة في الأسواق الخارجية أو لتطوير ورفع كفاءة القدرة على المنافسة لأنشطة الخدمات بها. كما تسمح اتفاقية الجاتس للدول النامية للدخول في اتفاقات تكامل اقتصادي بما في ذلك اتفاقات تكامل أسواق العمل بما يساهم في زيادة الصادرات الخدمية للدول

أعضاء الاتفاق وإلى تفضيل العمالة من دول الاتفاق على العمالة من الدول خارج الاتفاق... ولا شك أن استفادة مصر والدول النامية بما ورد في اتفاقية الجاتس من معاملة خاصة أو التزامات على الدول المتقدمة أو قواعد ومبادئ أخرى يتوقف على مدى وكيفية التنفيذ. ومن المهم أن نذكر أيضاً أن قرار اتفاقية الجاتس لمبدأ التحرير التدريجي يساهم في إتاحة الفرصة للدول النامية في تطوير الأنشطة الخدمية بها قبل فتح أسواقها لموردي الخدمات الأجانب بشرط عدم لجوء الدول المتقدمة إلى ممارسة الضغوط على الدول النامية للإسراع بفتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب في أنشطة الخدمات التي لا تستطيع مواجهة المنافسة فيها.

ولم تشترك مصر رسمياً في اتفاقية الجاتس لخدمات الاتصالات وجاري حالياً إنشاء قانون موحد للاتصالات في وزارة الاتصالات والمعلومات وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين موقف مصر للاشتراك رسمياً في اتفاقية الجاتس لخدمات الاتصالات.

١-٦ الاتصالات والمعلومات وقضايا المستقبل*

مما سبق يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أننا نسير في وقتنا الحالي فترة مثيرة من عصر المعلومات والاتصالات. وهي بداية البداية لهذا العصر ويتساءل الناس عن الكيفية التي ستغير بها تكنولوجيا المعلومات حياتنا. وكيف ستجعل هذه التكنولوجيا المستقبل مختلفاً. وهل ستجعل حياتنا أفضل أم أسوأ. فمن خلال توسيع نطاق توزيع المعلومات سوف تغني الثقافة ومن خلال تمكين الأفراد من العمل عن بعد سوف نقل الضغوط على المناطق الحضرية. وسوف نقل الضغوط أيضاً على الموارد الطبيعية بسبب أن أعداد متزايدة من المنتجات سيمكنها أن تتخذ أشكالاً الكترونية بدلاً من شكل السلع المصنعة. وسوف يتمتع مواطنو مجتمع المعلومات بفرص جديدة فيما يتعلق بالإنتاجية والتعلم والترفيه وستظهر أسواق جديدة وستتوافر فرص العمل الجديدة. ولكن كما هو الحال في كل التغيرات الكبرى فإن

* قمنا بالاقتراب لمقطعات من المرجع رقم (٤٧) بخصوص القضايا المستقبلية لأهمية هذه القضايا بالنسبة لمشروع ٢٠٢٠ من جهة واستثارة للمزيد من الحوار حولها من جهة أخرى.

فوائد مجتمع المعلومات ستجلب معها خسائر وهناك مجموعة من القضايا المهمة تواجهها وسوف تواجه مشكلات جديدة متشابكة ليس بإمكاننا أن نتنبأ إلا بالقليل منها. وفي حين أن من المهم أن نبدأ في التفكير في المستقبل فإن علينا أن نحترس من الاندفاع في اتخاذ خطوات متسارعة. فلقد إستغرق الأمر عدداً غير قليل من السنوات لكي نتلمس مجرى الثورة المقبلة^(١٥)،^(١٦).

وعلىنا أن نستفيد من ذلك أيضاً في اتخاذ قرارات ذكية ومدرسة لا مجرد ردود أفعال مباشرة ومتسارعة. ولذلك سوف نتعرض فيما يلي لبعض القضايا المستقبلية التي تهم متخذي القرارات. من هذه القضايا قضايا العمل وقضايا التعليم وقضايا الخصوصية وسوء الاستخدام في المعلومات والذكاء الاصطناعي والسياسة والاعلام.

قضايا العمل

ذلك يتمثل في الإجابة عن السؤال : كيف يكون لى موقع مناسب في الاقتصاد المتحول؟، فالرجال والنساء يقلقهم أن تصبح وظائفهم شيئاً انتهى زمانه، أو ألا يكون بإمكانهم التأقلم مع الطرائق الجديدة في أداء الأعمال، أو أن أطفالهم سوف يتأهلون للعمل في صناعات ستختفي من الوجود بعد ذلك، أو أن الطفرة الاقتصادية سوف تخلق بطالة بالجملة.

إن بعض الناس يتخوفون من أنه ليس هناك سوى عدد محدود من الوظائف في العالم، وأنه في كل مرة تختفي فيها وظيفة ما فإن شخصاً ما يصبح كالسفينة التي جنحت ولم تعد لها جهة تتجه إليها. ولحسن الحظ أن الاقتصاد لا يعمل بتلك الطريقة. فإن الاقتصاد نظام شاسع مترابط الأجزاء، يصبح فيه أي مورد (بشري) يعني من عمله متاحاً لمجال آخر من مجالات الاقتصاد بجده أكثر نفعاً. وفي كل مرة تصبح فيها وظيفة ما غير ضرورية، فإن الشخص الذي فقد هذه الوظيفة يصبح حراً في القيام بعمل آخر. ولنتيجة النهائية لذلك كله هي أن أعمالاً أكثر يتم أدائها ليرتفع بذلك مستوى المعيشة في المدى الطويل.

قضايا التعليم

إن التعليم الذي يؤكد على مهارات حل المشكلات سيصبح مهماً أكثر من أي وقت مضى. ففي عالم مطرد للتغير يعد التعليم الاستعداد الأمثل لأن يكون المرء قادراً على التأقلم. ومع تحول الاقتصاد سوف يصبح الأشخاص والمجتمعات الأنسب تعليمياً هم الأفضل أداءً. ولأن الأهمية التي يسيغها المجتمع على المهارات ستأخذ في التزايد فربما يكون الوضع الأمثل هو الحصول على تعليم رسمي جيد ثم مواصلة التعلم بعد ذلك لاكتساب اهتمامات ومهارات جديدة طوال الحياة.

قضايا الذكاء الاصطناعي

من المخاوف التي يشعر بها العديد من الناس أن الكمبيوترات ستصبح "ذكية" جداً بحيث ستعتقد لها السيطرة وتتخلص من أي حاجة إلى العقل البشري. وبرغم أنه سوف تتوافر في النهاية برامج تعيد إنتاج بعض عناصر الذكاء الإنساني، فإن من غير المرجح إلى حد بعيد أن يحدث ذلك في السنوات القليلة القادمة. فمنذ عقود عديدة يحاول العلماء الذين يدرسون للذكاء الاصطناعي تطوير كمبيوتر يتمتع بسمات الفهم والسليقة الانسانيين.

ولقد ثبت أن كل تنبؤ حول منجزات التقدم الكبرى في مجال الذكاء الاصطناعي انطوى على تفاؤل مبالغ فيه. فإلى وقتنا الراهن لا تزال حتى أبسط مهام التعليم تتفوق بكثير على أكبر كمبيوترات العالم فعالية وقدرة. أما الحالات التي تبدو فيها أجهزة الكمبيوتر ذكية فإنما ذلك يرجع إلى أنها قد برمجت برمجة خاصة للتعامل مع مهمة معينة بطريقة مستقيمة ومباشرة كأن يجرب بلايين الحركات من الشطرنج من أجل لعب مباراة شطرنج على مستوى المحترفين.

قضايا الخدمات

من المتوقع أن تكون تكاليف العمليات الكومبيوترية وعمليات الاتصال على درجة من الانخفاض والبيئة التنافسية على درجة من الانفتاح بحيث تصبح تكلفة القسم الأكبر من موالد الترفيه والمعلومات المقدمة على طريق المعلومات السريع

محدودة للغاية. وسوف تتيح إيرادات الاعلانات توفير كم كبير من المحتوي دون مقابل. على أن أغلب مزودي الخدمة سواء كانوا مهندسين استشاريين أو ناشري كتب سيظلون مع ذلك يطلبون من المستخدم دفع مقابل محدد. وعلى ذلك فإن طريق المعلومات السريع سيكون محتمل التكلفة إذا ما استخدم بحكمة لكنه لن يكون مجانياً.

وفور أن يصبح الناس موصولين بطريق المعلومات السريع سيصبح بإمكانهم التمتع بوصول كامل وعلى قدم المساواة إلى الموارد الحيوية لخدمة الاتصال المباشر.

وعلينا أن نتوقع جداً محتتماً حول ما إذا كان يتعين على الحكومة توفير الدعم المالي لتوصيل الخدمات إلى المناطق الريفية أو وضع قوانين تفرض على المستخدمين الحضريين دعم المستخدمين الريفيين.

قضايا سوء الاستخدام

إن الترفيه متعدد الوسائط سيكون الحصول عليه سهلاً للغاية وسيكون شديد الجاذبية وأن بعضنا سيستخدم النظام بأكثر مما يتحملة وقته ومقتضيات حياته وهو ما يمكن أن يصبح مشكلة خطيرة عندما تصبح تجربة الواقع الافتراضي ممارسة شائعة، فشبكات الاتصال والأجهزة المعتمدة على الكمبيوتر الموصلة بها سوف تشكل الملعب الجديد والسوق الجديد وفصل الدراسة الجديد للمجتمع وسوف تجمع داخلها أغلب الأشكال القائمة للاتصال. كذلك سوف تكون ألبوم صورنا الفوتوغرافية ومفكرتنا وجهاز "لراديو كاسيت" الخاص بنا. وذلك الاعتماد الشامل يمكن أن يكون خطراً في كثير من الأحيان

ونظراً لأن سرية النظام وأمن الأموال الرقمية يعتمد على التشفير فإن أي تقدم كبير في مجال الرياضيات أو علوم الكمبيوتر يمكن أن يتمكن من إحباط نظام التشفير وذلك ينطوي على مخاطر كثيرة.

قضايا الخصوصية

إن قدراً كبيراً من المعلومات يتم جمعه بالفعل فيما يختص بكل منا سواء من خلال شركات خاصة أو إدارات حكومية. وهذه الإحصائيات تحتوي على كم كبير من التفاصيل. مثل السجلات الطبية، وسجلات القيادة، وسجلات المكتبات، وسجلات المدارس، وسجلات المحاكم، وبيانات سوابق التسهيلات الائتمانية، والسجلات الضريبية، والسجلات المالية، ومقابلات التوظيف، وفواتير مشتريات بطاقات الائتمان. ويحتاج الأمر إلى إصدار تشريعات تنظم استخدام قواعد البيانات هذه. فيما يتعلق بالخصوصية للشخصية وبحق الوصول إلى المعلومات.

الفصل الثانى

تطور الاتصالات والمعلومات فى مصر

تطور الاتصالات والمعلومات في مصر

٢-١ نبذة تاريخية

بدأت الخدمات الآلية في جمهورية مصر العربية عام ١٩٢٩ بأول سنترال آلي بمبنى الأوتو الحالي برمسيس طراز "روتاري" كهروميكانيكي واستمر تركيب هذا الطراز في القاهرة والإسكندرية حتى نهاية الخمسينات.

وفي عام ١٩٦٠ بدأ تركيب السنترالات الكهروميكانيكية نظام القضبان المتقاطعة (Crossbar)، حيث تميز في ذلك الوقت بسرعة التوصيل وانخفاض تكاليف التشغيل والصيانة حتى قامت الدولة بإنشاء صناعة سنترالات القضبان المتقاطعة "الكروسبار" طراز ARF للسويدي بشركة المعدات التليفونية بالمعصرة وانتشر هذا النظام الآلي في جميع أنحاء الجمهورية.

وفي عام ١٩٧٩ بدأت الهيئة في تنفيذ أول سنترال إلكتروني رقمي طراز E10A في سيدي جابر (إسكندرية) وشبين الكوم. وفي عام ١٩٨١ بدأ تنفيذ السنترالات الإلكترونية التماثلية للمخزنة لبرامج التحكم SPC منها السنترالات الأمريكية طراز "IAESS" في كل من القاهرة والإسكندرية بإجمالي ٢٩٥٠٠٠ خط، والألمانية طراز "EWSA" في القاهرة والإسكندرية بإجمالي ١٩٠٠٠ خط، والفرنسية طراز IIF في الإسكندرية والوجه البحري بإجمالي ١٨٩٠٠٠ خط، بالإضافة إلى السنترالات المتنقلة من فيليبس PRX واليابان ND20 بإجمالي ٦٠٠٠٠ خط.

ثم تطورت السنترالات الإلكترونية وظهرت السنترالات SPC الرقمية في العالم. ونظراً لوضوح مميزاتها بالنسبة لجميع الطرازات الأخرى سواء من الناحية

الفنية أو الاقتصادية، كان لابد للشركة المصرية للاتصالات بمصر من مواكبة هذا التطور وتركيب السنترالات الرقمية. وكان أولها في عام ١٩٨٧ بسعة ٤٠٠٠٠ خط بسنترال طلعت حرب بوسط القاهرة، ووصل عدد الخطوط الرقمية المنفذة ٥٨٠٠٠٠ خط حتى عام ١٩٩٠.

وحيث أصبحت صناعة السنترالات ذات القضبان المتقاطعة لا تواكب تكنولوجيا العصر وغير مجدية وباهظة التكاليف كما أن إنتاجها قد توقف في جميع أنحاء العالم، كان لابد أيضاً من تطوير صناعة السنترالات لتواكب احتياجات الشركة المصرية للاتصالات حيث تم التعاقد على إنشاء مصنع جديد للسنترالات الإلكترونية الرقمية الحديثة بمدينة ٦ أكتوبر باشتراك الشركة المصرية للاتصالات والشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية والشركة المصرية سيمنز الألمانية لإنتاج السنترالات الآلية طراز EWSO بسعة تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف خط سنوياً وبرأسمال قدره ٣٦ مليون جنيه مصري.

وقد بدأت الخدمة الدولية بوجود سنترال يدوي دولي وبعض الدوائر اللاسلكية. ثم تطورت هذه الخدمة لتصبح آلية في عام ١٩٨١ بتركيب سنترال إلكتروني نمائلي طراز ARE13 يخدم ألياً بدون كورد، أعقبه سنترال إلكتروني رقمي AXE بالقاهرة في عام ١٩٨٧ وتم تنفيذ سنترال إلكتروني رقمي AXE بالإسكندرية لمواكبة الحركة المتزايدة والحركة المتوسطة وبديل احتياطي دخل الخدمة أوائل عام ١٩٩٠.

ويتم الربط التراسلي مع جميع أنحاء العالم عن طريق الكوابل المحورية البحرية الأربعة المتجهة إلى كل من جنوب شرق آسيا/فرنسا ماراً بجمهورية مصر العربية SEA-ME WE، وكابل إلى اليونان، وكابل إلى إيطاليا، وآخر للبنان، بالإضافة إلى محطات الأقمار الصناعية INTELSAT الموجهة إلى القمر الصناعي بالمحيط الأطلنطي والقمر الصناعي بالمحيط الهندي ومحطة السفن البحرية INMARSAT. كما تم تنفيذ المحطة الأرضية الموجهة للقمر الصناعي ARABSAT بالإضافة إلى الاتصال بالمشرق العربي عن طريق وصلة ميكروويف

عبر وسط سيناء إلى العقبة بالمملكة الأردنية بسعة أولية ٣٠٠ قناة أمكن زيادتها إلى ٩٦٠ قناة.

وجدير بالذكر أن للخدمة الدولية في الاتصالات هي المورد الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات ومن هذا المورد يتم دعم الخدمة المحلية وتطوير الشبكة الاتصالية. وأصبح عائد الاتصالات بالنسبة للدخل القومي في مصر ١,٤ % عام ١٩٩٤.

كما تم تنفيذ كابل الألياف الضوئية ليربط بين جنوب شرق آسيا والهند، باكستان، دول الخليج، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، وإيطاليا ثم فرنسا. كذلك تم تطوير خدمة مشتركى لاسلكي للسيارات Mobile Cellular Subscriber بتركيب سنترال إلكتروني رقمي بسعة ٣٠٠ خط يغطي القاهرة والإسكندرية والوجه البحري بأكمله حتى العلمين وبور فؤاد والسويس. وتم تغطية المسافة من الأقصر وأسوان للخدمة السياحية كما تم حديثاً إدخال نظام G.S.M للاتصالات الشخصية لتغطية هذه المناطق وتحسين الخدمة للاتصالات المحلية الدولية ويبلغ عدد المشتركين في هذه الخدمة الوقت الحاضر حوالي ١٢٥٠ ألف مشترك وينتظر أن يصل إلى ثلاثة ملايين مشترك خلال الأعوام الأربعة القادمة.

وتم تشغيل الشبكة القومية لنقل المعلومات التي تعمل بنظام الباقات (Packet Switch) وهي أحدث الخدمات المتطورة لنقل المعلومات من خلال شبكة رقمية تعمل ببروتوكول X25 والتي تؤدي هذه الخدمة الحديثة للأفراد والهيئات والإدارات والبنوك لربط وتوصيل بنوك المعلومات والبيانات المحلية والدولية. وتيسيرا على المواطنين للاستفادة بأكبر قدر ممكن من الخدمة الآلية المتوفرة لدى الشركة المصرية للاتصالات في أي وقت وأي مكان تم تركيب تليفونات العملة بأنواعها الثلاث في جميع أنحاء الجمهورية (النداء الدولي، النداء الآلي ترنك، المحلي) وأصبح إجمالي عددها ٥١٢٣ كابينة في الوقت الحاضر. ذلك بالإضافة إلى ٩٣١٠ كابينة خاصة بشركة ميناتيل، ٥٥٦٥ كابينة خاصة بشركة النيل للاتصالات. هذا ولقد تطورت الاتصالات في جمهورية مصر العربية خلال العشر سنوات الماضية

تطوراً كبيراً، أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الخطوط التليفونية، وبالتالي زيادة الحركة عليها سواء كان ذلك بالنسبة للاتصالات المحلية أو الاتصالات الدولية.

وتنوعت طرق الاتصالات في مصر وازدادت سعتها سواء كانت اتصالات أرضية، أو اتصالات لاسلكية، أو اتصالات متحركة، لوقفل البيانات وخلافه. ويبين الجدول رقم (٥) مقارنة بين موقف الاتصالات في جمهورية مصر العربية في عام ١٩٨١، وعام ٢٠٠٠. ويلاحظ من الجدول أنه قد حدثت طفرة بكل المعايير في الاتصالات المصرية في العشرين عاماً الماضية كما هو مبين في عدد مرات التضاعف في الخدمات الاتصالية المختلفة.

ومن المخطط في المشاريع المستقبلية أن يتم تركيب مليون خط في العام. ويبين الملحق رقم (٦) أسعار خطوط نقل البيانات حسب السرعات المختلفة والمسافات المختلفة حتى ٢ ميغا بيت في الثانية، ٣٤ ميغا بيت في الثانية، حسب ما يتم تطبيقه في الشركة المصرية للاتصالات بجمهورية مصر العربية في الوقت الحاضر.

الجدول رقم (٥)

تطور الاتصالات بجمهورية مصر العربية *

البيان		عام ١٩٨١	أبريل ٢٠٠٠	عدد مرات التضاعف
الخدمة المحلية والدولية :				
خط	الخطوط التليفونية	٥١٠,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٠٠	١٣,٠
%	الكثافة التليفونية	١,٢	١٠,٦	٨,٧
مدينة	المدن المتصلة بالنداء الآلي	٧	٢٧٨	٤٠
مليون دقيقة	حجم مخابرات الترنك والنداء الآلي	٥٣	٢٨٦٧	٥٤
دائرة	سعة المسننات الدولي	١٦٠	٨٠٦٦	٥٠
قناة	قنوات الاتصال الدولية	٨٢٠	٨٤٨٠	١٠
دولة	الدول التي تتصل بها آلياً	٢٩	٢٣٤	٨
مشترك	مشتركي الخدمة الدولية المباشرة	٥٧١	١٣٨٣٠٢	٢٤٣
مليون دقيقة	حجم الحركة التليفونية الدولية	٢٨	٦٨٩	٢٥

تابع الجدول رقم (٥)

تطور الاتصالات بجمهورية مصر العربية *

عدد مرات التضاعف	أبريل ٢٠٠٠	عام ١٩٨١	البيان
—	٢٧٩٤٢	—	مشتركي خدمة الاستدعاء باللاسلكي
—	٢٠٧٥	—	مشتركي الشبكة القومية للمعلومات
—	١١٤٠	—	مشتركي المناطق النائية
			خدمة التليفون المتنقل :
١٦	٦٥٨٣	٤٠٠	مشتركي لاسلكي السيارات
—	٧٨٤٣٧٧	—	مشتركي شركة موبينيل
—	٤٣٣٣٧٩	—	مشتركي شركة مصرفون
—	٢٩٣	—	مشتركي خدمة اريديوم
			تليفونات الخدمة العامة :
١٢	٥١٢٣	٢٥٠	كابين الشركة المصرية للاتصالات
—	٩٣١٠	—	كابين شركة منازل
—	٥٥٦٥	—	كابين شركة النيل للاتصالات

* المصدر: التقرير الشهري للشركة المصرية للاتصالات خلال شهر أبريل عام ٢٠٠٠

١-١-٢ الشبكة القومية المصرية لنقل المعلومات (EGYPT-Net)

تم إنشاء الشبكة القومية لنقل المعلومات لمجابهة الاحتياجات المختلفة في القطاع الخاص والقطاع العام ولاسيما المؤسسات التجارية والصناعية. وتستخدم الشبكة القومية لنقل المعلومات نظام بروتوكولات X.25 وبدأت الخدمة بها في عام ١٩٩٠ وتحتوى على ١٨ نقطة اتصال موزعة بين القاهرة والإسكندرية وقناة السويس بالإضافة إلى بنها وطنطا والمنصورة ومنهور في الدلتا. وفيما يلي بعض المواصفات الخاصة بتلك الشبكة:

- يصل بين نقاط الاتصال خطوط ربط بسرعات ٦٤ كيلو بت في الثانية، وخطوط ميكروويف وخطوط اتصالات صوتية بالإضافة إلى الكابلات الأرضية.

- يوجد عدد ٢ مراكز إدارة للتحكم في انسياب البيانات خلال الشبكة وتسمى (NMC).

- تتطابق مواصفات الشبكة مع المواصفات الدولية التي وضعتها المنظمة العالمية CCITT التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات ITU وذلك لعام ١٩٨٤ والتي تستخدم البروتوكولات التالية:

أ- التوصيل الغير مترامن باستخدام بروتوكول X.29 , X.3 , X.28، وذلك بسرعات تتراوح من ٥٠ نبضة/ثانية وحتى ١٩٢٠٠ نبضة/ثانية، وذلك باستخدام وصلة مباشرة بين المشترك والشبكة أو عن طريق الشبكة التليفونية.

ب - التوصيل المترامن باستخدام وصلة مباشرة (بروتوكول X.25)

أو عن طريق الشبكة التليفونية باستخدام بروتوكول X.32

- يمكن استخدام الشبكة مع نظام بروتوكول IBM SNA/SDLC.

- يمكن استخدام الشبكة مع شبكات الاتصالات المحلية LANs.

- يمكن التعامل من خلال الشبكة مع النظام العالمي الإنترنت Internet باستخدام إمكانيات (Direct Inward Dialing (DID التليفونية، وتلك خاصية يمكن بها الاتصال المباشر بالإنترنت من التليفونات المحلية الخاصة بالعاملين داخل أي مؤسسة على الخطوط الداخلية للمنتزلة لداخلي (PBX) دون الرجوع إلى عامل التحويلة (Operator).

- تم مؤخرا تطوير سرعات الشبكة القومية لتعمل بنظام Frame Relay استجابة للطلبات المتزايدة على سرعات كبيرة لنقل البيانات.

٢-١-٢ التليفون المحمول:

بدأ العمل بنظام التليفون المحمول نظام G.S.M 900 بالتعاون مع شركة ألكاتيل الفرنسية والشركة المصرية للاتصالات EGYPT-Telecom. وذلك في مواقع يبلغ عددها ١٢٥ (حتى ديسمبر ١٩٩٧) لتغطي القاهرة الكبرى والإسكندرية والإسماعيلية والأقصر. وأسوان وشرم الشيخ والغردقة والطرق الصحراوية بين الإسكندرية والقاهرة، وبين القاهرة والإسماعيلية. وبلغت الإحصائيات أن نسبة المشتركين بعد حوالي أربع سنوات سوف يصل إلى ٣ مليون نسمة أي بكثافة ٥٠%. ويمكن الحصول على العدد التليفونية الخاصة بهذا النظام من القطاع الخاص في ظل النظام التنافسي بشرط أن يحمل الجهاز شرط إجازة "Type Approval". ويقوم التليفون المحمول إلى جانب الخدمات الصوتية بخدمات الفاكس والاتصال بشبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني والأعمال المحاسبية وإظهار رقم الطالب. وبه خاصية الانتظار وجمع البيانات من أخبار، الطقس، مواعيد الطائرات وخلافه. وأيضاً يوجد بالنظام خاصية التجوال. وتم الاتفاق مع كل من المملكة العربية السعودية والبحرين، ودولة الإمارات العربية، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وبقية الدول الأوروبية، والدول الآسيوية على العمل بهذه الخاصية.

وفي عام (١٩٩٨) تم خصخصة هذا النظام بالكامل عن طريق عدد ٢ كونسورتيوم (موبينيل ومصرفون) بين الشركات الأجنبية المتخصصة في أمريكا وفرنسا وإنجلترا وشركات الاستثمار المحلية والقطاع الخاص. وسوف تقوم هذه الشركات بالعمل لتغطي جميع أجزاء جمهورية مصر العربية في ظل نظام تنافسي حر.

ولقد زاد عدد مستخدمي التليفونات المحمولة في مصر في الوقت الحالي عن المليون مستخدم ويتوقع أن يزيد هذا العدد إلى حوالي ٣ مليون مستخدم بعد أربع سنوات من الآن كما ذكرنا سابقاً.

٢-١-٣ سياسات وقرارات تنظيمية لمواكبة التطور العالمي:

نظراً لأهمية الاتصالات وصناعة المعلومات في تنمية المجتمعات، فلقد دأب العلماء والباحثون على تنمية هذه الصناعة وتطبيقاتها في التنمية الاجتماعية

والاقتصادية. وظهرت نتائج التطبيق على هيئة سياسات وخطط وطنية للمعلومات. وهذه السياسات قد بدأت في كثير من البلدان، وأيضاً في بعض البلدان النامية المتقدمة صناعياً مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة وماليزيا. ويبين الجدول رقم (٧) سياسة المعلومات والجهات التابعة لها في بعض البلاد غير العربية.

جدول (٧)

سياسة المعلومات في بعض البلاد غير العربية

الدولة وعدد السكان بالمليون	تاريخ بدء السياسة	الخطوة	الجهة
اليابان ١٢٠	١٩٧٢	المؤسسة القومية لخطة المعلومات لسنة ٢٠٠٠	وزارة الصناعة والتجارة الدولية
فرنسا ٥٤	١٩٧٨	المعلومات للجميع	اللجنة الحكومية المتخصصة
تايوان ٢٠	١٩٨٠	صناعة المعلومات التايوانية لعشر سنين	معهد صناعة المعلومات
سنغافورة ٢,٥	١٩٨٠	الاتصال باللجنة القومية للمعلومات	اللجنة القومية الحكومية
كوريا الشمالية ٤٢	١٩٨٢	الاتجاه القومي، الإلكترونيات وصناعة الحاسبات	المعهد الفني الإلكتروني الكوري
المملكة المتحدة (إنجلترا) ٥٦	١٩٨٢	خطة لتقديم تكنولوجيا المعلومات	وزارة الصناعة
البرازيل ١٤٠	١٩٨٤	للخطة القومية للمعلومات	مجلس الشعب
أستراليا ١٧	١٩٨٤	للخطة القومية التقنية	وزارة العلوم والتكنولوجيا
إسرائيل ٤,٥	١٩٨٤	مشروع من أجل خطة المعلومات	مؤسسة خاصة
الاتحاد الأوروبي	١٩٨٣	خطة الاتحاد الأوروبي للبحث وللتطوير في تطور المعلومات	دول الاتحاد الأوروبي

ونلاحظ أنه ولو أن العناصر الأساسية لمتطلبات المياسة القومية للمعلومات أصبحت متواجدة في البلاد العربية الآن إلا أنه لا توجد خطوات جادة نحو وضع هذه السياسة القومية موضع التنفيذ في خطط الهيئات الرسمية. وهناك بعض الدول العربية قد أعطت مهام سياسة المعلومات لمراكز قومية مثل: (الجزائر - العراق) وأخرى إلى لجان قومية مثل: (الأردن - الإمارات) وهناك بلاد مثل: (قطر - تونس) يوجد بها وزارات وأقسام في البناء الحكومي تقوم بتنفيذ السياسة القومية للمعلومات^(٥).

ومعظم الدول العربية التي لم تعلن عن وجود سياسة معلومات بها تعتمد على لجان استشارية لوضع وتنفيذ ميثاق للمعلومات.

ولأي سياسة قومية للمعلومات هناك دائماً نوعان رئيسيان من الأهداف في أغلب الأحيان:

- أهداف اقتصادية

- أهداف اجتماعية

ولهذين النوعين من الأهداف مؤشرات وعوامل ينبغي توافرها وهي :

أ - العوامل الاجتماعية :

* فرص متساوية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات.

* تطوير تكنولوجيا المعلومات لتناسب العادات والتقاليد.

ب - الثقافة المعلوماتية :

* للتوعية.

* القيم.

* آداب المهنة.

ج - التطعيم والتدريب :

* للتعليم عن بعد.

- * استخدام الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم.
- * التعليم المستمر.
- * بناء معاهد للتدريب.

د - البحث والتطوير^(٨) :

- * بناء معاهد للبحث والتطوير.
- * بناء مجتمعات جديدة للمعلومات.
- * دعم الأبحاث العلمية ماديا (نسبة من الدخل القومي).

هـ - تطبيقات وخدمات المعلومات^{(١٦)؛(٧)}:

- * بناء شبكة معلومات للخدمات الطبية
- * بناء شبكة المعلومات للتعليم
- * بناء شبكة المعلومات للإدارات
- * بناء شبكة المعلومات للزراعة
- * خدمات الفيديو تكس

و - الأولويات الفنية^(١٤):

- * البرامج والمكونات
- * الألياف الضوئية في الاتصالات
- * الحاسبات في شبكات الاتصالات
- * التطبيقات للصناعة
- * هندسة البرمجيات
- * تكنولوجيا الدوائر الإلكترونية شديدة الكثافة
- * النظم الخبيرة
- * صناعة الحاسبات الصغيرة والدقيقة
- * الحاسبات في التعليم

ز- التعاون الداخلي :

- * تعاون القطاع العام والقطاع الخاص
- * التعاون بين الجامعات

ح- للتعاون الخارجي :

- * تعاون مع المراكز العالمية
- * تعاون فني في الإنتاج الصناعي

ومن هذا المنطلق اهتمت جمهورية مصر العربية بتطوير مرفق الاتصالات ووضع سياسات اتصالات تواكب التطور العالمي. وفي سبيل تنفيذ ذلك صدر في شهر أبريل ١٩٩٨ قرار السيد رئيس الجمهورية بإنشاء جهاز تنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر العربية. ويتبع الجهاز وزير النقل والمواصلات لتنظيم قطاع الاتصالات من خلال الشركة المصرية للاتصالات (الهيئة القومية للاتصالات سابقا)، وله مجلس إدارة برئاسة وزير النقل والمواصلات لتسيير أموره.

ويقوم الجهاز بتطبيق السياسة التي يقرها مجلس الوزراء لتطوير ونشر خدمات الاتصالات بمختلف أنواعها، بما يواكب التطور التكنولوجي العالمي، وتلبية احتياجات المواطنين. ومختلف قطاعات الدولة: الإنتاجية والاقتصادية والإدارية والخدمات بأنسب الأسعار، وتشجيع الاستثمار على أسس غير احتكارية. في ظل المنافسة الحرة والمفتوحة بين الخبرات الدولية والوطنية. ويتضمن القرار الجمهوري قيام الجهاز بحماية أهداف ومصالح الأمن القومي، والحقوق السيادية للدولة. وضمان تنفيذ خطط الدولة لتوفير خدمات الاتصالات بأنواعها لتلبية احتياجات ورغبات المستفيدين على مستوى الجمهورية ومناطق التوسع الاقتصادي والعمراني. بما في ذلك المناطق الحضرية والريفية، وتأكيد الالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية وقرارات المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الشأن والتي تقرها الدولة.

وتضمن القرار الجمهوري الخاص بإنشاء الجهاز اختصاصات الموافقة على التراخيص للشركات للعمل في مجال الاتصالات ومتابعتها والإشراف عليها. ووضع القواعد التي تحقق المنافسة المشروعة. ومراقبة تحقيق برامج الكفاءة الفنية والاقتصادية لمختلف خدمات الاتصالات. والعمل على مواكبة التقدم الفني والتكنولوجي وتحديد التعريفات المناسبة والمقابل المستحق للخدمات اللاسلكية. والإشراف على معاهد تعليم الاتصالات التي تؤهل للحصول على الشهادات الدولية في التليفون والتلغراف.

ويتكون الجهاز من مجلس الإدارة، والجهاز التنفيذي، والمدير التنفيذي، واللجنة الاستشارية للترددات. ويقوم مجلس الإدارة بوضع الضوابط الخاصة بالجودة الفنية والقياسات والأداء لمختلف خدمات الاتصالات. واقتراح أسس رفع مستوي الأداء، وتنفيذ خطط مجلس الوزراء لتوفير الخدمات التليفونية المناسبة في مختلف المحافظات.

كما يقوم مجلس إدارة الجهاز بدراسة شكاوى المشتركين وحماية مصالحهم. وحل المنازعات بين الأطراف التي تقدم خدمات الاتصالات ولتخاذ ما يلزم من إجراءات في حالة مخالفة شروط الترخيص سواء ما يتعلق بالسياسة العامة أو بالمخالفات الفردية. وأكد القرار تشكيل لجان استشارية لمعاونة جهاز التشغيل في تنفيذ واجباته واعتماد خطة الترقيم القومية لخدمات الاتصالات العامة وتعديلها.

ولا يجوز تقديم خدمات الاتصالات أو تشغيل شبكات أو أنظمة الاتصالات في مصر إلا بناء على ترخيص. وتلتزم جميع الجهات العاملة في مجال الاتصالات على مستوى الجمهورية بموافاة الجهاز بجميع التقارير اللازمة لضمان المتابعة ودقة التنفيذ.

وفي الوقت الحاضر تقوم الوزارة الجديدة (وزارة الاتصالات والمعلومات) بوضع قانون موحد للاتصالات لتنظيم هذه الأنشطة جميعها.

هذا ويبين الجدول رقم (٨) للتشريعات المطلوبة لضمان جودة الخدمات وتنمية التطبيقات. كذلك يبين الجدول رقم (٩) الأهداف من إقامة تحالفات عالمية لضمان زيادة حجم التعاون الدولي في السوق المصري^(٤٨).

الجدول رقم (٨)

التشريعات المطلوب تعديلها في مصر *

أسباب التعديل	التشريع
قانون جديد لإنشاء هيئة تساهم فيها الحكومة وتدار بآليات القطاع الخاص	إنشاء هيئة تنمية صادرات البرمجيات
صندوق تساهم فيه الحكومة والقطاع الخاص لتمويل أنشطة التدريب والحضانات التكنولوجية والتسويق للمنتجات المصرية	إنشاء صندوق تنمية صناعات الاتصالات والمعلومات Industry Development Fund
تشريع يسمح بالتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بضمان الأفكار والابتكارات الجديدة	صندوق تمويل رأس مال المغامرة Venture Capital Fund
تعديلات في القوانين المسارية للتوافق مع اتفاقيات التجارة العالمية (TRIPS)	الملكية الفكرية
مجموعة من التشريعات التي تعطي مزايا نسبية ترتبط بالاستثمار في صناعة الاتصالات والمعلومات في مناطق محددة	إنشاء المناطق التكنولوجية (المزايا النسبية)
مجموعة من التشريعات لتنظيم المعاملات المالية عبر شبكات المعلومات	التجارة الإلكترونية

* المصدر: الخطة القومية للاتصالات المرجع: ٣٣

الجنول رقم (٩)

التحالفات العالمية المطلوبة *

<p>وضع برنامج متكامل لجذب الشركات العالمية من أجل :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاستثمار في مشروعات إنتاجية مصر في مجال الاتصالات والمعلومات. - إقامة شركات مشتركة مع مستثمرين مصريين في نفس المجالات . - تدريب وتنمية كوادر بشرية محببة للعمل بها. - إيجاد مكون محلي بديل للواردات من تجهيزات أو برمجيات زيادة عدد ونوعية المهندسين القادرين على التطوير وفقا للمعايير الدولية. 	<p>الأهداف</p>
<p>زيادة حجم التواجد الدولي في السوق المصري ويشمل ذلك :</p> <ul style="list-style-type: none"> - إضافة استثمارات عدد ١ أو ٢ شركة عالمية سنويا بمصر. - استخدام من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ مصري سنويا للعمل بهذه الشركات. - المساهمة في زيادة حجم الصادرات بمقدار ٢٠ إلى ٤٠ دولار مليون سنويا. 	<p>المتوقع</p>

* المصدر: الخطة القومية للاتصالات للمرجع: ٣٣

٢-٢ أداء قطاع الاتصالات والمعلومات وتطوره :

٢-٢-١ الاتصالات

في هذا الجزء سوف نتعرض لأداء خدمة الاتصالات وإنتاجيته وكفاءته لاسيما فيما يتعلق بالاسهام في الناتج المحلي ومستويات العمالة وإنتاجيتها والاستثمارات ومصادرها.

لقد بدأت الخدمة التليفونية في مصر من بداية القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الوقت تمت بعض التغييرات المؤسسية لتقديم هذه الخدمة.

فقد أقيمت إدارة التليفون والتلغراف في مصر عام ١٩١٨ وقامت بأعمال التشغيل حتى تأسست هيئة الاتصالات المصرية عام ١٩٥٧ ثم تلي ذلك الهيئة القومية للاتصالات بجمهورية مصر العربية (ARENETO) التي تأسست كهيئة مستقلة لخدمة الجمهور عام ١٩٨٠ والتي أصبحت تسمى الشركة المصرية للاتصالات (Telecom Egypt). وطبقا للقانون ١٥٣ تعمل الشركة المصرية للاتصالات تحت رئاسة وزير النقل والاتصالات كجهاز وحيد لتقديم خدمة الاتصالات في مصر.

وحتى عام ١٩٨٠ كانت خدمة شركة الاتصالات المصرية في مصر ضعيفة وغير فعالة ومكلفة وغير قادرة على تلبية الطلب المحلي. فאלطاقة القصوي حوالي نصف مليون خط وكثافة التليفونات أقل من واحد لكل مائة فرد. بالإضافة إلى أن فترة انتظار تركيب خط التليفون اقتربت من ١٠ سنوات كما أن معدل السرعة في تنفيذ المكالمات منخفض. وكان الأفضل والأسرع لرجل الأعمال في القاهرة أن يرسل رسولا برسالة بدلا من عمل مكالمة. فقد كانت الخدمة التي تقدم للعملاء محدودة في الوقت الذي عاصرت فيه دول كثيرة بالخارج تطورا كبيرا في قطاع الاتصالات.

ومنذ إنشاء الشركة المصرية للاتصالات تمت خطي واسعة واستثمارات لها نقلها في قطاع الاتصالات في مصر. أصبح ذلك واضحا من ناحية التكنولوجيا المستخدمة والخدمات التي تقدم كما وكيفا، كما هو موضح في مؤشرات النمو في الجدول رقم (١٠) حيث نجد أن عدد الخطوط أصبحت أكثر من ٤ مليون خط عام ١٩٩٦/٩٥، وأن هناك خمس تليفونات لكل مائة فرد. وفي عام ٢٠٠٠ أصبح عدد الخطوط التليفونية ٨,٦ بليون خط بكثافة تليفونية ٦,١٠ كما نلاحظ انخفاضاً في فترة انتظار تنفيذ المكالمات ووصول للخدمة التليفونية. كما قدمت الخدمات إلى المناطق النائية والأراضي المستصلحة والمجتمعات الصناعية المستحدثة. كما أن نوعية الخدمة قد تحسنت منذ استبدال الخدمة النصف أوتوماتيكية بالسنترالات إلى الخدمة الأوتوماتيكية بالإضافة إلى السنترالات الرقمية ووصلات السنترالات الأوتوماتيكية للشبكة القومية واسعة المدى.

ففي عام ١٩٩٦ تم استخدام نظام شبكات الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية VSAT، ونظام التليفون المحمول GSM.

ويبين الجدول رقم (١٠) تطور أداء الشركة المصرية للاتصالات خلال عشر سنوات ماضية من ناحية عدد الخطوط وكثافتها، وتليفونات العملة، وفترة الانتظار.

الجدول رقم (١٠)

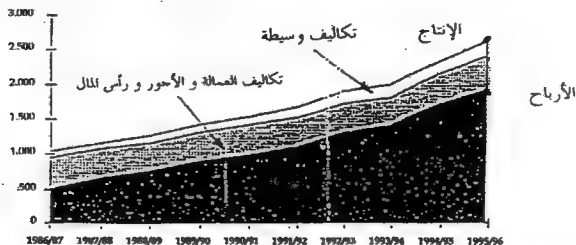
تطور الأداء للشركة المصرية للاتصالات: بعض المؤشرات المختارة (١١)

١٩٩٦/٩٥	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٢/٩١	١٩٨٧/٨٦	
٤١٠٤	٣٥٢٦	٣١٥١	٢٧٣٨	٢٥٣٠	١٥٦٢	عدد الخطوط التي انشأت (بالألف)
٣٠٢٤	٢٧١٦	٢٤٥٦	٢٢٣٤	٢٠٢٢	١٢٠٠	عدد الخطوط بالخدمة (بالألف)
٥,٠٢	٤,٦٠	٤,٠٦	٣,٧٧	٣,٤٨	٢,٢٧	الكثافة التليفونية (تليفون لكل ١٠٠ فرد)
,٠٧٥	,٠٧٠	,٠٦٨	,٠٦٢	,٠٥٥	,٠٣	تليفون العملة (تليفون لكل ١٠٠ فرد)
٥,٧	٥,٨	-	٦,١	-	-	فترة الانتظار (بالسنة)

وتشير جميع المؤشرات إلى أن أداء الشركة المصرية للاتصالات قد تحسّن بشكل ملحوظ خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٦.

وخلال هذه الفترة زاد الربح بنسبة لم يسبق لها مثيل حيث تضاعف حوالي ٤ مرات. وبلغ الإنتاج ٢٥٠٠ مليون جنيه في سنة ١٩٩٦/٩٥، كما هو موضح في الشكل رقم (١). وذلك يمثل إسهاما مقداره ١% من الناتج المحلي الإجمالي (١١).

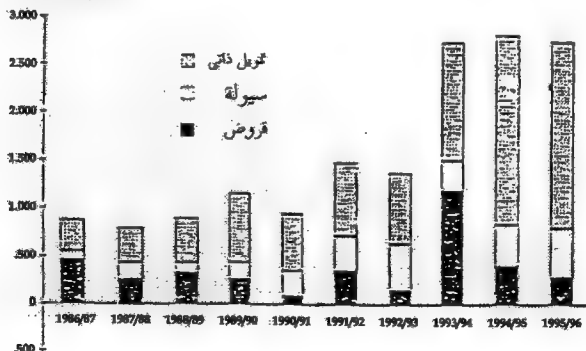
بالمليون جنيه مصري



شكل رقم (١) : الأرباح عند ثبات أسعار السوق - الشركة المصرية للاتصالات من العام ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩٦/٩٥

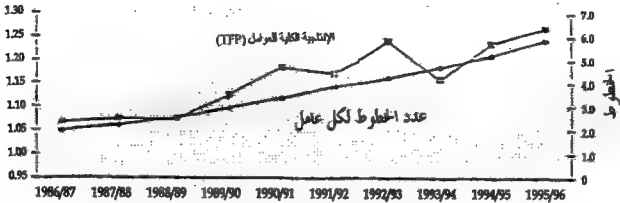
كما أن هناك إزياداً في التمويل كما هو ملاحظ في الشكل رقم (٢) الذي يبين مصادر التمويل المختلفة من تمويل ذاتي وسيولة وقروض^(٢١).

بالمليون جنيه مصري



شكل رقم (٢) : مصادر تمويل الشركة المصرية للاتصالات من العام المالي ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩٦/٩٥

وبالنسبة للإنتاجية فإن النتائج تشير إلى أن الشركة المصرية للاتصالات أثبتت تقدما ملحوظا كما هو موضح بالشكل رقم (٣) (٢١)



الشكل رقم (٣) : العمالة والإنتاجية الكلية للعوامل للشركة المصرية للاتصالات من العام ١٩٨٦/٨٧ حتى ١٩٩٦/٩٥

فقد ارتفعت إنتاجية العمالة عن الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٦ حوالي ثلاث مرات كما أن الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) إرتفعت بنسبة مركبة سنوية (CAGR) تصل إلى ١٩,٤٤% . وذلك التقدم كان نتيجة زيادة رأس المال بدون أن يقابله زيادة في عدد العمالة.

وجدير بالذكر أن العمالة الخاصة بالتشغيل هي عمالة محلية بالدرجة الأولى، وتعتمد على العمالة الفنية المدربة، وهي عادة من خريجي المعاهد الفنية المتوسطة (سنتين بعد الثانوية العامة)، وتعمل تحت إشراف المهندسين خريجي الجامعة (خمس سنوات بعد الثانوية العامة).

وتخضع هذه العمالة إلى تدريب مستمر في المعاهد المتخصصة (معهد التدريب للفنيين بالشركة المصرية للاتصالات أو المعهد القومي للاتصالات بالنسبة للمهندسين خريجي الجامعات).

والجدول رقم (١١) مستخرج من واقع بعض الاحصائيات الواردة في الاتحاد الدولي للاتصالات بخصوص إيرادات الاتصالات في مصر ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي:

الجدول رقم (١١) : إيرادات الاتصالات في مصر ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٧
إجمالي الإيرادات السنوية بالمليون دولار	٧١٠	٦٣٨	٨٧٤
نسبة الإيراد بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي %	١,٤	-	١,١

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التوسع في رأس المال أدى إلى جلب التكنولوجيا الحديثة ذات الأثر الكبير على الإنتاجية. وتم الحصول على هذه التكنولوجيا عن طريق الشركات المتخصصة والمعروفة في هذا المجال مثل AT&T, Siemens, CIT Alcatel, Ericson, NEC وكثير من خطوط الكوابل تصنع الآن من تكنولوجيا الألياف الضوئية ذات السعات العالية غير المحدودة. فالمستترالات اليدوية استبدلت بالمستترالات النصف أوتوماتيكية والأوتوماتيكية ومعظم اللوصلات الدولية أقيمت الآن من كوابل الألياف الضوئية. وقد تم ربط الكوابل البحرية متحدة المحور في مصر مع كل من إيطاليا، اليونان، جنوب آسيا، وغرب أوروبا، وهي مزودة بكثافة عالية وقدرة وسرعة فائقة.

هذا وبينما نجد الشركة المصرية للاتصالات قد أثبتت تقدما في الأداء إلا أنها لم تلحق بعد بمعظم دول المنطقة. حيث نجد أن خدمات الشركة في مصر أقل من الخدمات التي تقدمها الدول المنتجة للبترول مثلا. ويشمل ذلك كثافة الاتصال، نسبة الوفاء بالطلبات، وفترة تركيب التليفون*. وتسجل مصر انخفاضا ملحوظا في مؤشرين مؤثرين هما: عدد الخطوط لكل عامل والعائد لكل خط.

(في مصر عدد الخطوط لكل عامل في عام ١٩٩٤ كان ٥, ٤٥، وفي الإمارات ١٢١. والعائد لكل خط في مصر ٣٢٢ دولار وفي الإمارات ١٢٨٢ دولار). وإذا أرادت مصر المنافسة مع هذه الدول في عالم السوق فإن الشركة

* في عام ١٩٩٤، الكثافة الكلية في مصر ٣,٩٢، الكثافة التليفونية خارج المدن الكبيرة ٢,٩٥، للوفاء بالطلبات ٦٥%، مدة الانتظار ٥,٨ عام مقارنة بـ (١١, ٣٢ - ٣, ٢٤ - ٨, ٩٩% صفر) في دولة الإمارات.

المصرية للاتصالات يتعين عليها أحداث تغييرات ضرورية. وهو ما تقوم به في الوقت الحاضر.

ويمكن أن نستنتج نفس النتيجة إذا قمنا بالمقارنة بالدول الأخرى الأحدث في التقدم اقتصاديا حديثا مثل ماليزيا والفلبين حيث نجد أن قطاع الاتصالات في هذه الدول يفتح مجال المنافسة في الأسواق، وخدمات الاتصالات الخلوية وخدمات أخرى. بالإضافة إلى اشتراك القطاع الخاص في تقديم هذه الخدمات. وتدل الإحصائيات على أن أداء شركات الاتصالات في هذه الدول أعلى بكثير من أداء الشركة المصرية للاتصالات وذلك بجميع المقاييس. وبإستثناء الفلبين فإن باقي الدول أفضل بكثير في عدد الخطوط التليفونية لكل مائة فرد، وفي نسبة تلبية الطلبات وفترة انتظار تركيب التليفون. بالطبع فإن دخل الفرد في هذه البلاد في العام أعلى من مصر مما يؤدي إلى إمكانية زيادة الخدمات التليفونية التي تؤدي لكل شخص.

والخلاصة أن الشركة المصرية للاتصالات قامت بعمل تقدم كبير من ناحية الجودة وأثر الخدمة التي قدمت، وأن التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة كانت قوة أساسية خلف هذا التقدم الملحوظ في الأداء. ومع ذلك فإن قطاع الاتصالات في مصر ما زال أمامه الكثير لكي يحظى بالمقارنة المناسبة مع الدول المتقدمة خاصة التي قامت بتطوير قطاع الاتصالات.

إن الشركة المصرية للاتصالات تحتكر السوق المحلي، باتصالاته الداخلية والدولية، وهي تحتكر أيضا سوق الخدمات التكميلية التي تشمل على الفاكس، والتلكس، والتلغراف، ونقل المعلومات. وهذا يعطي للشركة وضعاً مفضلاً ضد المنافسين الآخرين.

وفي الآونة الأخيرة كان هناك مجال لمشاركة القطاع الخاص في خدمات الشبكة الدولية VSAT & Internet. والقطاع الخاص له ترخيص ببيع أجهزة النداء الآلي Paging وتليفونات الـ GSM. لكن الشركة المصرية للاتصالات لها ملكيتها المستقلة فهي حتى وقت قريب كانت تمتلك الشركة المصرية للتليفونات (ETC) بناء على رخصة لصناعة المعدات التليفونية والسنترالات الصغيرة. وهي تعمل مع شركة Siemens كشريك بما يسمى (EGTI) التي تقوم بتصنيع السنترالات الكبيرة.

تضع جمهورية مصر العربية أقدامها على أول الطريق في عملية خلق مجتمع معلوماتي له نظام معلومات يربط مختلف قطاعات الدولة ككل، ويساعد على تشكيل المعلومات وتهيئتها لخدمة متخذي القرار. ونظرة سريعة على الوضع الحالي للمعلوماتية في مصر تؤكد غياب سياسة قومية واضحة للمعلوماتية في مصر، مما أدى إلى المآخذ التالية:

(١) انخفاض كفاءة مراكز المعلومات. فقد نتج عن ذلك تعدد مصادر المعلومات وعدم دقتها، وكثرة الأخطاء في العمليات الحسابية التي تجرى على البيانات المجمعة، وفقدان حداثة المعلومات لتأخر إصدارها، وعدم اتسام المعلومات بالشمولية والتكاملية وعدم استخدام الأسلوب العلمي السليم لتحليلها وتمثيلها برسومات بيانية، وعدم دقة الاستنتاجات العلمية بعد تحليلها. والأمر يستلزم اتخاذ الإجراءات الفورية لتوحيد مصادر البيانات وسلامتها وتحديثها أولاً بأول وتكاملها ودقتها، وسرعة إصدارها وإتاحتها للراغبين في الحصول عليها فور طلبها بأقل تكلفة. ويستدعي ذلك إجراء تطوير جذري في هذه المراكز من حيث أهدافها واختصاصاتها وكوادرها وطرق عملها وتطبيق نظام التدريب المستمر للعاملين بها حتى يمكن التعرف على نظم العمل فيها والتعامل مع هذه المعلومات واستخداماتها.

(٢) عدم استغلال كل الإمكانيات من تكنولوجيا المعلومات المتاحة حالياً حيث أن استخدامات تكنولوجيا الحاسبات الآلية تعتبر بكل المقاييس محدودة. فاستخدامات الحاسب الآلي تكاد تنحصر في تطبيقات بسيطة ولم يتحقق الاستخدام الأمثل لها في معظم القطاعات. وكذلك الحال في تكنولوجيا نقل المعلومات كالبريد والتليفون والأقمار الصناعية، فالخدمات البريدية متخلفة وبطيئة وينحصر استخدام التليفون في نقل المكالمات، بينما تستخدمه دول أخرى كثيرة كوسيلة أساسية لنقل المعلومات. أما الأقمار الصناعية فتستخدم في الأغلب لنقل البرامج الإعلامية رغم ما تنقله وسائل الإعلام من تطوير كبير ومتسارع في استخدام هذه الإمكانيات في صناعة المعلومات.

(٣) انخفاض كفاءة أساليب نقل المعلومات بشبكة البريد المحلية وزيادة كثافة إرسال المعلومات بشبكة الاتصالات السلكية، ويستدعى ذلك إجراء تطوير جذري من ناحية النوعية والكثافة في شبكة إرسال قومية للمعلوماتية وإمكانية ربطها بالشبكات القومية.

(٤) نقص كبير في عدد المتخصصين في مجالات المعلوماتية، وعشوائية خبراتهم وخلفياتهم العلمية، وعدم وجود تنسيق متكامل بين هذه الخبرات ويستدعى ذلك تحديد المستويات العلمية لخلق جيل من الفنيين والمتخصصين والاستشاريين في مجالات المعلوماتية، وتخطيط البرامج للتدريب، والتنسيق بين هذه البرامج، وتوفير الوسائل والإمكانات اللازمة للتدريب.

(٥) انخفاض مستوى الدراسات في مجالات المعلوماتية على المستوى الجامعي، حيث تهتم معاهد التعليم والتدريب بالدراسات الخاصة بالحاسبات وتطبيقاتها دون التطرق إلى التقنيات الحديثة في مجال المعلوماتية. ويستدعى ذلك تطويرا جذريا للمعاهد والكليات لتقديم برامج متجانسة، مع متابعة التغيرات المتزايدة والمتسارعة في مجالات المعلوماتية.

(٦) قصور شديد في مستوى صناعة المعلوماتية، ونقص الخبراء في هذا المجال، حيث تعتمد هذه التقنيات على منهجيات ومكونات الحاسبات ونظم التحكم الآلي في إنتاج البرمجيات وتكنولوجيا الاتصالات. ويستدعى ذلك تأهيل المتخصصين لإقامة صناعة للمعلومات وبناء قاعدة قوية لهذه الصناعة.

(٧) انخفاض الطلب على تقنيات المعلومات في مختلف قطاعات الدولة ويستدعى ذلك خلق برامج مناسبة للتطوير السريع الذي يسهل استيعاب وتطبيق آخر ما توصل إليه العلم في مجال التكنولوجيا في العالم. كما يجب تنمية القوى البشرية التي هي أساس تقدم صناعة المعلومات.

وبالرغم من ذلك فإن هناك عمليات تحديث وتطوير متواصل في مختلف القطاعات التي تؤدي إلى ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وتعطي الجداول من ١٢ إلى ١٧ بعض التفاصيل التي تم الحصول عليها من مركز معلومات دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء بخصوص المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والاتصالات والإعلام وحجم الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات بجمهورية مصر العربية من حيث الأجهزة والبرمجيات وذلك من واقع الإحصائيات الفعلية.

ويلاحظ من هذه الجداول التطور الكبير في وسائل الإعلام (محطات البث الإذاعي والتلفزيوني، وعدد القنوات المستخدمة)، وفي وسائل تكنولوجيا المعلومات متمثلة في عدد المتكرين في علوم الحاسبات في محافظات مصر وعدد الشركات العاملة والتي تقدم خدمة الإنترنت وعدد المشتركين بشبكة الإنترنت وإجمالي مراكز المعلومات المركزية والإقليمية. وتدل الإحصاءات أن عدد العاملين في مجال الحاسبات الالكترونية في مصر عام ١٩٩٨ حوالي ٢٤٠٢٣ (منهم ٩٨٧٣ في الحكومة، ٧٦١٤ في الهيئات العامة، ٦٥٥٦ في قطاع الأعمال)، وأيهم يعملون في وظائف مدير تخطيط برامج، مخطط برامج، مشغل حاسب كما أنهم يحملون مؤهلات عليا وفوق متوسطة ومتوسطة من جميع التخصصات (الهندسة، والتجارة، والعلوم، والاحصاء، وعلوم الحاسب). ويتطلب الأمر إعادة النظر في عملية رفع مستوى الأداء وزيادة كفاءته.

وفي إطار دخول مصر عصر تكنولوجيا المعلومات أطلقت مصر القمر الصناعي نايل سات ١٠١ عام ١٩٩٨. وتم تأجير وتسويق جميع قنواته (٨٠ قناة تلفزيونية مصرية وعربية وأجنبية). كما تم مؤخرا إطلاق القمر الصناعي الثاني نايل سات ١٠٢ لتقديم خدمات جديدة في مجال المعلومات للمرة الأولى عبر القمر الصناعي إلى جانب توفير البديل الاحتياطي للقمر الصناعي الأول. وتبلغ حصة اتحاد الإذاعة والتلفزيون في مشروع القمر الصناعي المصري ٤٠% من تكلفة المشروع والتي بلغت قيمتها ١٥٧ مليون دولار تشمل قيمة تصنيع وإطلاق القمر الأول، ١٥% من تكلفة تصنيع وإطلاق القمر الثاني الذي يحمل ٨٠ قناة تلفزيونية مصرية وعربية وأجنبية.

الجدول رقم (١٢)

حجم الاتصالات في مصر

٩٩/٩٨	٨٢/٨١	البيان
٦,٢	٠,٥٤٣	عدد خطوط التليفونات (مليون خط)
٣٦,٥	٣,٥	عدد خطوط الفاكس والتلكس (ألف خط)
٤٧٣,٩	٥٨٣,٥	عدد مستخدمي التليفون المحمول (بالألف)

٩٨/٩٧ *

الجدول رقم (١٣)

الإعلام وخدمات المعلومات في مصر

٩٩/٩٨	٨٢/٨١	البيان
٤٩٤	١٠٦	عدد محطات البث الإذاعي والتلفزيوني (محطة)
١٩	٢	عدد قنوات التلفزيون العامة (قناة)

الجدول رقم (١٤)

تكنولوجيا المعلومات في مصر

٩٩/٩٨	٩٧/٩٦	البيان
١٨٢	٨٤	عدد المتدربين في علوم الحاسبات في محافظات مصر (ألف متدرب دورة)
٧٤٧	٤٢٦	عدد الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات في مصر (شركة)
٥٥	٢٦	عدد الشركات التي تقدم خدمة المعلومات من خلال الإنترنت (شركة)
١٨٠	٤٥	عدد المشتركين بشبكة الإنترنت (ألف مشترك)
١٤٩٥	١٥	إجمالي مراكز المعلومات في مصر (بالمعد)

٨٢/٨١ *

الجدول رقم (١٥)

الاستثمارات في قطاع الاتصالات والمعلومات في مصر (١٩٩٤-١٩٩٨)

(مليون دولار)

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤
٦٨١	٥١٥	٣٨١	٢٨٤	١٨٥

الجدول رقم (١٦)

توزيع الاستثمارات في قطاع الاتصالات والمعلومات في مصر

القطاع		نصيب القطاعات من السوق		القيمة بالمليون دولار	
		(٩٧/٩٦)	(٩٩/٩٨)	(٩٧/٩٦)	(٩٩/٩٨)
(سنترالات، تليفونات، أجهزة فاكس..الخ)		٦٠%	٥٨%	٣٠٩	٣٩٥
(برامج حاسبات تستخدم في التطبيقات المختلفة)		٢٣%	٢٤%	١١٨	١٦٣
تقديم خدمات إدارة نظم المعلومات وبيع خدمة نقل البيانات		١٢%	١٢%	٦٢	٨٢
شبكات محلية للمنشآت وشبكة البنية التحتية		٥%	٦%	٢٦	٤١
المجموع		١٠٠%	١٠٠%	٥١٥	٦٨١

الجدول رقم (١٧)

عدد الحاسبات (PC's) المباعة بالآلاف في مصر

(٢٥% أجهزة Brand)

١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤
٢٠٨	١٦٠	١٢٠	٩٠	٦٥	٤٥

٢-٣ الاتصالات والمعلوماتية لقطاعات التنمية في ج.م.ع .

تشهد المعلوماتية - والتي تشمل عدة تقنيات منها تكنولوجيا إدخال المعلومات، وتكنولوجيا معالجة المعلومات، وتكنولوجيا حفظ المعلومات، وتكنولوجيا استرجاع المعلومات، وتكنولوجيا تداول المعلومات بالإضافة إلى تكنولوجيا الاتصالات التي تستخدم في نشر المعلومات - انتشارا سريعا وتطورا كبيرا، في مختلف مجالات التقنيات أو في مختلف مجالات التطبيقات في شتى القطاعات الإنتاجية (صناعية وزراعية وسياحية)، والخدمية (تعليمية وصحية واجتماعية)، والاقتصادية (تجارية ومالية وبنيكية).

ونظرا لأهمية المعلوماتية في مختلف القطاعات، قامت الجامعات في مختلف الدول للغنية والمتقدمة وفي العديد من الدول النامية بتطوير التعليم تطويرا جذريا. وقامت مراكز البحوث فيها بإجراء بحوث متطورة في مختلف مجالات المعلوماتية. كما اهتمت معظم الدول بإعداد خطط وطنية لتطوير المعلوماتية، وإعداد الكوادر الفنية اللازمة وتوسيع مجالات التطبيقات، ومولكة التقنيات الحديثة في طرق إعداد البدائل وأساليب اتخاذ القرار^(١).

ومما هو جدير بالذكر، أن كثيرا من الدول النامية وخاصة مجموعة للنمور الآسيوية قد اهتمت بالمعلوماتية كدراسات وأبحاث وتقنيات وصناعات وتطبيقات حتى أصبحت تنافس الدول الصناعية المتقدمة في هذا المجال. وبذلك أمكن لهذه الدول النامية أن تقدم نتيجة لقضائها على الأمية والبطالة، وأن تزيد حجم صادراتها، وأن يتضاعف دخل الفرد بها.

ومن هنا ظهرت أهمية تطبيق المعلوماتية في مختلف أنشطة الدولة للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وتنمية المجتمع، وتحقيق الرفاهية للشعب.

وقد أصبح مدى قدرة الدولة على دخول القرن الحادي والعشرين يقاس بمدى مقدرتها على تنمية المعلوماتية وتوسيع استخداماتها في مختلف أوجه النشاط.

وقد تسابقت الدول في وضع الخطط الوطنية للمعلوماتية. وفي مقدمة هذه الدول: اليابان، وسنغافورة، وماليزيا، وتايوان، وكوريا الجنوبية، والهند،

بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي. وهذه الخطط تعتمد على ثلاث مراحل لتنفيذها، وهي على النحو التالي^(٢٥):

أولا : مرحلة الرؤية القومية : (National Vision)

وهي مرحلة التصور للمستقبلي لما سوف يكون عليه المجتمع المعلوماتي، أخذا في الاعتبار الأسس التالية:

١) تشكل صناعة المعلومات القوة الاقتصادية للدولة، وليس فيما تملك من ثروات طبيعية.

٢) تحدد صناعة المعلومات المكانة التي تحتلها أي دولة من دول العالم في القرن الحادي والعشرين وليس فيها تملك من الصناعات الثقيلة.

٣) تحدد صناعة المعلومات مدى عزلة الدولة عن بقية الدول المتميزة بتقنيات المعلوماتية.

٤) تعتمد صناعة المعلومات أساسا على القوى البشرية ومدى تنميتها وليس على الموارد الطبيعية.

٥) تعتمد صناعة المعلومات على العمل الجماعي والتعاون بين أفرادها، وليس على العمل الفردي.

ثانيا : مرحلة الإعداد المدروس : (Thoughtful Preparation)

وهي مرحلة الإعداد للأهداف القومية نحو خلق مجتمع معلوماتي، وترجمة هذه الأهداف إلى خطة وطنية، مع الأخذ في الاعتبار مراجعتها باستمرار وإجراء التعديلات والتحسينات اللازمة على أساس الخبرة التي اكتسبت في تنفيذ الخطة ونتائج تنفيذ خطط الدول المماثلة. ويتم ذلك عن طريق لجنة فنية من ذوي الخبرة في المعلوماتية للقيام بالآتي: —

١) إجراء دراسة قومية لتقييم الوضع الحالي والقائم على أساس الرؤية القومية.

(٢) تحديد الامكانيات المتاحة للدولة، والتي تساعد على تنفيذ الخطة الوطنية للمعلوماتية.

(٣) حصر الاستشاريين والخبراء والعلماء والباحثين والمهنيين والفنيين الحاليين في مجالات المعلوماتية وتخصصاتهم الدقيقة ومستوياتهم العلمية والفنية.

ثالثا : مرحلة التنفيذ النشط : (Vigorous Implementation)

وهي مرحلة التنفيذ لهذه الخطة الوطنية التي ستغير من مسار الدولة. وينطوي هذا على مخاطر سياسية، ولكنها يجب أن تكون مخاطرة محسوبة مع العزيمة القوية والرغبة الأكيدة في إنشاء صناعة للمعلوماتية مع الأخذ في الاعتبار النقاط التالية: —

(١) خلق وعي قومي نحو أهمية المعلوماتية من تقنيات وصناعات واستخدامات.

(٢) دعم المؤسسات الحكومية التي تعمل في صناعة المعلومات بالبحوث والدراسات والتدريب والتمويل.

(٣) وضع سياسة قومية للتنسيق بين التجارة والضرائب والتعليم والتدريب والهجرة لدعم صناعة المعلومات.

(٤) وضع تشريعات للتنسيق بين شركات تقنيات المعلومات والجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية في مجالات البحث والتنمية والإنتاجية.

(٥) تشجيع المشروعات المشتركة مع الحكومات الأجنبية والشركات العلمية في عمليات نقل وتطوير مختلف تقنيات المعلومات المختلفة.

(٦) وضع الأسس للتعاون الدولي في مجال أو أكثر من مجالات صناعة المعلوماتية.

ويتطلب تحديد الخطة الوطنية للمعلوماتية في القرن الواحد والعشرين تحديد الأسس والأهداف التي تعتمد عليها للخطة وأهدافها القومية.

٢-٤ الاعتبارات العامة في صناعة المعلومات :

يعتبر تطور صناعة المعلومات القاعدة الرئيسية للاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية ولذلك فمن الضروري تضيق الفجوة التكنولوجية بين مصر والدول المتقدمة في صناعة المعلومات إن لم تتمكن من القضاء عليها، مع أهمية دراسة تجارب الدول التي تتشابه ظروفها مع مصر في مجال صناعة المعلومات حتى يمكن تجنب الأخطاء عند التطبيق. ومما لا شك فيه فإن تطبيقات نظم المعلومات ستخلق تطورا وتحديثا كبيرا في جميع القطاعات. ويعتمد تطوير صناعة المعلومات في مصر على اعتبارات "النظم المفتوحة" حتى يمكن السماح بتساورم النظم المختلفة.

الأهداف العامة :

يعتبر الحد الأدنى في صناعة المعلومات بمثابة النواة الأولى في المجتمع للوفاء باحتياجات الإدارة عموما. وسيؤدي ذلك إلى نمو الصناعة التي تؤهل مصر أن تلعب دورا هاما في المنطقة لتحقيق الأهداف التالية مع بداية القرن الحادي والعشرين:

١ - تطوير نظم الحاسبات، مع خلق شبكة اتصالات متطورة ومتكاملة بالبرامج من نظم معلومات وقواعد بيانات لخدمة الإدارات المحلية، مع إمكانية اتصالها بنظم المعلومات الدولية.

٢ - تطوير صناعة "البرامج" التي تستخدم في نقل تكنولوجيا المعلومات لدعم صناعة مكونات وأجهزة المعلومات الحديثة والعمل على تدعيمها لتكون مركزا رئيسيا في صناعة إنتاج وتصدير البرامج.

٣ - تحديث صناعة المعلومات تدريجيا حتى يمكن استخدامها في الكشف عن المصادر الطبيعية وإجراء الأبحاث العلمية، وأداء الأنشطة المختلفة للدولة.

- ٤ - خلق مجتمع المعلوماتية عن طريق انتشار "الثقافة المعلوماتية" في المجتمع. ويمكن لأجهزة الإعلام والتعليم أن تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا المجال.
- ٥ - توفير الكوادر اللازمة لقطاعات الاتصالات والمعلومات.

٢-٥ التطبيق المرحلي في صناعة المعلومات^(٢٥)(٢٨):

يتطلب تطوير صناعة المعلومات توفير خطة تنفيذية تطبق مرحلياً وتشمل الإجراءات التالية:

١ - صناعة المعلومات للإدارة الحكومية:

يجب على الدولة أن تتبع نظاماً دقيقة وشاملة ومتكاملة ومنها: نظم معلومات الإدارة الحكومية، نظم معلومات القطاع الاقتصادي، ونظم معلومات المصادر الطبيعية. وتحتاج هذه الأنظمة منظومة معلومات لاحتياجات الدولة من أجل اتخاذ القرار، والإشراف على العمليات الخاصة، والمساهمة في العمل الحكومي، ومن الضروري إقامة شبكة قومية للمعلومات على مستوى الدولة.

٢ - صناعة المعلومات للتنمية الاقتصادية:

إن قيام الدولة بتشجيع كل القطاعات والأنشطة لتطوير أعمال الحكومة والوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، والتي يحتاج تنفيذها إلى استخدام الحاسبات، وإعداد البيانات الدقيقة والمعلومات الشاملة، مع متابعة صناعة المعلومات. فهذه الصناعة ضرورية في المقام الأول لأداء نظم المعلومات للبنوك التجارية، والأسواق المالية، والأنشطة الإستيرادية والتصديرية. كما يجب التركيز على بعض المجالات الخدمية التي تساعد في تطبيقات صناعة المعلومات (الطاقة - البريد - الاتصالات السلكية واللاسلكية).

٣ - صناعة المعلومات للتنمية البشرية:

من الضرورة توسيع القاعدة البشرية المتخصصة في صناعة المعلومات وتطبيقاتها، ويتطلب ذلك أن يكون هناك مناهج خاصة في المدارس الثانوية

للعامه والتخصصية، وكذا برامج التدريب النوعي في هذا المجال. ويجب أن يكون مشروع 'صناعة المعلومات للتنمية البشرية' له الأولوية وأن يقوم على الآتي:

- تطبيق بحوث صناعة المعلومات للتنمية البشرية والتدريب عمليا.
- إنشاء أقسام صناعة المعلوماتية في الكليات الجامعية المتخصصة.
- تطوير برامج الدراسة في كليات التربية لتخريج مدرس متمكن لتدريس المقررات الخاصة بالمعلوماتية وإدخالها في المقررات العلمية المختلفة.
- وضع خطة تعليمية عن صناعة المعلومات، وذلك في الجامعات والمدارس الثانوية.
- تطوير البرامج التعليمية والتدريبية ليتناسب مع تطور تكنولوجيا المعلومات وذلك لتحقيق التنمية الشاملة.

٤ - تطوير البحوث في صناعة المعلومات:

من المهم أن تشجع الدولة للبحوث النظرية والتطبيقية في صناعة المعلومات مع متابعة التغيرات العالمية في تكنولوجيا المعلومات، وذلك عن طريق الآتي:

- اختيار الفرص الملائمة لنقل تكنولوجيا بناء صناعة المعلومات.
- توجيه البحوث في القطاعات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية بالدولة إلى تصميم وتطبيق برامج صناعة المعلومات في هذه المجالات.
- تعزيز وتدعيم البحوث في الجامعات والمعاهد ووضع سياسة صناعة المعلومات في مختلف المجالات.

٥ - إنشاء الأسس التكنولوجية للمعلومات:

يجب للتأكد من إنشاء الأسس التكنولوجية لخدمة سوق تكنولوجيا المعلومات، وتزويد الخبراء المتخصصين باحتياجاتهم. كما يجب الاعتماد على تدعيم البرامج المختلفة لخدمة سوق المعلوماتية، وتزويد الخبراء المتخصصين

باحياجاتهم لكسب السوق العالمي. ويتطلب ذلك عمل برنامج تنفيذي لتصنيع المكونات على أساس التكنولوجيا الأجنبية، ثم إقامة مركز لتطوير هذه البرامج، ثم تطوير عمليات تصنيع هذه المكونات، مع تقوية شبكة الاتصالات التي تخدم نظام المعلومات.

٦ - إنشاء البنية الأساسية للاتصالات والحاسبات:

يجب مراعاة المعايير الخاصة بالبرامج والمكونات بحيث تتكامل مع الشبكة القومية. هذا بالإضافة إلى أهمية الاتصال بشبكات المعلومات الدولية لتوجيه البحوث الخاصة بتخطيط وتصميم نظام معلومات متكامل على الحاسبات يكون متطابقاً وملائماً مع القواعد والتشريعات والتقاليد المحلية.

ومن الضروري إعداد الشبكة القومية لتبادل المعلومات لتغطي جميع قطاعات الدولة في كافة محافظات الجمهورية، ووصلها بشبكات الاتصالات الدولية للمعلومات، مع مراعاة سرعة الإرسال وكثافته في الشبكة المحلية بحيث تتواءم مع معايير الشبكات الدولية للمعلومات. كما يستلزم الأمر وضع خطة حازمة للقضاء على الأزمات المفاجئة في الاتصالات وإعداد برنامج لتنمية القوى البشرية في هذا المجال.

وسوف نقوم في الفصل السابع باستعراض لمحاور العمل بالخطة القومية للاتصالات والمعلوماتية التي ترغب وزارة للمواصلات والمعلومات في تنفيذها في إطار المشروع القومي للنهضة التكنولوجية الذي أعلنه السيد رئيس الجمهورية بهدف تحقيق طفرة في الصناعة والتصدير وخلق فرص عمل جديدة للشباب.

٦-٢ الوضع الحالي في مصر من خلال قضايا المستقبل:

ترتبط الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات والمعلومات بمجموعة من المتغيرات العالمية والمحلية أهمها:

- التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة في هذا القطاع والتي تنعكس في صورة خدمات جديدة ومتنوعة وتكلفة أقل للخدمات الأساسية وبدائل تكنولوجية متعددة للخدمة الواحدة.

- التطورات التنظيمية والتشريعية والتي أدت إلى تحرير قطاع الاتصالات من خلال إنهاء احتكار الدولة وخصخصة هيئات الاتصالات ودخول القطاع الخاص قطاع الخدمات الاتصالية بكافة أشكالها.
- المتطلبات الاجتماعية التي تتمثل أساسا في تطوير العنصر البشري لكي يتمكن من التعامل مع التكنولوجيات الجديدة في الأنشطة اليومية ومجالات العمل، وبرامج التعليم والثقافة.

من ناحية التطورات التكنولوجية:

اعتمدت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تطورها أساسا على إنجازات البحث والتطوير في مجال الإلكترونيات الدقيقة ومجال الفوتونيات ومجال هندسة البرمجيات وهندسة الشبكات وأدى ذلك إلى:

- ١ - الترقيم الكامل لشبكة الاتصالات (Network Digitization) بدءا بشبكات التراسل والسنترالات وإنهاء بالشبكة الخارجية. وتوجه الشبكة الحالية إلى التحول إلى شبكة رقمية متكاملة الخدمات واسعة النطاق (B-ISDN) تعتمد على تكنولوجيا نقل البيانات اللاسلكية ATM. وقد أدى الترقيم الكامل للشبكة إلى إمكانية تقديم كافة الخدمات سواء كانت تليفونية (تمثيلية أو رقمية) أو فاكس أو بيانات أو خطوط مؤجرة أو إنترنت عالي السرعة أو مؤتمرات مرئية (Video Conference) أو فيديو حسب الطلب (Video on Demand) أو البث التليفزيوني. وقد ساعد على ذلك ترقيم البث التليفزيوني مما يعني أن تكنولوجيات الاتصالات (Telecommunications) والبث (Broadcasting) والحاسبات (Computers) قد ارتبطت عضويا من خلال الشبكة الاتصالية. ومن ناحية أخرى أصبحت شبكات كبلات البث التليفزيوني (CATV) قادرة على تقديم الخدمات الاتصالية بكافة أنواعها من خلال نظام Cable Modem.

٢ - زيادة سعات الشبكات (Increased Capacity) :

ويتمثل ذلك في زيادة سعات السنترالات (أكثر من ١٥٠ ألف خط) وسعات الشبكات التراسلية (أكثر من ٢٠ جيجابت/ثانية) بإستخدامها كبلات الألياف

الصوتية ومكبرات الألياف الصوتية. وقد أدى ذلك إلى خفض تكلفة التراسل سواء على المستوى المحلي أو الدولي بصفة خاصة وتكلفة الخدمات الاتصالية بصفة عامة وسهل دخول مجال الاتصالات للمشغلين الجدد إذ أصبح من السهل استخدام سنترال ذو سعة عالية وشبكة خارجية مكونة من حلقات من الألياف للصوتية ذات سرعات عالية.

٣ - إنتشار شبكات الاتصالات السيارة : Mobile Communication Systems

ويمثل قطاع الشبكات السيارة أسرع قطاعات الاتصالات نموا في الوقت الحالي خاصة مع الانخفاض المستمر في تكلفة الخدمة الذي أدى إلى أن كثافة التليفونات المحمولة في إسكندنافيا مثلا قد تجاوزت كثافة الخطوط التليفونية الثابتة وأن المنافسة لمشغلي الشبكات الثابتة الحالية لن يأتي بالضرورة من مشغل لشبكة ثابتة مماثلة وإنما من مشغلي الشبكات السيارة خاصة مع دخول تكنولوجيا الخدمة السيارة واسعة النطاق (٣٨٤ كيلوبت/ثانية و ٢ ميجابت/ثانية) المعروفة باسم IMT-2000 التي ستوفر الاتصالات متعددة الوسائط (Multimedia Telecommunications). وسوف يفرض ذلك مسئولية أكبر على جهاز تنظيم مرفق الاتصالات في تأكيد جودة الاتصالات السيارة ومتابعة ملائمة تعريفاتها وإخلاء نطاقات للترددات المطلوبة للخدمات السيارة واسعة النطاق.

٤ - إنتشار تكنولوجيا الإنترنت:

أدى الإنتشار السريع لتكنولوجيا الإنترنت إلى زيادة الحركة على شبكات الاتصالات كما أدى إلى ظهور تكنولوجيات متعددة لتوفير خدمة الإنترنت عالية السرعة سواء من خلال الكابلات النحاسية والألياف الصوتية من خلال موجات الراديو الأرضية أو من خلال الأقمار الصناعية.

كما أدى ظهور الخدمات التليفونية (Voice Over IP) والتحسين المستمر في جودتها إلى تهديد خطير لمشغلي الاتصالات الدولية التقليدية وبصفة خاصة الشركة المصرية للاتصالات التي يمثل الدخل من الاتصالات الدولية ٤٠% من إجمالي

دخلها. وسوف يقدم الجيل الثاني من الإنترنت الخدمات متعددة الوسائط ويشكل مع تكنولوجيا ATM شبكة اتصالات المستقبل.

بالنسبة للمتطلبات الاجتماعية:

تعتبر المدارس والمعاهد والجامعات مراكز الإشعاع لمجتمع المعلومات حيث تم الاهتمام بإدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في جميع مراحل التعليم. فالنظام التعليمي يلعب دوراً مهماً في تحديث وتطوير النظام العام للمجتمع بإمداده بالعناصر البشرية القادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وأداء المهام المختلفة والقيام بعملية التطوير والابتكار^(٣٩)،^(٤٠).

وفي عام ١٩٨٧ صدرت في مصر عدة قرارات وزارية نذكر منها :

- قرار بتشكيل لجنة عليا لإعداد مشروع قومي لإنخال الحاسبات في التعليم قبل الجامعي وتختص اللجنة بوضع سياسة المشروع ورسم خطته ومتابعة وتقييم تنفيذ هذه السياسة.

- لجنة فنية متخصصة لتطوير المناهج ووضع المعايير والمقاييس الخاصة بتقييم برامج الحاسب التعليمية ونظم الامتحانات.

- إنشاء مركز متخصص لوضع المناهج وإعداد البرامج الجاهزة والكتب الدراسية.

- إنشاء مركز لتدريب المدرسين على استخدام الحاسب وتطبيقاته وله فروع في جميع المحافظات.

- إنشاء إدارة عامة للكمبيوتر التعليمي تابعة لوزير التعليم ومسئولة عن كل ما يتعلق بالكمبيوتر التعليمي.

ولقد تم تنفيذ هذه القرارات ومازالت هذه اللجان والمراكز والإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي تعمل حتي الآن. وترداد أنشطتها كل عام.

والأهداف العامة لمشروع الكمبيوتر التعليمي الذي أنشئ بقرار من وزير التربية والتعليم هي^(٤١):

- إزالة حاجز الرهبة بين التلاميذ والحاسب الإلكتروني وإعدادهم للمستقبل عن طريق بث الوعي التكنولوجي وتسليحهم بالمهارات الفنية والقدرة على الإبداع وتنمية موهبة الابتكار لديهم.
- تنمية طرق التفكير وقدرات البحث والدقة عند التلاميذ وتدريبهم على العمل بحماس.
- تنمية القدرة على التعلم للذاتي.
- تخريج طلاب يتمتعون بالمهارة في استعمال تكنولوجيا المعلومات، أي خلق وعي متكامل بدور البيانات والمعلومات ووسائل معالجتها واسترجاعها.
- استخدام الحاسب كوسيلة تعليمية مما يؤدي إلى تطوير دور المعلومات ليكون أكثر فاعلية بتغيير الطرق التعليمية في التدريس.

وفي الوقت الحاضر تهتم وزارة التربية والتعليم بالتوسع في إدخال الحاسبات والإنترنت في المدارس وتدريب المدرسين على تكنولوجيا المعلومات وتطوير برمجيات التعليم. كما تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعمل على تطوير شبكة الجامعات المصرية وتطوير شبكة مراكز ومعاهد البحوث. وتقوم لجنة فنية ومركزها جامعة القاهرة بالإشراف على هذه الشبكة ومساعدة للجامعات والمعاهد في تصميم وإنشاء شبكاتها الخاصة وربط الشبكات بعضها ببعض.

ولقد تم أيضا إنشاء كليات جديدة تسمى كليات الحاسب والمعلومات في جامعة القاهرة وجامعة عين شمس وجامعة المنصورة وجامعة حلوان. وتقوم هذه الكليات بتخريج متخصصين في التعامل مع الحاسبات وتطبيقاتها وبرامجها ونظم المعلومات التي تخدم المجتمع في شتى القطاعات الحكومية منها والخاصة.

وكان لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء نشاط كبير أيضا في إنتشار المعلومات على المستوي القومي حيث تم إنشاء مراكز معلومات في جميع المحافظات بهدف التنمية المحلية بالمعلومات. وقد تم في هذه المراكز إنشاء قواعد البيانات في جميع أنشطة قطاعات الدولة للمساعدة في عملية اتخاذ القرار للقيادات. ذلك بالإضافة إلى تنفيذ برامج تدريبية لتدريب كوادر شابة في

هندسة البرامج وتطبيقاتها التجارية من أجل تلبية احتياجات بعض متطلبات سوق العمل من الكوادر المدربة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وكان ضمن مشروعات الخطة القومية التي تتبناها وزارة الاتصالات والمعلومات جزء كبير في التنمية البشرية في عدة نواح منها:

- مشروع التدريب المتخصص للخريجين.
- مشروع إنشاء مراكز تدريب على تكنولوجيا المعلومات.
- مشروع نوادي طفل القرن ٢١.
- مشروع إنشاء المراكز المجتمعية لخدمة الاتصالات والمعلومات.
- مشروع تدريب الشباب بالخارج على تكنولوجيا المعلومات.
- مشروع تدريب العاملين بالحكومة على تكنولوجيا المعلومات.
- مشروع تطوير محتوى التعليم الجامعي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ذلك بالإضافة إلى مشروعات تنمية البنية الأساسية للمعلومات في القطاعات المختلفة في وزارة الصحة والعدل والمالية والسياحة والدخلية، وتوثيق التراث الحضاري والطبيعي. وتتابع وزارة الاتصالات والمعلومات تنفيذ هذه المشروعات بالتعاون مع الوزارات المختلفة.

وسوف يؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى دخول مجتمع المعلومات العالمي وهو مجتمع يربط بين الأفراد والمجتمعات والمؤسسات من خلال تنظيم المعلومات في أنشطة يومية مختلفة. ويتطلب الأمر توافر الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات مع وجود خطط قابلة للتنفيذ. حيث أن عدم التحكم في ذلك يؤدي إلى:

- عزل بعض الأفراد أو المجموعات من بين الذين لديهم كفاءات (ذهنية ومهنية) وليس لديهم إمكانات (مادية).

- مشاكل تتصل بالبطالة بسبب نتيجة تقليل الحاجة إلى العمالة العادية وزيادة الحاجة إلى العمالة المدربة تدريباً تكنولوجياً عالياً.
- تأثر التجارة الإلكترونية نتيجة للمشاكل التشريعية والقانونية والتكنولوجية.

- زيادة الفوارق بين الطبقات في حالة عدم تقليل نفقات وأسعار استخدام المعلومات.
- الاستخدام النسبي لخدمات المعلومات وأثره السلبي على خصوصيات الأفراد وإعداد القيم بالمجتمعات.

الفصل الثالث

خبرات الدول والدروس المستفادة منها فى الحالة المصرية

خبرات الدول والدروس المستفادة منها في الحالة المصرية

٣-١ مقدمة

تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً رئيسياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير المعلومات لدعم اتخاذ القرار في معالجة قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في دعم القطاع الخاص الذي يقع على عاتقه زيادة الاستثمارات وخلق فرص العمل ورفع مستوى معيشة الأفراد وصولاً إلى مجتمع الرخاء. ولذلك فقد ركزت الدول المتقدمة والدول النامية على السواء على تطوير البنية الأساسية القومية للاتصالات والمعلومات لبناء صناعة قومية تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة مع إعداد أجيال من الشباب القادر على التعامل مع هذه التكنولوجيا وتطويرها لخدمة التنمية وصولاً إلى مجتمع ديناميكي يتمتع بالشفافية في المعلومات وسرعة اتخاذ القرار فيما يسمى الآن بمجتمع المعلومات العالمي (GIS) Global Information Society.

ومن هذا المنطلق فإن الحكومات في شتى أنحاء العالم تهتم بتطوير الخطط سواء كان بمفردها أو بالاشتراك مع المؤسسات العالمية للتعامل مع مجتمع المعلومات الجديد. وهذه الخطط وإن كانت تخص دولة بعينها لكنها جميعاً تشترك في هدف واحد وهو الاستفادة من التقدم الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات لخدمة المواطنين. فلا غرابة أن نرى أن الأسس والسيناريوهات التي تبني عليها عمليات التطوير متشابهة وهي كما يلي:

- التحول من القطاع العام إلى قطاع الأعمال.

- التحول نحو الخصخصة.

- المنافسة.

- استثمارات القطاع الخاص.

وهذه الأسس توجد في توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات وفي الخطط القومية لدول كثيرة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية، وأستراليا، والمكسيك.

ومصر تواجه منافسة شرسة سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي من الدول التي تعتبر نفسها نقاط انطلاق في الاتصالات Telecommunication Hubs. ولابد لمصر أن تعد نفسها بالخطط المناسبة للتطوير مع تشجيع المستثمرين للمشاركة في عمليات التطوير.

٣-٢ نماذج التطوير:

لا يوجد نموذج قياسي لعملية التطوير في قطاع الاتصالات والمعلومات ولا توجد دولتان متشابهتان تماماً في مسار التطوير. وتبين الجداول رقم (١٨)، (١٩)، (٢٠) ملخصاً للطرق التي اتبعتها بعض الدول في عمليات التطوير حيث يعطي الجدول رقم (١٨) السياسات المتبعة في التطوير في بعض الدول. ويعطي الجدول رقم (١٩) بداية التخطيط في بعض الدول النامية للتحول إلى الخصخصة. ويبين الجدول رقم (٢٠) عمليات الخصخصة في بعض الدول النامية والتي تحولت إلى دول صناعية في السنوات الأخيرة^{(١٣)،(١٤)}.

الجدول رقم (١٨)

أنشطة تطوير قطاع الاتصالات والمعلومات في بعض الدول

النشاط / الدولة	ألمانيا	المجر	ماليزيا	المكسيك	المغرب	الفلبين	تايلاند	المملكة المتحدة
فصل التشغيل عن التنظيم	x	x	x	x		x		x
التحول إلى قطاع الأعمال	x	x	x	x		x		x
انفصال البريد عن الاتصالات	x	x	x	x		x		x
الخصخصة	x	x	x	x		x		x
الاستثمار في القطاع الخاص	x	x	x	x			x	
المنافسة في بعض الأسواق	x	x	x	x		x		x
المنافسة في جميع الأسواق	x	٢٠٠٢	x	٢٠٠١		x		x

الجدول رقم (١٩)

خطة الخصخصة في بعض الدول النامية (التي أمكن الحصول عليها) (٢٧)

الدخل	سنة خطة الخصخصة	دخل الفرد في العلم (دولار) (GDP Per Capita)	١٩٩٤ كثافة الاتصالات تليفون لكل ١٠٠ فرد
دخل منخفض			
البانيا	١٩٩٦	٣٣٣	١,٣٩
ساحل العاج	١٩٩٥	٦٩٦	,٧٩
غانا	١٩٩٦	٣٧٨	,٣٠
هندوراس	١٩٩٧	٥٩٩	٢,٣٩
الهند	١٩٩٥	٢٥٧	١,٠٧
نيكاراجوا	١٩٩٦	٤٥٢	١,٦٨
سيريلانكا	١٩٩٥	٥٣٢	١,٠٠
أوغندا	١٩٩٥	٢٢٣	٠,١٩
زامبيا	١٩٩٦	٣٨٩	٠,٨٧
دخل متوسط منخفض			
بوليفيا	١٩٩٥	٧١٤	٣,٠٤
الرأس الأخضر	١٩٩٥	٨١٥	٤,٨٧
تشيكوسلوفاكيا	١٩٩٥	٣٠٦٢	٢٠,٨٩
السلفانور	١٩٩٧	١٣٨٩	٤,١٨
إندونيسيا	١٩٩٥	٧٦٣	١,٣٣
ملدوفا	١٩٩٦	١٣٠٩	١٢,٣٥
المغرب	N/A	٢٧١	٣,٧٥
بنما	١٩٩٦	٢٥٠٣	١١,١١
برلجواي	١٩٩٦	١٤٦٧	٣,٠٦
الفلبين	N/A	٨١٧	٣,٠٦
بولندا	١٩٩٧	٢٢٣٤	١٣,٠٦
تايلاند	١٩٩٥	٢١٠٣	٤,٦٩

مما سبق يتضح أن عمليات التطوير حتى الآن في قطاع الاتصالات والمعلومات في الدول المتقدمة أو الدول النامية تتبع إلى حد ما الخطوات التالية:

- ١ - فصل عمليات التنظيم عن التشغيل.
- ٢ - تحويل عمليات التشغيل إلى هيئات تتبع قطاع الأعمال.
- ٣ - فصل البريد عن الاتصالات.
- ٤ - إنشاء جدول زمني لعمليات الخصخصة في تشغيل الاتصالات.
- ٥ - تشجيع مشاركة القطاع الخاص.
- ٦ - دعم عمليات المنافسة بطرق مرحلية.

وجدير بالذكر أن إنشاء جهاز تنظيمي منفصل عن جهاز التشغيل يعتبر ضرورة لإعطاء عمليات التشغيل مقدرة كبيرة على الحركة والعمل الاقتصادي. فهناك دول كثيرة منها فرنسا، وألمانيا، وماليزيا قد تمكنت من تحسين الأداء في مواجهة الطلب على الاتصالات وتقليل الاختناقات في الشبكات بواسطة جهاز تشغيل منفصل ذاتياً وله استقلاله في الإدارة والتفرغ لخدمة العملاء وتنظيم أداء العمليات التجارية.

ولكن وجود جهاز تنظيمي ناجح هي عملية معقدة في سياسة التطوير بسبب وجود متغيرات كثيرة لا بد من التغلب عليها. ومن هذه المتغيرات: المعرفة الدقيقة لدور الدولة التنظيمي في الاتصالات والمعلومات، وتحديد الهدف من هذا الدور، والتشابكات بين المؤسسات العامة، وترابطها مع القطاع الخاص.

ولتحديد كيفية إنشاء جهاز تنظيمي ناجح لا بد من الأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

- رسالة عملية التنظيم (mission) .
- حدود سلطات التنظيم على عملية التشغيل.
- العلاقة بين جهاز التنظيم والمؤسسات والوزارات والقطاع الخاص.
- تشكيل جهاز التنظيم وطريقة العمل من خلاله.

وبطبيعة الحال فإن خبرات الدول أثبتت أنه لا توجد طريقة مثالية حتى الآن لتشكيل جهاز تنظيمي مثالي. حيث أن إختيار تشكيل الجهاز وطريقة عمله يعكس ظروف الاقتصادية والسياسية والمؤسسية للدولة مثلما هو موضح في الجدول رقم (٢٠) الذي يبين إلى أي مدى تصل استقلالية جهاز التنظيم وتبعيته في بعض الدول.

الجدول رقم (٢٠)

مقدار استقلالية التنظيم عن التشغيل (في بعض الدول التي أمكنا الحصول على بيانات عنها)^(١٢)

ألمانيا	الوزارة تنظم الاتصالات، المنظم والمشغل تحت إشراف الوزارة	وزارة البريد والاتصالات
بلغاريا	شبه تنظيم ذاتي (Semi-autonomous)	جهاز الاتصالات
ماليزيا	الوزارة تنظم الاتصالات، وتمتلك الحكومة معظم أنشطة المشغل	اتصالات ماليزيا
المكسيك	التنظيم والتشغيل تحت إشراف وزارة النقل والمواصلات	قطاع الاتصالات والنقل
المغرب	تنظيم وتشغيل ذاتي من الحكومة (يوجد خطة للتطوير)	الهيئة القومية للاتصالات والبريد
الفلبين	شبه تنظيم ذاتي ولا يوجد علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع التشغيل	الهيئة القومية للاتصالات
تايلاند	تنظيم وتشغيل ذاتي من الحكومة	مؤسسة التليفونات التايلاندية (TOT)، الهيئة القومية للاتصالات التايلاندية (CAT)
المملكة المتحدة	شبه تنظيم ذاتي ولا يوجد علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع التشغيل	مكتب الاتصالات (OFTEL)

ويمكن من خلال تحليل نشاط عمليات الإصلاح في قطاع الاتصالات والمعلومات تحديد عدد من العوامل التي تحكم عملية التنظيم الناجح، نذكر منها:

- الرغبة الأكيدة من القيادة السياسية في إنشاء الجهاز ودعم أعماله.
- قيادة جيدة في جهاز التنظيم تهدف لخدمة المجتمع والمواطنين.
- إدارة جيدة لعملية التنظيم تتطوى على معرفة جيدة بصناعة الاتصالات والمعلومات.
- توافر العمالة المتطورة في مجالات العمل المختلفة.
- وجود نظم إتخاذ قرارات عادلة ذات شفافية ومفتوحة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية.
- تنفيذ أعمال تستجيب للأهداف السياسية العامة للحكومة.

وقد كان إنشاء الجهاز التنظيمي للاتصالات NTC في مصر بقرار من رئيس الجمهورية في مايو ١٩٩٥ له ثلاثة أهداف:

الأول : فصل عملية التنظيم عن التشغيل.

الثاني : تشجيع الإبداع المبني على التطور التكنولوجي وقوي السوق Market forces في مجال الاتصالات والمعلومات .

الثالث : تشجيع الاستثمار في الاتصالات والمعلومات كأحد العوامل العامة في بناء الاقتصاد الوطني.

وبطبيعة الحال فإن الهدف الأول هو هدف إنشائي أما الهدفان الثاني والثالث فهما من الأهداف العامة الضمنية.

ويتطلب الأمر أن تكون هناك في المستقبل القريب أهداف محددة بقانون وليس بقرار. ويمكن أن تحدد القوانين مهام جهاز التنظيم في: وضع المواصفات القياسية، استخدام الترددات، إجازة الطرازات ، تحديد الطريقة المناسبة للخدمات، قياس جودة الخدمة QOS، شروط ترابط الشركات، منح التراخيص، وكيفية فحص شكوي المستخدمين.

٣-٣ عرض مفصل لعدد من تجارب الدول في مجال الاتصالات :

سوف نقوم في هذا الجزء باستعراض لتجارب بعض الدول في مجال الاتصالات وهي ماليزيا، والمكسيك، والمغرب، والفلبين. وفي الفصل الرابع نستكمل خبرات دول أخرى في مجال البرمجيات والمعلومات. وهذه الدول هي: الهند، وإسرائيل، وإنجلترا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، والولايات المتحدة. وذلك طبقاً لما أمكننا الحصول عليه من مراجع علمية.

٣-٣-١ ماليزيا (١٩)

ملخص عن موقف الاتصالات في ماليزيا

٦٩, ١٤ خط/ ١٠٠ شخص

* كثافة الخطوط التليفونية (١٩٩٤) :

* الهدف المخطط للكثافة التليفونية :

٢٠ خط/ ١٠٠ شخص

- عام ٢٠٠٣

٥٠ خط/ ١٠٠ شخص

- عام ٢٠٢٠

* عائد الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي القومي ٢,٤ %

* عملية الإصلاح :

- التحول إلى قطاع الأعمال (تحويل عمليات عام ١٩٨٦

YTM إلى STM)

- فصل البريد عن الاتصالات عام ١٩٨٧

* الخصخصة :

- تم بيع ٢٥% من STM للجمهور عام ١٩٩١

عاصرت ماليزيا نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة حتى أن معدل الدخل القومي تزايد خلال سنتين من ٤٦,٧ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩١ إلى ٦٤,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٣ بنسبة قدرها ٣٩% خلال عامين. وكان تحقيق ذلك النمو يتطلب تنفيذ خطة اتصالات طموحة. ولهذا وضعت الحكومة الماليزية

خطة للنهوض بمعدل كثافة خطوط الاتصالات من ١٥ خط/١٠٠ شخص في عام ١٩٩٤ إلى ٢٠ خط/١٠٠ شخص في عام ٢٠٠٣. وبحلول عام ٢٠٢٠ تخطط الحكومة لرفع هذا المعدل إلى ٥٠ خط/١٠٠ شخص.

خطوات تنظيم الاتصالات في ماليزيا :

يعتبر قانون عام ١٩٨٥ لخدمات الاتصالات في ماليزيا بداية الأساس لتحويل سوق الاتصالات الماليزية إلى نظام قطاع الأعمال. يعطي هذا القانون حق نقل أصول تشغيل الاتصالات من جاباكوم تيليكوم ماليزيا (GTM) إلى سيابركات تيليكوم ماليزيا (STM) تحت سلطة وزارة المالية. هذا مع الإفادة بأن STM مملوكة كليا للدولة ولكنها تخضع لقانون للشركات الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك فإن قانون ١٩٥٠ للاتصالات يصلح لإضافة كيان منظم للصناعة. ويعطي إمكانية نقل أرض الدولة وأصولها إلى الشركات الخاصة.

وقد أدى تحويل قطاع الاتصالات إلى قطاع الأعمال إلى تطوير شامل في مجال الخدمة الاتصالية وجودتها. فبالنسبة إلى كثافة خطوط تليفونات المشتركين التي كانت أقل من ١٠% في السنوات بين عامي ١٩٨٤، ١٩٨٧. فإنها زادت إلى ١١% في عام ١٩٨٨، ١٢% في عام ١٩٨٩، ١٤% في عام ١٩٩٠.

ذلك بالإضافة إلى أنه في عام ١٩٨٧ كان مجموع شكاوى العملاء حوالي ١,٤ مليون شكوي في العام أي بمعدل ١,٢ شكوى عن كل خط. غير أنه في عام ١٩٩٠، أي بعد عامين من التحول إلى قطاع الأعمال، أصبح عدد الشكاوى أقل حيث وصل إلى ٠,٨ عن كل خط في السنة.

وفي عام ١٩٩٥ تمت خصخصة ٢٥% من شركة STM عن طريق البيع بمناقصة عامة. وهذا الإجراء يكسب للحكومة الماليزية عائداً مالياً كبيراً لأن رأس مال شركة STM قد تضاعف في السوق خمس مرات مقارنة بصافي قيمة الأصول المملوكة لها في عام ١٩٨٧.

وفي الوقت الحالي يوجد في ماليزيا خمس رخص اتصالات دولية، وأربع رخص للاتصالات المحلية والمباشرة، وثلاث رخص لتشغيل الشبكة المحلية، وثمانى رخص للاتصالات اللاسلكية. وبما يؤكد أن الانفتاح على السوق يعد جزءا من خطة الحكومة للوصول بسرعة إلى النمو وزيادة السعة في الشبكات.

٣-٣-٢ المكسيك (٣٠)

ملخص عن موقف الاتصالات في المكسيك

* كثافة الخطوط التليفونية: ٢٥,٩ خط/١٠٠ شخص

* عائد الاتصالات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى: ١,٢%

* عملية التطوير:

- التحول إلى قطاع الأعمال

- الخصخصة:

عام ١٩٨٩

عن طريق كونسورتيوم

من مجموعة الاتحاد

Southern Bell Carso,

فرنسا تيليكوم عام

١٩٩١.

يناير ١٩٩٧

* المنافسة التامة:

حققت المكسيك تقدما اقتصاديا ملحوظا خلال العقد الأخير. وهذا التقدم الاقتصادي كان أداة لنمو وتطور له أثره الكبير في الاتصالات. كما أن هذه التطورات تزامنت مع اتفاقية منطقة للتجارة الحرة مع أمريكا الشمالية (NAFTA) North American Free Trade Agreement وأن الدولة التي تريد أن تستمر في التطور تحتاج إلى بناء لشبكة اتصالات متطورة بصورة واضحة. المكسيك لديها حاليا حوالي ٦,٧ مليون خط تليفون ، ونسبة كثافة الاتصالات حوالي ٩ خط/١٠٠ شخص.

خطوات تنظيم الاتصالات في المكسيك:

في السنوات الأخيرة قامت الحكومة المكسيكية بخطوات واسعة لتطوير شبكة الاتصالات وزيادة نوعية الخدمة. ففي عام ١٩٩١ ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قامت الدولة بخصخصة شركة الاتصالات المكسيكية وهي الشركة المحتكرة لقطاع الاتصالات في المكسيك. وحاليا فإن الاتصالات في المكسيك تنظم بواسطة جهاز خاص تابع لوزارة الاتصالات والنقل (SCT). وهذه الخطة المنظمة تتضمن وضع المواصفات، وإعطاء رخص التشغيل، وتحديد السعر، ووضع القواعد الداخلية، وإجازة الطرازات، وتحديد الترددات، والقيام بعمليات التنسيق.

وقد سن قانون تشريعي مؤخرا في المكسيك يشمل نصا يفصل جهاز التنظيم عن الحكومة مع إعطائه وضعاً شبه مستقل ذاتياً. وكان ذلك نتيجة التوتر بين دور وسياسة الدولة ككل ووظيفة جهاز التنظيم.

وفي سبتمبر ١٩٨٩ أعلنت الحكومة المكسيكية خططها لخصخصة TELMEX حيث باعت الدولة أغلب حصتها إلى مجموعة Group Carso وهي مجموعة مستثمرين من المكسيك (Southern Bell) وفرنسا تليكوم في ١٩٩١. وكانت أهداف تطوير الاتصالات تتمثل فيما يلي :

- تحافظ الدولة على سيادتها على القطاع.
- ضمان حقوق العمال.
- رفع نوعية الخدمة للمستوي الدولي.
- المحافظة على الرقابة على الشركة.
- التأكد من دعم نمو الشبكات وتقوية مجال البحوث والتطوير.

بعد عام ١٩٩١ قامت الحكومة المكسيكية بالبيع تدريجياً لأنصبتها في TELMEX من خلال إصدارات عامة. ولم تعد الحكومة الآن تمتلك أي نصيب في الشركة. ولقد وضعت الحكومة عددا من مواصفات دقيقة للخدمة تلزم بها الشركة وإلا تعرضت للجزاء في حالة المخالفة. فشركة TELMEX مطالبة باستخدام حد أدنى من السنترالات، وتوفير إمكانات الشبكات ومد الخدمة للمجتمعات. ذلك بالإضافة إلى تحديد عدد أعطال الخطوط، وعدد الخطوط التي يتم إصلاحها في يوم

واحد، والخطوط التي يتم إصلاحها في ثلاثة أيام وهكذا. ولقد تجلوزت TELMEX معايير الأداء هذه في كل عام منذ الخصخصة.

ولقد زادت TELMEX مجموع عدد الخطوط التي في الخدمة من ٣,٥ مليون في سنة ١٩٩٠ إلى ٧,٦ مليون في نهاية عام ١٩٩٣. بالإضافة إلى زيادة الخدمة في عدد من القرى من ٧٦٠٠ في عام ١٩٩٠ لأكثر من ١٥٠٠٠ في نهاية عام ١٩٩٣.

كما قامت الشركة بمجهودات كبيرة لترقي شبكة الاتصالات ونوعية الخدمة منذ الخصخصة. ذلك أن حوالي ٦٨% من الخطوط في المكسيك أصبحت رقمية بالمقارنة مع نهاية ١٩٩٠ حيث كانت ٢٩% منها فقط رقمية. وفي عام ١٩٩٣ كان هناك أكثر من مليون خط تماثلي استبدل بخطوط رقمية. وفي نهاية عام ١٩٩٥ كانت مشروعات الشركة تتطلع إلى جعل شبكة مدينة المكسيك ١٠٠% رقمية.

في عام ١٩٩٧ أنهت الحكومة المكسيكية احتكار TELMEX للخدمات الاتصالية الدولية وتم استخدام المنافسة في السوق. وفي يناير ١٩٩٧ قام المتنافسون بنشر السنترالات في ٦٠ مدينة. وفي يناير ١٩٩٨ انتشرت في ٤٠ مدينة إضافية، وإلى ذلك و ٥٠ مدينة أخرى في يناير ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٠ هناك أكثر من ٥٠ مدينة سوف تفتح للمنافسة. وبحلول ١ يناير ٢٠٠١ سوف تنتشر السنترالات في جميع المدن المتبقية.

ولقد تقدم عدد من الشركات بطلب ترخيص جديدة حيث حصل الكونسورتيوم MCI-Banacci على إحدى هذه التراخيص على سبيل المثال.

٣-٣-٣ المغرب

ملخص عن موقف الاتصالات في المغرب (٢١)

- * كثافة الاتصالات (١٩٩٥) : ٤ خط/١٠٠ شخص
- * الهدف المرجو لكثافة الاتصالات (٢٠٠٠) : ٧,٧٢ خط/١٠٠ شخص
- * عائد الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ٢ %
- * التطوير: خطة عند بداية التطوير
- للخصخصة : (تم وضع خطة لذلك)

يعد المكتب القومي للبريد والاتصالات (ONPT) بمثابة جهاز الدولة لتشغيل الاتصالات وله نظامه الخاص. وفي عام ١٩٩٥ فإن الدولة لديها ٤ خط/١٠٠ شخص.

كما أن المكتب القومي للبريد والاتصالات وقع مؤخرا عدة عقود مع AT&T، ومع تليفونات أسبانيا (S.A) و(GTE) حيث تمت الاستعانة بالشبكة الفضائية للأجهزة والخدمات للنهوض ببنية الاتصالات. وكان هدف الدولة هو مضاعفة القدرة الحالية للشبكات على أساس بنية رقمية مدعمة بنطاق واسع وقاعدة لتكنولوجيا الأقمار الصناعية. وهذه للتكنولوجيا الجديدة تزود المغرب بسرعة نقل المعلومات، وبخدمات الطلب عن بعد وإمكانات التعلم عن بعد، والمؤتمرات عن بعد.

خطوات تنظيم الاتصالات في المغرب :

أعلنت الحكومة المغربية مؤخرا عن عزمها على خصخصة المكتب القومي للبريد والاتصالات (ONPT). فالحكومة المغربية عبر قانون تمهيدى، طلبت تحويل ONPT إلى شركة خاصة استعدادا لبيعها عن طريق استثمار مقداره ٢ بليون دولار. وكانت خصخصة ONPT تمثل واحدة من أكبر عمليات البيع للأصول الموجودة بواسطة حكومة عربية.

وتؤمن الحكومة المغربية أن الخصخصة سوف تفتح سوق الاتصالات لرؤوس الأموال الخاصة التي تعتبر ضرورية لاستمرار التوسع والتطور.

وتسعى الحكومة للحصول على مشاركة مستثمر أجنبي رئيسي يستثمر من ٢٠-٢٥% في ONPT . بالإضافة إلى دخول التكنولوجيا والخبرة المرجوة.

وتم الاتفاق على تحرير كل الخدمات التي لم تكن جزءا من الشبكة الثابتة. ذلك لأن الشبكة الثابتة سوف تبقى لمدة سبع سنوات على الأكثر في حوز الحكومة، وقد قامت الحكومة المغربية بوضع خطط لخلق جهاز تنظيم مستقل لمراقبة عمليات الشركة ONPT.

٣-٤-٤ الفلبين :

ملخص عن موقف الاتصالات في الفلبين^(٣٢)

- * الكثافة التليفونية (١٩٩٤): ١,٦٨ خط/١٠٠ شخص
- * الهدف المخطط للكثافة التليفونية عام ٢٠٠٠ : ٨,٠٥ خط/١٠٠ شخص
- * العائد من الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ٢ %
- * عملية الإصلاح :
- الخصخصة
- فصل البريد عن الاتصالات
- التنافسية
- انتهى الاحتكار عام ١٩٩٣

وعلى عكس معظم الدول الآسيوية، فإن الفلبين لها قطاع اتصالات يعتمد على القطاع الخاص. ذلك لأن شركة الاتصالات الفلبينية (PLDT) هي المشغل الرئيسي وتقوم بحوالي ٩٠% من الخدمات الاتصالية في الفلبين. وينمو قطاع الاتصالات ببطء شديد نتج عنه كثافة تليفونية مقدارها ١,٢ خط لكل ١٠٠ شخص عام ١٩٩٥.

خطوات تنظيم وإصلاح الاتصالات في الفلبين:

- تعتبر هيئة الاتصالات والنقل (DOTC) المشروع والمخطط الرئيسي لقطاع الاتصالات في الفلبين. فهي المسؤولة عن تطوير وتنمية الخدمات في هذا القطاع.
- تعتبر الهيئة التشريعية الفلبينية (NTC) الجهة المسؤولة عن إصدار التراخيص وتحديد التسعير وتخصيص الترددات.
- يقوم مكتب الاتصالات (TELOF) بخدمات الاتصالات في الأماكن التي لا يقوم القطاع الخاص بخدمتها.
- يقوم مكتب المحليات للتليفونات (MTPO) بعمل الخطة للمحليات التي ليس بها خدمة تليفونية.

ومن منطلق اقتناع الحكومة الفلبينية بأهمية الاتصالات قامت الحكومة بتحرير صناعة الاتصالات. ففي عام ١٩٩٣ أصدر الرئيس فيدل رلموس مرسوما يدعم المنافسة وينظم الترابط بين الشبكات وينهي احتكار شركات الاتصالات الفلبينية (PLDT).

وفي العام ١٩٩٤ أدخلت الحكومة الفلبينية خطة قومية تسمى Philippines 2000 لتطوير الاقتصاد ودعم استقرار السياسة الفلبينية. وفي هذا الإطار قامت الحكومة بإصدار الخطة القومية للمعلومات (NITP 2000). وتهدف هذه الخطة إلى عمل شبكة اتصالات رئيسية لنقل البيانات من مركز الحكومة الرئيسي إلى المحافظات وإلى الأماكن التابعة.

ونتيجة لسياسة المنافسة قامت شركة LPDT بتوسيع أنشطة خدماتها في مجال الاتصالات وقامت الشركة ببرنامج لتركيب ١,٥ مليون خط حتى عام ١٩٩٨ مع تطوير الشبكة التليفونية لنقل البيانات والصور والمخطوطات.

٣-٤ الدروس المستفادة:

مما سبق يتضح أن هناك مجموعة من الدروس المستفادة من عمليات تطوير قطاع الاتصالات والمعلومات في الدول المختلفة خلال العقدين السابقين أهمها :

- إن فصل عمليات التنظيم عن التشغيل أثبتت فعاليتها وجوداها حتي في الحالات التي تعتمد فيها الدولة الانفراد بعمليات التشغيل (Monopoly Operator). حيث أن هذا لا يوفر الفرصة لكي تقوم الدولة بوضع السياسات بينما يقوم المشغل بتنفيذها من خلال التنظيم حيث يركز على العمليات الاقتصادية وتحسين أداء الخدمات بها.

- إن إنشاء جهاز تنظيم الاتصالات للمرة الأولى عملية معقدة وتحتاج إلى وقت وخبرة للوصول إلى النتائج المرجوة منه. ذلك لأن رأس المال الخاص اللازم لدعم الاتصالات والمعلومات لا يتأتى بين يوم وليلة ولكن يحتاج إلى مسار واضح في خطة الدولة. وإذا أرادت مصر دعم الاستثمار الأجنبي في مجال

الاتصالات والمعلومات فسوف تعم الفائدة من وجود جهاز قومي لتنظيم الاتصالات والمعلومات في الأعولم القادمة بمشيئة الله.

• إن أي قرار خاص بالتشكيل اللازم لجهاز تنظيم الاتصالات يحتاج إلى دراسة جدوى دقيقة لدراسة العائد من نوع التشكيل المقترح (Trade Off). فإذا أنشئ للجهاز على أساس هيئة اقتصادية مستقلة كانت له فائدة أكبر لجذب إستثمارات القطاع الخاص. وإذا أنشئ جهاز تنظيم في إطار وزارة الاتصالات والمعلومات فإن ذلك يعني تعاوننا وثيقاً بين سياسة الحكومة وأداء الجهاز ولكن على حساب المطلوبة الاستقلالية أداء أنشطة الجهاز.

• بالإضافة إلى الخطوط العريضة في تشكيل جهاز تنظيم الاتصالات فإن نجاح أو فشل هذا الجهاز يعتمد بالدرجة الأولى على وجود المصادر اللازمة له لجذب العمالة الماهرة والاحتفاظ بها.

وعلى وجه العموم فإن الخطوات التنفيذية التي بدلتها الحكومة المصرية في مجال الاتصالات والمعلومات، والخطوات الأخرى تحت التنفيذ من المأمول أن تؤدي إلى نمو إنتاجية قطاع الاتصالات والمعلومات، وإلى مساهمة هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما حدث في عدد كثير من الدول.

الفصل الرابع

صناعة البرمجيات وتطويرها فى مصر

صناعة البرمجيات وتطويرها فى مصر (Software Engineering)

٤-١ مقدمة

تتضمن تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة قسمين رئيسيين، أحدهما خاص بالأجهزة والثاني خاص بالبرامج. ويدخل في القسم الأول ثلاثة مكونات هي: تكنولوجيا الحاسبات وتكنولوجيا التحكم الآلي وتكنولوجيا الاتصالات. ويدخل في القسم الثاني ثلاث مكونات هي: البرمجيات وهندسة المعرفة وهندسة البرمجيات. وتنصهر هذه المكونات في بوتقة واحدة لتغطي ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات.

وتعد مصر بلا شك من الدول الغنية بمواردها وكوادرها البشرية، وحيث أن صناعة البرمجيات بطبيعتها تحتاج - أول ما تحتاج - إلى الكوادر المؤهلة، لذلك فإن مصر تستطيع أن تكون ندا قويا في هذا المجال في وقت قصير إذا تم:

أ. الإعداد التقني والتدريب الجيد للكوادر البشرية المتاحة.

ب. إنشاء مؤسسات ودور للبرمجيات ذات طبيعة تنافسية تحتوى وتعتمد على هذه الكوادر المؤهلة.

ت. الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة في مجال البرمجيات.

كذلك فإن احتياجات الأسواق العالمية والعربية والمصرية أبرزت إمكانية ضخمة لاستيعاب البرمجيات الحديثة في مختلف مجالات الهندسة والتصميم

والتصنيع والإدارة. ولا شك أن القدرة التنافسية في أي مجال تتوقف على مستوى الأداء الجيد للعاملين وترشيد تكلفة المنتج النهائي، مع التطوير المستمر لملاحقة المتغيرات العالمية.

٤-٢ - ماهية البرمجيات:

إن أجهزة الحاسبات تحتوي على مكونات صماء لا يمكن للمستخدم الاستفادة منها إلا بتشغيلها من خلال مجموعة من البرمجيات المكتوبة بدقة لتنفيذ أعمال محددة، وتنقسم هذه البرمجيات إلى قسمين:

- (أ) برمجيات وأنظمة تشغيل الحاسب: وهذه الأنظمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأجهزة الحاسب ومكوناتها المادية.
- (ب) برامج التطبيقات : وهذه التطبيقات بطبيعتها تنقسم إلى قسمين :

١. تطبيقات تحتاج إلى Low-level Programming مثل أجهزة التحكم والأنظمة المدمجة ومختلف العمليات الصناعية.
٢. تطبيقات تحتاج إلى High-level Programming مثل التطبيقات الإدارية والتعليمية والجغرافية وأعمال التصميمات.

وفي جميع الأحوال فإن أسلوب البرمجة لإنتاج برمجيات ذات قدرات عالية قد شهد تطوراً ملموساً خلال الفترة الأخيرة وأستحدث العديد من التقنيات الفعالة مثل :

١. البرمجة الشبئية.
٢. البرمجة التركيبية.
٣. البرمجة للشبكات.
٤. الذكاء الاصطناعي.

واستفاد من العديد من النظريات المنطقية والمعرفية والعلمية لتلبية الاحتياجات الحقيقية للمستخدمين.

٣-٤ المآلات المآلفة لصناعة البرمآفات :

تألف صناعة البرمآفات العفف من المآلات الهامة والآفوة؁ نذكر منها ما فلفف :

١. الأنظمة المدمآة وأنظمة التأكم.
٢. للتصمفمات للصناعة.
٣. التصميمات الإلكآرونة والآهربفة.
٤. النمآآة والمآكاة.
٥. برمآة الأنظمة (العامة والآاصة).
٦. أنظمة المواءمة.
٧. برامج شبكات الآاسب وءعم التجارة الإلكآرونة.
٨. التطبيقات للصناعة (تشغفل وصيانة).
٩. البرامج التألفمة.
١٠. الأنظمة الإءارفة ونظم ءعم اتآاآ للقرار.
١١. تطبيقات للذكاء الاصطناعف.
١٢. الترجمة الآلفة والتأرفب على وآه الآصوص.
١٣. الأنظمة البنكفة وأنظمة للبع.
١٤. الأنظمة الصآفة والطبفة.
١٥. الألعاب.

فضلاً عن ذلك ففمكن المشاركة فف تطوفر نظم التأشغفل وقواعد البفانات وبرمآفات النظم ذات الطبعة الآاصة والمصممة لآءمة أأراض آفر شائعة.

٤-٤ - التجارب العالمية^(٤٦)

إن نظرة فاحصة على التجارب العالمية في مجال صناعة البرمجيات تؤكد أن عديداً من دول العالم ذات الكوادر البشرية المتميزة والمؤهلة قد قطعت شوطاً طويلاً لتصنيع البرمجيات وتطويرها حتى أصبح هذا النشاط صناعة مستقرة تؤدي دورها الإيجابي في إتاحة فرص ممتازة للعمل ودعم الدخل القومي. وفيما يلي سوف نستعرض بعض التجارب العالمية في صناعة البرمجيات طبقاً لما تيسر لنا من بيانات.

أ. التجربة الهندية :

فالواقع أن الهند بلد غني بالموارد البشرية والكوادر المؤهلة مما مكنها من إنشاء صناعة متطورة للبرمجيات تدر عليها حوالي ١٠ مليار دولار سنوياً. وقد أوضحت هذه التجربة أن تصنيع البرمجيات في الهند قد تم عن طريق المؤسسات الصناعية الهندية الكبرى التي طورت أنظمتها وبرامجها بما يدعم قدرتها التنافسية في الأسواق. وجدير بالذكر في هذا المجال تجربة شركتي TATA و BAEHAL اللتين وجدنا أن لديهما:

أ. الكوادر البشرية المؤهلة.

ب. الخبرات التقنية العالية.

ج. الموارد المادية والتمويل الكافي.

مما يتيح لهما تطوير النظم والبرمجيات ليس لاستخدامها فقط ولكن لتصديرها لدول العالم المتقدم.

وتهدف الهند للوصول بإنتاجها من البرمجيات عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠ مليار دولار سنوياً منها ٥ مليار دولار للاستخدام المحلي و ٢٥ مليار دولار للتصدير للخارج.

وقد قامت الهند بتحديد أهدافها التنموية على النحو التالي :

- أ. تحقيق وضع اقتصادي قومي قوى في مجالات عديدة منها التعليم والصناعة...الخ.
- ب. الاكتفاء الذاتي في مجالات التصنيع - للبحث العلمي - هندسة النظم - البرمجيات - الصيانة - للتدريب - الاتصالات.
- ت. تطوير وتجميع بعض الأنظمة التي تحقق الكفاءة العالية وبأسعار مناسبة عالمياً بدلاً من اللجوء إلى الاستيراد.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الهند بتنفيذ خطة مبنية على المقومات التالية:

١. تكوين البنية الأساسية لمركز الأبحاث وتحريره من القيود الروتينية مع حشد فريق بحثي مكون من عدد كبير من المهندسين في تخصصات الحاسب والنظم.
٢. عمل قاعدة إنتاجية مدعمة بنظم التصميم والتصنيع باستخدام الحاسب وشبكات للحاسبات الصغيرة تسمح بتداول المعلومات والخبرات.
٣. تكوين مجموعة عمل خاصة لنقل التكنولوجيا إلى أكبر عدد من المنتجين.
٤. استخدام الحاسبات في التعليم.
٥. إنشاء شبكة اتصالات ومعلومات بالأقمار الصناعية مع ميكنة الإدارة والبنوك.
٦. الاشتراك في معاهدة حماية البرامج والبيانات والعمل على أن تصبح الهند من أكبر الدول في تصدير البرمجيات على المستوى العالمي.

وجدير بالذكر أن عدد سكان الهند في نهاية شهر مايو عام ٢٠٠٠ بلغ أكثر من مليار نسمة. وقد بدأت تجربة الهند عام ١٩٨٦ بتبني القيادة السياسية للفكر العملي لحتمية النهوض بصناعة الالكترونيات والاتصالات وذلك من خلال الآليات التالية:

أ - تهيئة المناخ للاستثمار في صناعة البرمجيات عن طريق:

- دعم الدولة الكامل :

- في بناء وتجهيز مجمعات تكنولوجية للشركات المتخصصة في البرمجيات منتشرة في جميع أنحاء البلاد.

- منح الأراضي اللازمة مجاناً لبناء تجمعات خاصة لشركات البرمجيات مع تسهيل إجراءات التراخيص والتصاريح وإعفائها من كافة الرسوم.
- إعفاء كافة معدات ومستلزمات التشغيل من كافة الرسوم والجمارك وضرائب المبيعات.
- الإعفاء الكامل من ضرائب الدخل مدي الحياة لشركات التصدير ولمدة عشر سنوات للشركات التي تعمل بالسوق المحلي.

ب - توفير البنية التحتية من شبكات وخطوط اتصال مع العالم الخارجي مخصصة للبرمجيات

- دعم تكلفة الاتصالات للبرمجيات بنسبة لا تقل عن ٣٠%.
- دعم تكلفة الطاقة (كهرباء) بنسبة حوالي ٥٠%.
- حرية حركة للنقد الأجنبي من وإلى البلاد دون قيود.

ج - للتسويق :

- قيام الدولة بدور أساسي في التسويق والتصدير وتسهيل الإجراءات الخاصة بذلك.
- للدعم المادي الكامل (من الدولة) لحملات للترويج والمعارض والمؤتمرات الخارجية.

د - التعليم :

- التوسع في إنشاء الكليات والمعاهد المتخصصة والمؤهلة لتخريج الكوادر اللازمة لمواجهة الطلب في الأسواق المحلية والخارجية.
- يبلغ عدد المبرمجين الحاليين بالهند ١٧٠ ألفاً ويبلغ عدد خريجي عام ١٩٩٨ في مجال تكنولوجيا المعلومات حوالي ٢٠ ألف خريج.
- يوجد بولاية واحدة مثل كرناتكة وعاصمتها بنجالور ويبلغ عدد سكانها ٥٥ مليون نسمة حوالي ٣٥ ألف مبرمج أتموا تعليمهم في أكثر من ٢٧ كلية

متخصصة لتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى الكثير من المعاهد الأخرى المؤهلة لرفع الكفاءة طبقاً لاحتياجات السوق للمتغيرة.

- يبلغ دخل هذه الولاية فقط من تصدير البرمجيات حوالي ٨٥٠ مليون دولار.

هـ - التمويل :

- توفر الدولة التمويل اللازم لشركات البرمجيات بدون ضمانات وبفترات سماح وبمعدل فائدة لا يتعدى ٥٠% من الأسعار السائدة بالسوق.

ـ - نتيجة لتبني الهند سياسات الدعم السابقة :

- قفزت قيمة تصدير البرمجيات من ١٦٤ مليون دولار عام ١٩٩٢ إلى ٢٥٠٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٨.
- تضاعف عدد الشركات العاملة في مجال تصدير البرمجيات ٢٥ مرة خلال ٧ سنوات.
- تضاعفت خطوط وشبكات الاتصال الخارجي للبرمجيات ١٢٥ مرة.
- تم وضع الهند على خريطة الدول المصدرة للتكنولوجيا مما أدى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية.
- وصل معدل النمو في قطاع البرمجيات إلى ٦٩% وهو أكثر من أي قطاع آخر في الهند.
- يجب الإشارة في النهاية إلى البرنامج المتقدم الذي تقوم به الحكومة الهندية لتنمية الشركات التكنولوجية ويسمى بـ TBSE وهو يربط بين Technology Enterprise and Finance Syndication for SS.1 وهيئة Technology Bureau for Small Enterprise وهي هيئة تنمية التكنولوجيا في الصناعات الصغيرة، وتقوم بعدة خدمات للصناعات التكنولوجية الهندية من أهمها :
- البحث عن شركاء لتوطين التكنولوجيا في الهند.
- تمويل عمليات نقل التكنولوجيا في هذه الشركات.

ب . التجربة الإسرائيلية :

سارت إسرائيل قديماً في تصنيع البرمجيات حتى أصبحت لهذه الصناعة حجم ضخم لا يتناسب مع حجم الدولة نفسها. وقد تأسست هذه الصناعة بدعم مادي من القوات المسلحة الإسرائيلية، وذلك بهدف إنتاج البرمجيات ذات العلاقة بالمجال الحربي مثل معالجة الإشارات، وأنظمة التحكم في الزمن الحقيقي، والتشفير وغيرها. كذلك فقد تم في إسرائيل العديد من برامج "تدمير/حماية" البيانات على شبكة الإنترنت.

وفي عام ١٩٩٥ بلغ دخل الفرد في إسرائيل ١٦٠٠٠ دولار أمريكي وهو في نفس مستوى الدول الأوروبية مثل إنجلترا (دخل الفرد في إنجلترا ١٨٧٠٠ دولار أمريكي). ووصل دخل الفرد في إسرائيل ١٧٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٩٧. وذلك نتيجة أنشطة في أعمال ذات قيمة مضافة في صناعة المعلومات. وأنشئت شركات كثيرة للعمل في صناعة المعلومات والاتصالات والأجهزة الإلكترونية وازدادت مبيعاتها حتى وصلت ٧٢٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٧. ومن هذه المبيعات كانت ٥٧٠٠ مليون دولار أمريكي للتصدير. وكانت هناك مساهمة من الشركات العالمية في تلك الأعمال: موتورولا منذ عام ١٩٦٤، آي بي أم إنتل منذ عام ١٩٧٤. وطبقاً للسياسة الإسرائيلية فإن الشركات المصنعة تقوم بدعم البحوث والتطوير مباشرة كما أن الحكومة الإسرائيلية تدعم البحوث والتطوير بما قيمته (٣، ٢%) من الدخل القومي. وهذا يجعل من إسرائيل الدولة الخامسة في العالم بعد اليابان (٣%)، وسويسرا (٦، ٢%)، والولايات المتحدة (٦، ٢%)، وفرنسا (٥، ٢%)، بالنسبة لدعم البحوث والتطوير. كما أنشئ في إسرائيل برنامج الحضانات التكنولوجية لدعم المشروعات الصغيرة وخلق فرص عمل لا سيما بالنسبة للعلماء والمهندسين النازحين إلى إسرائيل من الاتحاد السوفيتي. وكل حضانة تحتوي عدداً من المشاريع (حتى ١٥ مشروعاً) كل منها يتخصص في صناعة تكنولوجية منها الاتصالات والمعلومات وصناعة الحاسبات والبرامج. وهناك قناعة في إسرائيل بأن صناعة البرامج والمعدات هي أساس التقدم وعماد زيادة الدخل القومي. وفي الوقت الحاضر تهتم الدولة الإسرائيلية بصناعة البرامج

الخاصة بتطبيقات الإنترنت وتطبيقات الاتصالات التليفونية عبر شبكات الإنترنت. ويبلغ مستخدمو البرامج في المراحل في الوقت الحاضر أكثر من مليون شخص (عدد سكان إسرائيل ٥, ٥ مليون شخص).

ج. التجربة الإنجليزية :

أعلنت إنجلترا برنامجها لتكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات المتقدمة لتحقيق خطة تهدف إلى ما يلي :

١. وضع اقتصادي قوي.
٢. احتلال موقع جيد في الأسواق العالمية.
٣. الاشتراك في برامج اليابان العالمية لمواجهة المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الدولة باتخاذ الخطوات التنفيذية التالية:

١. إنشاء مكتب حكومي مستقل لمتابعة خطة المعلوماتية مع منحه كافة الصلاحيات.
٢. مشاركة كل قطاعات تكنولوجيا المعلومات في الدولة لتشجيع صناعة البرمجيات محلياً وزيادة الطلب على تكنولوجيا المعلومات وتطوير الأبحاث المشتركة.
٣. وضع خطة زمنية لمواجهة المنافسة مع الدول الأخرى مع العمل على الاحتفاظ بنصيب من السوق العالمية.
٤. سرعة تنمية وتطوير الموارد البشرية لتوفير العمالة الماهرة لصناعة البرمجيات.
٥. إتاحة نتائج الأبحاث للاستغلال التجاري.
٦. قيام الحكومة بدور تنظيمي فعال في وضع أسلوب للتعاون بين كافة قطاعات تكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات وتقوية الروابط بينها.
٧. تشجيع الأعمال الحاسوبية في مجالات الخدمات والأنظمة الإدارية والمالية والتجارية، وعمل النماذج لتطوير الرعاية الصحية والتعليم عن بعد لموظفي الإدارة العليا، والتحكم في عمليات الإنتاج وتطوير أنظمة دعم المشروعات.

د . التجربة اليابانية :

نفذت اليابان منذ منتصف الستينات خطة طموحة لتطوير الحاسبات والبرمجيات لتفي بالمتطلبات المتزايدة لنظم المعلومات في الدولة، ووضعت خطة قومية تدخل بها إلى القرن الحادي والعشرين تهدف إلى تطوير الصناعات الحديثة وصناعة البرمجيات، كما تهدف إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع ووضع اقتصادي قوي وبناء مجتمع المعلومات على أسس علمية.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت اليابان خطتها الاستراتيجية وقامت بتنفيذ مجموعة من المشروعات للإسراع ببناء المجتمع المنشود منها:

١. تكوين هيئة قومية لتطوير صناعة البرمجيات ونظم المعلومات.
 ٢. الاهتمام بتنفيذ مجموعة من المشروعات لبناء وتطوير قواعد بيانات إدارية قومية لخدمة الحكومة ورجال الأعمال والجامعات ومراكز الأبحاث ولدعم اتخاذ القرار مع العمل على ميكنة أعمال المستشفيات فنياً وإدارياً.
 ٣. الاهتمام ببناء قواعد المعرفة والأنظمة الذكية وتشجيع البحث العلمي في هذه المجالات رغم أنها لا تدر عوائد مباشرة وسريعة.
 ٤. الاستفادة من صناعة البرمجيات لتحقيق منتجات عالية الجودة يمكن تسويقها على المستوى العالمي.
 ٥. تقديم المعرفة الفنية للشركات والوكلاء في بلاد العالم الثالث وقد ساعد ذلك اليابان في مجالات تصدير التكنولوجيا الحديثة.
 ٦. الاهتمام بإنشاء مراكز أبحاث قومية لدعم صناعة البرمجيات ومختلف مجالات الذكاء الاصطناعي.
 ٧. إنشاء مراكز تدريب مجهزة لتوفير العمالة المطلوبة في مختلف قطاعات الدولة.
- والجدول رقم (٢١) يوضح مدى اهتمام اليابان بقطاع المعلومات مقارنة مع بعض الدول الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية:

الجدول رقم (٢١)

قطاع المعلومات في اليابان مقارنة ببعض الدول الأخرى

عدد الحاسبات لكل ١٠٠ من السكان	الصين	أستراليا	اليابان	كوريا الجنوبية	الولايات المتحدة الأمريكية
١	١٩٢	٩٧	٣	٢٨٧	
إنتاج أجهزة الحاسبات (بالمليون دولار)	٢١٠٠	٧٩٩	٥,٩٣٩	٣٧٥٦	٤٩٣٨٠
نسبة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات إلى الدخل القومي	٠,٢٩	١,٦٥	٢,٠٢	٠,٦٧	٢,٨٠

هـ . تجربة كوريا الجنوبية :

تقدمت كوريا الجنوبية وأصبحت إحدى الدول الصناعية الجديدة بفضل سياسة قومية بدأت تنفيذها في مطلع ثمانينيات القرن العشرين وتهدف إلى تحقيق أهداف ثلاثة هي :

١. التحول من أسلوب التقليد والنسخ إلى الابتكار.
٢. أن يكون لكوريا الجنوبية نسبة من السوق العالمي للتكنولوجيا المتقدمة.
٣. ملاحقة المستوى التكنولوجي لليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ولتحقيق ذلك تم الالتزام بخطة أهم مقوماتها ما يلي :

١. في المراحل الأولى من الخطة وتقوم الحكومة بشراء الأنظمة والبرمجيات اللازمة لميكنة مختلف العمليات الإدارية والمالية والتجارية مع تدعيم الطلب المحلي على منتجات صناعة البرمجيات.
٢. إتباع سياسة ضريبية لتشجيع الاستثمار في المعلوماتية وصناعة البرمجيات.
٣. توفير شبكات معلومات محلية وعالمية وتطوير البنية التحتية اللازمة لذلك.

٤. تنظيم مؤتمر قومي ربع سنوي لمساعدة الدولة في السير في طريق التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات المتعلقة بها ، ويرأس هذا المؤتمر رئيس الدولة وهيئة الحكومة وقيادات الصناعة وقطاعات الأعمال ومراكز البحوث.
٥. زيادة معدل التوسع في البحث العلمي واستثمار بليون دولار أمريكي في الاتصالات والبرمجيات وإنتاج منتجات ذات تقنيات متقدمة وتخصيص ذلك الإنتاج للتصدير.
٦. تحقيق مستوى تعليم فني متقدم والتوسع في تعيين الحاصلين على الماجستير والدكتوراة في وظائف الإدارة والتكنولوجيا.
٧. دعم مالي مباشر وتوجيهه للباحثين والمطورين والمبتكرين في صورة مكافآت وإعفاءات ضريبية مع عدم دعم عمليات النسخ والتقليد لتحقيق الهدف الأساسي من الخطة ألا وهو التحول من التقليد إلى الابتكار.

و- تجربة الصين :

بدأت الصين في منتصف ثمانيات القرن العشرين التركيز على التكنولوجيا المتقدمة واستخداماتها. ومنذ عام ١٩٨٩ فإن الزيادة في استخدام أجهزة الحاسبات والبرمجيات والخدمات وصلت إلى ٢٠% في السنة. وقد زاد إنتاج أجهزة الحاسبات ٢٩% سنوياً منذ عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٣. كما تحرص الصين أيضاً على التصدير حيث وصلت الصادرات من التكنولوجيا المتقدمة عام ١٩٩٢ إلى ٤ بلايين دولار بزيادة ٣٨,٨% عن العام السابق، وكان نصيب أجهزة الحاسبات والاتصالات منها ٩,١ بليون دولار. ولكن الواردات ما زالت أعلى من الصادرات حيث وصلت واردات الصين من التكنولوجيا المتقدمة إلى ٧,١٠ بليون دولار عام ١٩٩٢ كان نصيب أجهزة الحاسبات والاتصالات منها ٧,٣٥%.

وعلى الرغم من أن البنية الأساسية للمعلومات في الصين ما زالت ضعيفة فإن ثروتها الأساسية في العدد الكبير من المبرمجين. ويوضح الجدول رقم (٢٢) مقارنة بين الموارد البشرية في عدد من الدول الآسيوية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٣.

وبالنسبة للإئافاق على البحوث والتطوير فإن الصين أنفقت في عام ١٩٩١ حوالي ٠,٧٢ ٪ من الدخل القومي مقارناً بنسبة ٢,٧٧ ٪ في اليابان، ١,١٩ ٪ في كوريا الجنوبية، ١,٧ ٪ في تايلوان، ٠,٩١ ٪ في الهند.

وقد قررت الصين عام ١٩٩٣ وضع خطة إستراتيجية لدعم التكنولوجيا المتقدمة المعلوماتية. وأهم محاورها ما يلي :

١. تشجيع إستخدام الحاسبات والبرمجيات في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٢. فصل وظائف إدارة المؤسسات عن وظائف وضع السياسات العامة.
٣. تشجيع التعاون مع الدول والشركات الخارجية.
٤. تشجيع التجمعات التكنولوجية.
٥. الاهتمام بشبكات نقل البيانات وإتاحتها.

وفي عام ١٩٩٢ أنشأت الصين تجمعاً صناعياً وعلمياً ضخماً يضم ١٠٠ مؤسسة صناعية، و٣٧ معهداً بحثياً، و٧ جامعات. وقد كان عائد هذا التجمع ٣,٣ بليون دولار.

الجدول رقم (٢٢)

عرض مقارن للموارد البشرية في مجال المعلومات في مجموعة من الدول عام ١٩٩٣

الدولة	عدد السكان (بالمليون)	العلماء والمهندسون (لكل ١٠٠٠ عامل)	خبراء البرمجة (لكل ١٠٠٠ عامل)	عدد خبراء البرمجة (بالآلاف)
الصين	١١٧٨	٥,٦	١,٠	١١٧٢
للهند	٩٠٣	٣,٣	١,٠	٩١٧
إندونيسيا	١٩٧	٠,١	١,٠	٢٠٣
اليابان	١٢٥	٧٤,٢	٧,٨	٩٧٧
كوريا الجنوبية	٤٥	٣٧,٢	٧,٥	٣٤٠
نيوزيلندا	٣	٢٧,٠	٨,٠	٢٤
سنغافورة	٣	٣٠,٥	٣,٩	١١
تايلوان	٢١	٣٨,١	٢,٢	١٤٠
تايلاند	٥٩	-	٢,١	١٢٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥٨	٧٥,٦	٧,٨	٢٠٠٦

ز - تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة في إنتاج البرمجيات والاهتمام بها والإنفاق عليها، كما أنها أكبر دولة في استخدام هذه البرمجيات في مختلف التطبيقات الصناعية والمالية والإدارية والتجارية. ولتطوير هذه الصناعة تعتمد الولايات المتحدة على خطة لها مقومات أساسية يباتها على النحو التالي:

١. أن رعاية الحكومة للأبحاث والتطوير ضرورة في هذا المجال لدعم الترابط بين مختلف الجامعات وللارتقاء بصناعة البرمجيات.
٢. أن مشتريات الحكومة من أجهزة الحاسبات مثلت دعماً أساسياً لصناعاتها، وكذلك يمكن تطبيق نفس الفكرة لدعم صناعة البرمجيات.
٣. اتضح أن معظم للنجاحات التي حققتها الولايات المتحدة في اتجاهات متعددة كانت نتيجة خطط وسياسات استراتيجية قامت بها الحكومة. ويوضح ذلك أنه يجب وجود سياسة لتطوير تكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات، ودعم الأبحاث طويلة المدى، وتعديل مسارات الاستثمارات.

ولقد استهدفت الولايات المتحدة ما يلي :

١. وجود سياسة قومية للحاسبات لتوجيه المجهودات القومية في هذا المجال مع تكوين هيئة عليا تكون وظيفتها صياغة الأهداف وتحديد أساليب التطوير.
٢. تشكيل الهيئة من ممثلين للقطاعات المختلفة في الدولة والمتعلقة بتقنيات المعلومات على أن يكون ممثلي للحكومة ممثلين دائمين.
٣. تنفيذ بنية أساسية قومية للمعلومات National Information Infrastructure على أن يكون أحد محاورها Information Superhighway.

٤-٥ مقومات تصنيع البرمجيات :

تتضمن المقومات الأساسية لإنتاج البرمجيات على العناصر التالية :

(أ) عناصر منظومة :

١. دراسة جدوى :

- تعرض وتناقش البدائل المتاحة.
- تبرز تحديات التصنيع.
- توضح مشاكل إنتاج البرمجيات وأساليب التغلب عليها.
- تصف البيئة والعوامل الملائمة لزيادة احتمالات نجاح المشروع.

٢. إدارة المشروع :

- إن بناء دار للبرمجيات هو مشروع متعدد الأنشطة يستلزم وجود خطة تفصيلية ومواقيت محددة يجب تحقيقها لإنجاز المشروع وحمايته من التعثر.

٣. المعايير القياسية للجودة :

- إن التمسك بأحد المعايير القياسية العالمية لنظم الجودة هو الضمانة الأكيدة لرفع كفاءة العملية الإنتاجية بمراحلها المختلفة لتصنيع البرمجيات.

(ب) عناصر تقنية:

إن عنصرا أساسيا من عناصر دار البرمجيات هو توجيه منتجات الدار للتصدير باعتباره مصدرا رئيسيا من مصادر زيادة الدخل القومي. ولا يتأتى ذلك إلا بالاعتماد على تقنيات متقدمة لإنتاج البرمجيات يتوافر فيها ما يلي:

١. الاعتماد على البرمجة الشيئية كأسلوب لإنتاج البرمجيات مع توفير Software IC's يمكن استخدامها لبناء الأنظمة الأكثر تعقيدا.

٢. التوجه نحو إنتاج برمجيات ذكية يتم بناؤها باستخدام أساليب الذكاء الاصطناعي.

٣. الالتزام الحرفي بقواعد هندسة البرمجيات والتنظم بما يضمن تشغيلاً علمياً لأقسام الدار.
٤. استخدام أكثر من أسلوب وأكثر من مستوى لاختبار البرامج بهدف ضمان جودة ما ينتج من برمجيات وتطبيق المعايير والمقاييس الخاصة بالجودة.
٥. دعم وتوفير مرونة العمل وإمكانات التوسع.
٦. استخدام الأساليب الحديثة في النمذجة والمحاكاة والوسائط المتعددة وبرامج الشبكات.
٧. استخدام تقنيات حديثة في التحليل والتصميم وعلى وجه الخصوص أدوات مساعدة لبرمجة التطبيقات (CASE Tools).
٨. استخدام أسلوب ملائم لتمثيل الحاسبات العملاقة والأنظمة المعقدة على الحاسبات الشخصية.
٩. الاعتماد على نظام ذي بنية تتيح الانفتاح على الأنظمة الأخرى.
١٠. الديناميكية وسهولة التكيف مع متطلبات السوق.
١١. التوثيق الكامل لكافة العمليات والأنشطة.
١٢. الاهتمام بالتطبيقات التكرارية.

حـ) عناصر بشرية:

إن العنصر البشري المؤهل هو المفتاح الأساسي لنجاح أي مشروع من مشاريع تصنيع البرمجيات لأنه في صورته المختلفة - كمبرمج أو محلل أو مصمم نظم - هو الركيزة الأساسية للمشروع.

لذلك ينبغي :

١. الحرص على توظيف الخريجين المتميزين كعاملين بدار البرمجيات.
٢. الحرص على تدريب العاملين بشكل مستمر بهدف رفع كفاءتهم.

٣. الحرص على تنمية القدرات والمواهب الذاتية للعاملين.
٤. الحرص على حسن إدارة الموارد البشرية لدار البرمجيات.

(د) عناصر مادية :

وتشمل هذه العناصر النواحي التالية :

١. تمويل المشروع وعمليات الإنشاء.
٢. توفير رأس المال اللازم وكذلك تكاليف التشغيل والإدارة.
٣. العمل على تعظيم الإيراد.
٤. العمل على تحقيق التوازن بين عدد الأنظمة التي ينبغي إنجازها في السنة والدخل السنوي.
٥. إجراء دراسات تسويقية بهدف فتح أسواق لمنتجات دار البرمجيات في الداخل والخارج.

٤-٦ الوضع الراهن في مصر :

بدأت تجربة كتابة - وليس إنتاج - البرامج في مصر منذ الستينيات من القرن الماضي حيث كانت الحاسبات ذات أحجام كبيرة وأعداد وقدرات محدودة وكان المبرمجون يقومون ببرمجة هذه الحاسبات من خلال كتابة بعض البرامج بلغات الحاسب المختلفة المتاحة في ذلك الوقت وبما يتلاءم مع طبيعة التطبيق الذي كتب من أجله. وقد استمرت هذه التجربة في مصر على هذا النحو سنوات طويلة وارتبطت البرمجيات - أكثر ما ارتبطت - بشركات إنتاج الحاسبات الآلية ذاتها واستخدمها منتجو الحاسبات كوسيلة فعالة لدعم إنتاجهم من الأجهزة ولجعل المستخدمين يدورون دائماً في فلك برامجهم. ولكن مع ظهور الحاسبات الشخصية وانتشارها في مصر بأعداد كبيرة وأسعار رخيصة، ومع ظهور أساليب جديدة وحديثة للبرمجة، ومع استقرار العديد من المفاهيم في مجالات :

١. الحاسبات العظمى.
٢. نظم المعلومات وقواعد البيانات.

٣. هندسة البرمجيات.
٤. الذكاء الاصطناعي.
٥. الرسوميات والفيديو والوسائط المتعددة.

بدأ في الظهور العديد من الأنشطة لتغطية هذه المجالات، وتم إنشاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء الذي تعددت أنشطته وإنجازاته ومن أبرزها إنشاء معهد لنظم المعلومات وتدريب الخريجين المتميزين على هندسة البرمجيات وتطوير الأنظمة والتطبيقات المختلفة.

وإلى جانب تأسيس المراكز الحكومية لتطوير البرامج ظهر في مصر - خلال التسعينات - العديد من شركات البرمجيات المتوسطة والصغيرة ونشأت بأعداد كبيرة مكاتب صغيرة مهمتها تلبية حاجات العملاء لبرمجيات الحاسبات الشخصية الصغيرة. وقد استخدمت هذه الشركات والمكاتب تقنيات مختلفة لا تعتمد - بحال من الأحوال - على نوعية الأجهزة المستخدمة أو اسم المنتج ولكنها في الوقت ذاته لا تخدم إلا أغراضا محدودة تنجح في تحقيقها أحيانا وتفشل في ذلك أحيانا أخرى.

ومن ذلك يتضح أنه يوجد في مصر حاليا :

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.
- مراكز تطوير البرمجيات بالمواقع الحكومية المختلفة.
- شركات برمجيات متوسطة الحجم تابعة للقطاع الخاص.
- مئات المكاتب الصغيرة العاملة في هذا المجال.

ويلاحظ على الوضع الحالي لصناعة البرمجيات في مصر ما يلي :

١. معظم الشركات العاملة في هذا المجال تمثل كيانات صغيرة وذات إمكانيات محدودة.
٢. معظم صناعة البرمجيات تتركز في المجالات المالية والإدارية التقليدية.
٣. معظم للشركات العاملة في هذا المجال تستخدم طرقا وأساليب تقليدية في تطوير وبناء النظم والبرمجيات الخاصة بها.

٤. تعاني معظم الشركات العاملة في هذا المجال من تسرب الكوادر البشرية الفنية المدربة وعدم استمرارها في العمل.
٥. مجال تصدير إنتاج هذه الشركات ضعيف للغاية لا يتعدى عدة ملايين من الجنيهات سنوياً.
٦. معظم الشركات العاملة في هذا المجال غير قادرة على المنافسة عالمياً نظراً لضعف هيكلها وكوادرها وعدم اعتمادها على المفاهيم والأساليب الحديثة لتطوير البرمجيات.
٧. لا توجد دراسة علمية جادة عن احتياجات السوق المحلي في مصر من صناعة البرمجيات.
٨. لا يوجد تصور واضح عن القدرة التنافسية في الأسواق العالمية في مجالات صناعة البرمجيات.
٩. لا توجد خطة استراتيجية واضحة لصناعة البرمجيات في مصر.

٤-٧ اقتراح إنشاء دور للبرمجيات :

من الأهمية بمكان إنشاء دور للبرمجيات يتم بناؤها على أساس علمي سليم مع مراعاة ما يلي:

(أ) التحديات :

١. محاولة الشركات الكبرى العاملة في هذا المجال احتكار سوق البرمجيات في مصر ومنع أي قائم جديد من الدخول.
٢. المحاولات القائمة على القرصنة لحصول المستخدم على ما يريد من أنظمة أو برامج.
٣. النقص الحاد في المتخصصين ذوي الكفاءة والخبرة العاملين في مجال صناعة البرمجيات.

(ب) أقسام الدار :

تتكون دار البرمجيات بصفة أساسية من الأقسام التالية :

١. التسويق والمبيعات :
- حيث يقوم باستطلاع السوق ودراسة متطلبات العملاء واحتياجاتهم.
٢. التحليل وتصميم النظم :
- حيث يقوم بما يلي :
- تحليل النظم المطلوبة.
- تصميم النظم المطلوبة.
- إعادة تصنيع بعض البرمجيات.
- استخدام الهندسة العكسية في إنتاج بعض البرمجيات.
- تعديل بعض الأنظمة الجاهزة الواردة من الخارج لتلائم البيئة المصرية.
٣. البرمجة وتطوير النظم :
- حيث يقوم بكتابة أكواد البرامج مستخدماً في ذلك إحدى لغات البرمجة الشبيهة.
٤. ضبط الجودة :
- حيث يقوم بالاختبارات اللازمة على مستويات مختلفة للتأكد من جودة المنتج.
٥. الدعم الفني :
- لصيانة البرمجيات ومتابعة لانتظام تشغيلها لدى العملاء والاطمئنان على خلوها من عيوب الصناعة.
٦. الشؤون الإدارية والمالية :
- حيث يقوم بما يلي :
- أعمال السكرتارية العامة.
- أعمال السكرتارية الفنية وتوثيق وحفظ المستندات.

- شئون الأفراد.
- المعاملات المالية للدار.

ومن ذلك تتضح السمات الآتية :

١. إنتاج البرمجيات عملية صناعية - لها كل مقومات العملية الصناعية - ويتم من خلال خط تصنيع يبدأ بتحديد متطلبات العميل وينتهي بالتأكد من جودة المنتج.
٢. البرمجيات منتجات صناعية تمر بمراحل تصنيع مختلفة تشتمل على التصميم والتطوير وضبط الجودة.
٣. يمكن استخدام كافة الأساليب الهندسية في الإنتاج بما في ذلك أساليب الهندسة العكسية.

(ج) اقتصاديات دور البرمجيات :

تنقسم اقتصاديات دور البرمجيات على النحو التالي :

أولاً : الدخل

١. من عدد البرمجيات التي يتم بيعها.
٢. من قيمة الأعمال الاستشارية التي يتم إنجازها.

ثانياً : التكاليف

١. تكاليف التجهيزات وإعداد المكان (ثابتة + سنوية).
٢. تكاليف الأجهزة والمعدات (ثابتة + سنوية).
٣. تكاليف الدراسات.
٤. الأجور.
٥. النثریات.

إن نجاح مشاريع إنشاء دور البرمجيات يتوقف على وجود خطة استراتيجية للتطوير وعلى توفير العاملين المؤهلين والتقنيات الحديثة في هندسة البرمجيات،

وعلى حسن الإدارة بما يحقق الاستثمار الأمثل للموارد. ولا شك أن إنشاء دور للبرمجيات بصورة علمية يمثل خطوة إيجابية بارزة لمحاربة البطالة وتوفير العديد من فرص العمل وفتح مجال التصدير أمام صناعة البرمجيات المصرية بما يحقق زيادة ملموسة في الدخل القومي.

وقبل البدء في إنشاء دور للبرمجيات فإنه يقترح إجراء دراسة جدوى مبدئية تهدف إلى تحقيق ما يلي:

١. تصميم وتنفيذ مجموعة من النوات عن مجالات العمل في صناعة البرمجيات تتضمن :

- التعريف بالمجالات المختلفة لصناعة البرمجيات.
- ماهية صناعة البرمجيات ومقوماتها.
- التجارب العالمية في صناعة البرمجيات وكيفية الاستفادة منها.
- المجالات المختلفة لصناعة البرمجيات.

٢. إجراء دراسة مسحية لتحديد ما يلي :

- واقع السوق المحلي من البرمجيات والمنتجات منها.
- الاحتياجات الملحة والمستقبلية للسوق المحلي من البرمجيات والأسلوب الأمثل لتوفيرها.

٣. وضع الإطار العام لدور البرمجيات المقترحة وهيكلها التنظيمي وأسلوب عملها.

٤. وضع خطة استراتيجية للعمل ومراحل التنفيذ متضمنة مجالات وأسلوب التعاون مع الشركات العالمية وبيوت الخبرة المتميزة في صناعة البرمجيات.

٤-٨ خلاصة مسح أولي للسوق العالمي والسوق المصري في مجال البرمجيات:

إن المكونات الأكبر في صناعة البرامج، تتمثل في حزم البرامج الحاضرة، النكاه الأصطناعي، وبرامج التصميم بمساعدة الحاسب (CAD)، برامج التصنيع بمساعدة الحاسب (CAM)، وبرامج هندسية بمساعدة الحاسب (CAE)، ودور الشبكات.

وهذه الصناعة عادة تكون عرضة لمنافسة كبيرة في الأسواق ومعرضة أيضا للتجديد والتطوير المستمر. ومنذ ديسمبر ١٩٩٦ هناك عدد ٤٠٠٠٠ شركة برامج تعمل في شتي أنحاء العالم. وطبقا لتقارير مؤسسة Internet Data فإن السوق العالمي لحزم البرامج الحاضرة وصل إلى ٨٦ بليون دولار في عام ١٩٩٥ ومن المتوقع أن يصل إلى ١٥٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٠. وتعد الولايات المتحدة وأوروبا من أكبر أسواق البرامج في العالم. فهي تسيطر على ٤٦%، ٣٤% على التوالي من السوق في عام ١٩٩٥. ومن ناحية الإنتاج فإن الولايات المتحدة واليابان هما أكبر المسيطرين. ففي عام ١٩٩٤ باعت الولايات المتحدة بنسبة ٦٠% في السوق الأوروبي واليابان بنسبة ٧٣% لباقي أسواق العالم.

وبتلخص التجارة العالمية السائدة فيما يلي :

- ١ - صناعة البرامج تواجه منافسة متزايدة منذ ظهور تكنولوجيا الوسائط المتعددة، والخدمات والتجارة الإلكترونية، وقيود التصدير.
- ٢ - المستهلكون الذين يبحثون عن أقل سعر للمنتج ينتقلون من تجارة التطبيقات إلى تجارة المنتجات.
- ٣ - بينما يزيد العائد الإجمالي من صناعة البرامج فمن الملاحظ في هذه الصناعة انخفاض في سعر الوحدة وهامش الربح.
- ٤ - إن صناعة أقرص تطبيقات برامج الألعاب في نمو، ولذلك فمن المتوقع زيادة واستمرار برامج الألعاب كلما زادت تعقيدا وواقعية.

- ٥ - القرصنة أهم مشكلة في الدول النامية حيث حقوق الإنتاج الفكري ليس لها قواعد ملزمة في أغلب الأحيان.
- ٦ - تصبح البرامج أكثر حساسية للسعر وتوجه الأسواق. بناء على عامل السعر أكثر من أي عامل آخر. وبسبب المنافسة فإن المصانع تقام في مناطق أرخص مثل الهند.
- ٧ - من الناحية التاريخية فإن صناعة البرامج تحتاج إلى عمال كثيرة لذلك فإن هناك تحولاً للإنتاج الأوتوماتيكي بعد إرساء القواعد التكنولوجية والمؤسسية.

الوضع في مصر

هناك نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية في سوق البرامج بمصر. ففي عام ١٩٩٣ بلغ إجمالي سوق البرامج في مصر حوالي ١٠ مليون دولار، وكان معدل النمو السنوي ٢٥% بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٥ ووصل إلى ٩٠% من البرامج مستوردة من الولايات المتحدة تعد مصر من السبع الأوائل في سوق البرامج المستوردة من الولايات المتحدة فإن معدل الزيادة السنوي حوالي ٣٠%. وهناك ثلاثة أنواع من البرامج الأكثر تداولاً في مصر هي: برامج متخصصة للمكاتب، وبرامج للتصميم بواسطة الحاسب (CAD)، والتصنيع بواسطة الحاسب (CAM). كما تهتم البرامج المصرية ببرامج اللغة العربية.

ومن المتوقع زيادة استيراد البرامج لمصر لأنه ليس هناك في الأساس منافسة محلية والطلب في زيادة مستمرة، مع النقل والفهم السريع للبرامج المنتجة. ومع زيادة سوق البرامج فمن المتوقع أن تقوم الشركات الأجنبية بإيجاد تسهيلات للإنتاج في مصر. فمن المفضل نمو سوق البرامج عن طريق زيادة الاستخدام من إنتاج المصانع المحلية. ومن المتوقع نمو للبرامج في المنطقة، وسوف يكون النمو الأسرع في مجال (CAD)، (CAM) حيث هناك في مصر قاعدة إنتاج صغيرة لهذه الأجزاء.

وهناك مشكلتين ذات أهمية تواجههما شركات البرامج للعالمية في السوق المصري. الأولى الصعوبات في السوق المصري المتمثلة في قوانين التجارة وقواعدها، والملاحظ أنها معقدة بالإضافة إلى أن مصر لا تحمي برامج المصدرين من النسخ الغير مشروع في هذا المجال، وهي المشكلة الثانية. وقد قلل قانون البرامج الصادر في عام ١٩٩٢ من بعض المشاكل ولكن ليس بصفة نهائية.

الفصل الخامس

صناعة المعدات (Hardware)

في تكنولوجيا المعلومات في مصر

صناعة المعدات (Hardware) فى تكنولوجيا المعلومات

١-٥ مقدمة

إنه لمن الصعوبة بمكان عمل حصر دقيق وشامل لأنواع ونظم الحاسبات والاتصالات ومعدات نظم المعلومات فى مصر بسبب نقص المعلومات وتعدد مصادر الشراء.

وبناء على الدراسة الخاصة بدول غرب آسيا التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة عن النواحي الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الإلكترونية فى الدول العربية تبين أن للصناعات التجميعية تمثل النشاط الرئيسى لها فى الدرجة الأولى.

وهناك محاولات لتصنيع نظم الحاسبات فى مصر تحتاج إلى مستوى ومعدل أكبر للتقدم لرفع مستوى تصنيع الحاسبات.

ولقد بدأ التوسع فى صناعة الإلكترونيات فى مصر ولكنها تعتبر صناعة محدودة المدى.

فلقد بدأت الهيئة العربية للتصنيع (مصنع الإلكترونيات)، والإنتاج الحربى (مصنع بنها)، إنتاج الأجهزة الإلكترونية عام ١٩٧٩. وتشتمل الأنشطة الرئيسية فى الإنتاج على: أجهزة الإرسال والاستقبال للسلاح الجوى، وأجهزة السنترات المحلية PABX، ومكينات الفاكس، وأجهزة الرادار والتليفزيون.

وفى دراسة للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى مصر (مارس ١٩٩٨) بخصوص عدد المنشآت التي أدخلت التكنولوجيا فى عملها (صناعات صغيرة

ومتوسطة حتى ١٠ أعمال) تبين أنها نسبة صغيرة جداً تبلغ ٨,١% من عدد المنشآت حيث بلغ العدد الكلي للمنشآت ٣٤٤٥٥٦ وعدد الشركات التي أدخلت التكنولوجيا ٦١٦٧. وكان منها ٥١,٠% تستخدم التحكم الآلي (١٧١٤ شركة)، ١٨,٠% منها تستخدم الكمبيوتر (عدد ٥٨٩ شركة).

ولقد أعطينا في البند ٢-٢-٢ من هذه الدراسة بعض البيانات التي تم الحصول عليها من مركز المعلومات ودعم القرار بخصوص الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات شاملة عدد الحاسبات والشركات والعمالة ومعدات التليفونات والسنترالات. وسوف لا نتعرض هنا لنشاط التجميع لأجهزة الكمبيوتر أو حجم الاستيراد والتصدير حيث لا يسعنا الوقت المتاح في التوسع في هذه الاتجاهات رغم أهميتها.

وتوجد بعض المشاكل التي تواجه الصناعات الإلكترونية في مصر أسوة ببقية الدول العربية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- نقص الخبراء في الإلكترونيات.
- نقص النظم المصنعة محلياً.
- الاعتماد على المصادر الخارجية للمكونات الإلكترونية والمواد الأخرى.
- الإنتاج بكميات صغيرة بما يضيف أعباء مالية على تكاليف التجميع والتصنيع.
- عدم الاستفادة من الطرق الخاصة في التصنيع.
- عدم جدوي التصنيع المحلي للمنافسة في الأسواق العالمية.
- نقص أنشطة البحوث والتطوير.
- نقص الاستثمارات.

وهذه المؤشرات ومؤشرات أخرى تجعل المجهودات التي تبذل في التصنيع غير مناسبة من الناحية الاقتصادية والناحية الفنية.

وفي دراسة عن الصناعات الإلكترونية في الدول العربية التي قامت بها وزارة الصناعة بجمهورية مصر العربية تبين أن هناك زيادة في الاستثمارات في هذه الصناعة يقدر بحوالي ٤, ٢ بليون دولار أمريكي حتى نهاية عام ١٩٩٥ بزيادة مقدارها ١٣, ٢% عن العام السابق.

وبينت هذه الدراسة أهمية إنشاء صناعة إلكترونية متكاملة لتلبية حاجة الأسواق العربية في المستقبل.

وبجانب الصناعات الإلكترونية الأخرى الموجودة في القطاع العام والقطاع الخاص يوجد في جمهورية مصر العربية في الوقت الحالي شركتان متخصصتان في التصنيع المحلي لمعدات الاتصالات والتليفونات وهما:

- الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية (ETC).
- الشركة المصرية الألمانية لصناعة الاتصالات EGTI.

وفيما يلي نبذة عن هاتين الشركتين:

٢-٥ الشركة المصرية لصناعة التليفونات (ETC) :

- بدأ العمل بهذه الشركة منذ ٤٠ عاماً (١٩٦٢) وتوجد في المعصرة إحدى ضواحي حلوان التي تبعد عن القاهرة بحوالي ٢٠ كيلومتراً.
- للمنتجات الرئيسية :
 - التليفونات.
 - المسترالات العامة والخاصة.
 - كباتن التوزيع.
 - صناديق التوزيع.
- بدأ التصنيع للتليفونات عام ١٩٦٢ بعدد ٦٠,٠٠٠ عدة تليفون في العام.
- في عام ١٩٧٦ بدأ تطوير صناعة التليفونات وتم إنتاج عدد تليفونية بكميات تصل من ١٠٠ إلى ١٢٠ ألف عدة سنوياً.

- من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٠ تم تطوير الإنتاج ليصل إلى ٢٥٠ ألف عدة سنوياً لمجابهة الطلبات الكبيرة.
- بدأ تصنيع السنترالات عام ١٩٦٥ بإنتاج حوالي ٨٠٠٠ خط سنترالات عامة من النوع Crossbar بجانب حوالي ٣٠٠٠ خط من السنترالات الخاصة من نفس الطراز.

وفيما يلي البيانات الخاصة بالشركة خلال العام ١٩٩٦-١٩٩٧:

* المبيعات	
عدد تليفونية	٣٢%
سنترالات رقمية	٥٦%
مهمات شبكات	١٢%
قيمة الإنتاج الكلي	١٦٧,٥٩٥ مليون جنيه مصري
* نسبة المربحات إلى الإنتاج	
	٦,١٩%
* توزيع المستفيدين من المبيعات	
الهيئة القومية للاتصالات	٩٧%
القطاع العام	٣%
القطاع الخاص	لا يوجد مبيعات للقطاع الخاص
* العمالة	
في الإنتاج	٤٠٠
في الخدمات	٤٠٠
في الإدارة والتسويق والحسابات	٢٠٠
العدد الكلي	١٠٠٠
* متوسط مرتب العامل في الشهر	١٢٤٧ جنيه

* الإنتاج الكلي

عدد الخطوط التليفونية	٣٠٦٣٥
سنترالات رقمية (خط)	٩٥٧٦٠
كباثن توزيع	٢٢٠٥
صناديق توزيع	٧٢٨٢٥

ولقد تطور الإنتاج في هذه الشركة من ناحية الكم والكيف خلال عام ١٩٩٩. وآلت الشركة بالكامل إلى القطاع الخاص وتعطي إنتاجها بالكامل إلى الشركة المصرية للاتصالات لدعم قطاع الاتصالات من الإنتاج المحلي.

٣-٥ الشركة المصرية الألمانية لصناعة معدات الاتصالات : EGTI

- أسست عام ١٩٩٢ كشركة مشتركة بين الهيئة القومية للاتصالات (٣٠%) والشركة المصرية للمعدات التليفونية (٣٠%) وشركة سيمنز (٤٠%).
- توجد الشركة في مدينة ٦ أكتوبر - المنطقة الصناعية رقم ٤ على مساحة قدرها ٤٤ ألف متر مربع.
- المنتج الرئيسي سنترالات عامة طراز EWSD بسعات حتى ٦٠ ألف خط.
- بدأ العمل التجريبي في هذه للشركة في نوفمبر ١٩٩٢ بينما بدأ الإنتاج الفعلي في يناير ١٩٩٣.
- تكونت خطة الإنتاج لهذه الشركة من ثلاث مراحل:

• المرحلة الأولى :

- حجم الإنتاج ٦٠,٠٠٠ خط
- نسبة المكون المحلي ٦٥%

• المرحلة الثانية :

- حجم الإنتاج ١٨٠,٠٠٠ خط
- نسبة المكون المحلي ٨٠%

• المرحلة الثالثة :

- حجم الإنتاج (٢٥٠-٣٠٠) ألف خط
- زيادة المكون المحلي ليشتمل على الأجزاء المعدنية والأجزاء البلاستيكية.

فيما يلي بعض المؤشرات الإنتاجية من الأعوام ٩٣/٩٢ حتى ٩٥/٩٤ (المراحل الثلاث):

عام ٩٣/٩٢	عام ٩٤/٩٣	عام ٩٥/٩٤
٨٥	١٣٠	١٥٧
٣٢	٥٦	٥٩
٥٣	٧٤	٩٨
٨.٠٠٠	٢١.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
-	-	٥.٠٠٠
٢.٥	٢٨.٠	٣١.٠
%٤٦	%٥٢	%٦٠
٥٧,٣	١٢٦	٢١٦

ويتضح من ذلك أن الشركة تنتج أساماً لتغطية السوق المحلي (الشركة المصرية للاتصالات) من السنترالات. مع البدء في التصدير للخارج. ولقد آلت الشركة بالكامل للقطاع الخاص عام ١٩٩٩. وبناء على تعاقدات سابقة مع الشركة المصرية للاتصالات تغطي الشركة متطلبات مصر في جميع أنحاء الجمهورية من السنترالات العامة والخاصة. وبطبيعة الحال فإن هذا يعتبر احتكاراً من جانب شركة (EGTI) للسوق المحلي وهو وضع غير صحي. وسوف لا يستمر ذلك مستقبلاً بعد طرح أسهم الشركة المصرية للاتصالات للقطاع الخاص في الوقت الحاضر.

٤-٥ البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا كأساس لصناعة معدات الاتصالات والمعلومات في المستقبل :

١-٤-٥ أولويات البحوث والتطوير :

تعتمد البحوث والتطوير في صناعة معدات الاتصالات في مصر على المعرفة والفهم الواسع لتطوير تكنولوجيا المعلومات وذلك على النحو التالي:

- اختيار مناسب وملامم للتكنولوجيا المنقولة لبناء البنية الأساسية في المجتمع.
- استعداد تام للاستثمار في نظم المعلومات باستخدام الحاسبات، بالإضافة إلى تطوير برامج المشروعات لصناعة معدات الاتصالات والمعلومات.
- استعداد تام للاستثمار في تصميم وتصنيع منتجات في مجال معدات تكنولوجيا الاتصالات كما تخدم مجال الإنتاج الصناعي الذي يلائم البيئة المصرية والعربية. وبذلك يمكن لمصر أن تصبح مركزا فعالا في صناعة معدات الاتصالات والمعلومات.

٢-٤-٥ هياكل البحوث والتطوير :

ومن الأهمية بمكان عمل تقييم عملي لمحتوي البحوث النظرية والتطبيقية التي أجريت في الجامعات والمعاهد والمراكز وذلك تمهيدا للتوسع في المجموعات البحثية وتطوير البحوث. هذا بالإضافة إلى تخطيط هياكل تنظيمية على مستوى المعاهد والجامعات والمراكز المتخصصة بهدف تخريج مجموعات متتالية من الخبراء في مجال تكنولوجيا صناعة معدات الاتصالات والمعلومات. ويمكن تكليف أكاديميات البحث العلمي والتكنولوجيا وبعض الوزارات بإنشاء معاهد مماثلة للتركيز على الأبحاث في مجال صناعة المعدات وذلك بهدف مساعدة الجيل الجديد في أنشطة البحوث والتطوير ودخول عصر المعلومات.

وعلى أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا إنشاء مجالس نوعية لتكنولوجيا المعلومات.

كما أن الضرورة تستدعي دراسة القوانين واللوائح الحالية لتصنيفاتها وتنقيتها من القيود التي تحول دون للحصول على تبادل المعلومات والتي تستدعي في كثير من الأحيان الحصول على تراخيص وموافقات من جهات متعددة حتى لو كانت هذه البحوث والمعلومات لأغراض البحث العلمي أو لاستطلاعات للرأي العام. والأمر أوجب مع القوانين التي تجعل مثل هذه البحوث وجمع المعلومات قاصرة على جهات معينة.

كما يجب الاهتمام بالخدمات المتممة لصناعة معدات الاتصالات والمعلومات مثل عمليات التخطيط والتصميم والصيانة بالإضافة إلى الخدمات الأمنية ومراكز خدمة الحاسبات. وكذا الاهتمام بصناعة المكونات التي تعتبر العمود الفقري لصناعة المعلومات. ولما كانت صناعة المكونات تحتاج إلى استثمار رؤوس أموال كبيرة وقاعدة تكنولوجية متطورة فإنه يجب إنشاء شركات مشتركة تضم الخبرة التكنولوجية والرأسمالية الوطنية.

٥-٤-٣ آفاق التعاون في البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا :

نظراً لأهمية البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا في صناعة المعلومات في الدول العربية فقد اهتمت جامعة الدول العربية بهذا المجال. ففي إطار المؤتمر الإقليمي للاتصالات في الدول العربية 96-RTDC-AR (بيروت في ١١-١٥ نوفمبر ١٩٩٦) صدر القرار رقم (٩) الذي يؤكد أهمية نقل المعارف والمهارات التكنولوجية في مجال صناعة معدات الاتصالات ويجب على مصر العمل على الاستفادة من ذلك.

ومن أهم التوصيات التي صدرت في هذا الشأن كانت دعوة منظمة اليونسكو وغيرها من شركاء التنمية المعنية أن يساعدوا الاتحاد في اضطلاع بهذه المهام وأن يدعو الدول العربية إلى:

١. السعي إلى تحقيق التنسيق في برامج أنشطة مراكز البحث القائم كي يكون التركيز على الأولويات التي تشكل فائدة وأهمية قصوى بالنسبة إلى المنطقة وتنميتها الإجمالية.

٢. تشجيع للتعاون بين مراكز البحث العربية والأجنبية بهدف نقل المعارف والمهارات التكنولوجية في مجال الاتصالات. وذلك بالتعاون مع هيئة اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات ITU لمساندة جهود الدول العربية في هذا الشأن.

هذا ولقد قامت بعض الدول العربية بعمل مذكرات تفاهم بخصوص التعاون بما يخدم المصالح المشتركة فيما بينها في المجالات الفنية ومنها الاتصالات. ومن أمثلة ذلك مذكرات التفاهم حول تحالف في إطار التعاون في مجالات الاتصالات بين الإدارة العامة للاتصالات في سوريا وبين وزارة البريد والاتصالات اللبنانية الموقعة في ١٧/١٢/١٩٩٦. ولا يوجد لدينا ما يدل على أي تحالفات مصرية عربية في مجال صناعة معدات الاتصالات للاستفادة من الامكانيات المتاحة في المنظمات الدولية.

الفصل السادس

علاقة الإتصالات والمعلومات بالنظم الإقتصادية والإجتماعية

علاقة الإتصالات والمعلومات بالنظم الاقتصادية والإجتماعية

٦-١ مقدمة:

يهتم مشروع مصر ٢٠٢٠ بمتابعة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية وعلى الأخص ما يتعلق منها بالمعارف العلمية والإنجازات التكنولوجية بهدف استخلاص نتائج من تحليل الماضي تغذي الدراسات المستقبلية. ويعتبر قطاع الاتصالات والمعلومات من أهم القطاعات لما له من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات في إطار السيناريوهات المعتمدة للمشروع وهي: المرجعي - الرأسمالية الجديدة - الاشتراكية الجديدة - الدولة الإسلامية - الشعبي. لذلك فإن من الأهمية بمكان دراسة العلاقة بين مؤشرات نمو الاتصالات والمعلومات في مجتمعات لها نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة بغية الوصول إلى مجموعة موحدة من المؤشرات لتقييم أداء السيناريوهات جميعاً. وبما يساهم في تعميق وتدقيق الجوانب المنهجية للعمل الاستشرافي بطريقة مبسطة بعيدة عن التعقيد. ذلك لأن تشابك متغيرات الاتصالات والمعلومات في ظل السيناريوهات المختلفة والتعمق في فهم ما في ذلك من علاقات وتشابكات يمثل نظاماً ديناميكياً لا خطية كبيرة الأبعاد. ويحتاج الأمر إذن لبذل جهد كبير في الحصول على النماذج وكتابة السيناريوهات وتحديد الأساليب الكمية والأساليب الكيفية للوصول إلى نتائج مرضية وهو ما لا يتوفر لنا في الفترة المحددة للانتهاء من المشروع. خاصة وأنه بالنسبة لقطاع الاتصالات والمعلومات يتطلب الأمر الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالقضايا الثمانية الهامة التالية^(١):

- ١ - تحديد العوامل المحددة للتقدم في كل سيناريو .
- ٢ - تحديد عوامل اختصار الزمن لتحقيق الأهداف .
- ٣ - تحديد اليقين حول العلاقات بين المتغيرات .
- ٤ - القضايا والتفاصيل ذات الأهمية الخاصة في كل سيناريو .
- ٥ - كيفية تنظيم الجهد للتنموي في كل سيناريو .
- ٦ - تحديد السقوف على الأهداف والموارد والحركة في كل سيناريو .
- ٧ - التناقضات والقوي المضادة في السيناريو .
- ٨ - عوامل استمرارية السيناريو أو انقطاع مسيرته .

وبطبيعة الحال فإن محاكاة المستقبل من خلال نظريات تحليل الإنساق وما بها من افتراضات لسيناريوهات مختلفة ومتغيرات لها "مدي اختيارات" معينة ولها معايير اتساق في الشروط والقيم الابتدائية والاجتهاد في نمذجة الواقع وما يزر به من علاقات وتشابكات ولا يقين قد يؤدي إلى نتائج غير واردة في المستقبل.

ولذلك كله رأينا أن نقوم في هذا الفصل بدراسة المؤشرات الأساسية المعمول بها في أنشطة الاتصالات والمعلومات والتي تم الاتفاق عليها في المنظمات العالمية لاسيما الاتحاد الدولي للاتصالات. وذلك من خلال مجتمعات مختلفة ذات نظم اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة. ونعتمد في هذه الدراسة على ما توفر لدينا من بيانات وإحصائيات موثقة عالمياً.

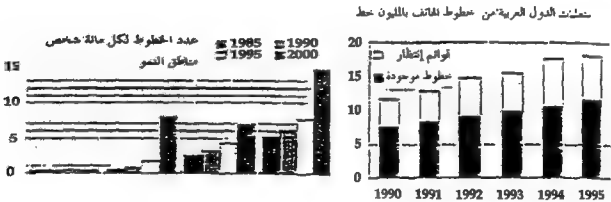
وترجع أهمية هذه الدراسة إلى الحصول على مؤشرات عديدة لنمو الاتصالات في المجتمعات ذات الصلة بسيناريوهات مشروع مصر ٢٠٢٠ للاستفادة منها في الدراسة الخاصة بهذا الموضوع في الباب الثامن.

٦-٢ الاتصالات والمعلومات على مستوى الدول العربية : (١٣)، (٤)

أ - الاتصالات التليفونية :

شهد النصف الثاني من عام ١٩٩٠ فترة هامة لنمو الاتصالات في كثير من الدول النامية. ولكن معدل النمو في الدول العربية لم يكن بنفس معدل النمو في

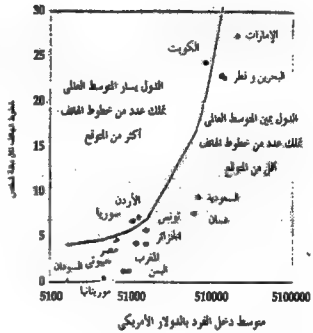
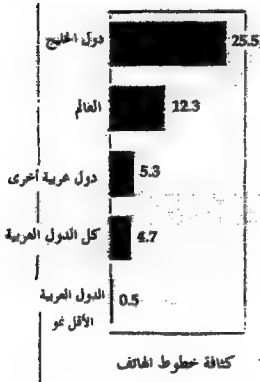
مناطق أخرى من العالم مثل آسيا وأمريكا اللاتينية . انظر للشكل رقم (٤) من الناحية اليسرى. وكان لهذا النمو البطيء في الاتصالات كما هو مبين في الشكل رقم (٤) من الناحية اليمنى تأثير سلبي في مجابهة الطلبات على الاتصالات حيث تم تلبية ٦٠% فقط منها. وظلت هذه النسبة ثابتة تقريباً خلال السنوات ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥ وبما يعني أن قوائم الانتظار تزداد بمعدل زيادة عدد الخطوط التليفونية المضافة سنوياً. وبطبيعة الحال كان لذلك الموقف ليس فقط تأثير كبير على عملية التنمية الاقتصادية ولكن أيضاً تأثير كبير على عملية جذب الاستثمار وفقد فرص المشاركة في سوق الاقتصاد العالمي في كثير من الدول العربية.



للشكل رقم (٤)

الكثافة لتليفونية وحجم الطلب على الخطوط في الدول العربية

ونمو الاتصالات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالثروة . فلو اطلعنا على الشكل رقم (٥) من الناحية اليسرى نجد أن هناك ثلاث فئات من الدول العربية: أولاً : دول الخليج حيث الكثافة التليفونية أكبر من متوسط الكثافة التليفونية العالمي وحيث أن كل عائلة تمتلك تليفوناً تقريباً. ثانياً : الدول العربية ومنها مصر حيث الكثافة التليفونية بها بين متوسط الكثافة العالمية وكل الدول العربية. ثالثاً : معظم الدول العربية الأقل نمواً . والكثافة التليفونية فيها أقل من متوسط الكثافة في كل الدول العربية.



الشكل رقم (٥)
للثروة والاتصالات

وهذا الاختلاف مرتبط باختلاف الثروة في المنطقة العربية فكلما زاد الدخل كلما كانت الشبكات التليفونية أكثر تطوراً. انظر الشكل رقم (٥) من الناحية اليمينية.

ويبين هذا الشكل أيضاً أن مجموعة قليلة من الدول للعربية لديها شبكات اتصالاتية متمشية مع دخلها القومي وأن مجموعة كبيرة لها شبكات اتصالاتية غير متمشية مع دخلها القومي. وذلك يعني أن مستوى التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية يمكنه أن يستوعب عدداً أكبر من الخطوط الاتصالية.

ويعطي الجدول رقم (٢٣) المؤشرات الخاصة بتطور الحركة التليفونية في الدول العربية مبيناً به عدد السكان، والكثافة السكانية، والنتائج المحلى الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج، وعدد الخطوط التليفونية الكلية لكل مائة فرد، وكذلك كل مائة عائلة. بالإضافة إلى نسبة تطورها في كل سنة خلال الأعوام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥.

ونلاحظ أنه بالنسبة لأكبر حجم العائلات في الدول العربية فإن الكثافة التليفونية (٣٠ خط لكل مائة فرد) تكون مناسبة. وقد دلت تجارب الدول العربية أنه عندما تصل الدول إلى كثافة تليفونية ١٠ لكل مائة فرد فإن الانتقال إلى كثافة ٣٠ لكل مائة فرد يمكن الحصول عليها في أقل من عشر سنوات. ولذلك فإن من الأهمية بمكان لمعظم الدول العربية أن تصل إلى كثافة قدرها ١٠ لكل مائة فرد بسرعة ومنها تبدأ من قاعدة تليفونية كبيرة إلى نمو أكبر.

ب - شبكات نقل البيانات والمعلومات (شبكات نقل الوسائط المتعددة) :

إن خدمات نقل المعلومات في الشبكات باستخدام الشبكات الرقمية المتكاملة الخدمات (ISDN) هي إحدى معالم الخدمة المضافة في جميع أنحاء العالم حيث أنها تؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الدخل. وأهم خدمات هذه الخدمة المضافة هي خدمة الإنترنت. وبالرغم من تطوير الشبكات في الدول العربية إلى شبكات رقمية فما زالت الخدمة المضافة بها تنمو نمواً بطيئاً بخلاف دول الخليج. انظر الجدول رقم (٢٤) الذي يبين مؤشرات نمو حركة الإنترنت. وبداية من عام ١٩٩٢ وصلت أعداد الحاسبات المضيقة (Hosts) في الدول العربية إلى حوالي ٤٦٠٠ حاسب مضيف عام ١٩٩٦.

وقد تضاعف عدد الدول العربية التي تستخدم الإنترنت حتي أصبح نصف الدول العربية بها خدمة الإنترنت وأصبح عدد المستخدمين عام ١٩٩٦ على الأقل ٣٧,٠٠٠ مستخدم أغلبهم في الكويت ثم مصر. ويزيد هذا العدد حوالي ٣٠٠ مستخدم كل شهر. وبهنا هنا أن ننوه بأن دول الخليج التي بها أكبر دخل قومي للفرد مقارنة بالدول الأخرى في العالم هي الدول التي تتميز باستخدام الوسائط المتعددة كما تدل المؤشرات: عدد الحاسبات لكل ١٠٠ شخص، عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص، وعدد أجهزة التليفزيون لكل ١٠٠ شخص.

ج - أداء سوق الاتصالات والمعلومات

منذ عام ١٩٩٠ تغير سوق الاتصالات والمعلومات تغيراً كبيراً. ويقاس الأداء بمؤشرين:

- مؤشرات تطور إنتاجية وجودة الشبكات.

- المؤشرات الاستثمارية.

ج-١ مؤشرات تطور وإنتاجية وجودة الشبكات

ويقاس التطور (Development) بالكثافة التليفونية حيث ازدادت بمعدل حوالي ٧% سنوياً في المتوسط من عام ١٩٩٠ حتي عام ١٩٩٥. مثلما هو مبين في الجدول رقم (٢٥).

وتعد المغرب، وسوريا، وتونس من الدول العربية ذات معدل النمو الأعلى بينما انخفضت هذه النسبة في الأردن حيث أن الزيادة التليفونية بها لم تتواكب مع النمو السكاني. ولكن نسبة التطور في الدول العربية أقل بكثير من التطور الذي حدث في البلدان المتقدمة اقتصادياً.

وتقاس الإنتاجية (Productivity) بعدد الخطوط التليفونية لكل عامل. ولقد ازدادت الإنتاجية في الدول العربية بحوالي ٨% في العام في الفترة ١٩٩٠ حتي ١٩٩٥. وهذه الزيادة كانت نتيجة للزيادة في عدد الخطوط وليس بنقص في عدد العمالة. ويلاحظ من الجدول رقم (٢٥) أن هذا المؤثر ضعيف في الدول العربية مقارنة بدول العالم المتقدم اقتصادياً.

جدول رقم (٢٣)

المؤشرات الرئيسية والمؤشرات الخاصة بتطور الحركة التليفونية في الدول العربية (٢٢)

الدولة	المسكان		الدخل القومي		الخطوط التليفونية		
	عدد كلي بالمليون ١٩٩٥	كثافة سكانية (لكل كم ^٢) ١٩٩٥	الكلي (الف) مليون ١٩٩٤	متوسط دخل الفرد بالدولار ١٩٩٤	عدد كلي بالآلاف ١٩٩٥	لكل مائة نسمة ١٩٩٥	معدل نمو سنوي (العدد الخطوط) ١٩٩٥
١. الجزائر	٢٧,٩٦	١٢	٤١,٩	١,٦٥٠	١,١٧٦,٣	٤,٢١	٨,٢%
٢. البحرين	٠,٥٨	٨٧٩	٤,٢	٧,٤٦٠	١٤٠,٩	٢٤,٢٣	٨,٤% > ١٠٠
٣. جيبوتي	٠,٥٨	٢٦	١	١	٧,٦	١,٣١	٥,٨%
٤. مصر	٥٨,٧١	٥٩	٤٢,٩	٧٢٠	٢,٧١٦,٢	٤,٦٣	١١,١% > ١٦,٧
٥. العراق	٢٠,٤٥	٤٧	ب	ب	٦٧٥,٠	٣,٣٠	٠,٠%
٦. الأردن	٤,٣٦	٤٥	٦,١	١,٤٤٠	٣١٧,٤	٧,٢٩	٥,٣% > ٣٠,٥
٧. الكويت	١,٦٦	٦٩	٢٤,٣	١٩,٤٢٠	٣٨٢,٣	٢٢,٩٧	٢,٩% > ١٠٠
٨. لبنان	٤,٠١	٣٨٥	ب	ب	٣٥٠,٠	٨,٧٤	١,٩%
٩. ليبيا	٥,٤١	٣	ح	ح	٣١٨,٠	٥,٨٨	٧,٦%
١٠. موريتانيا	٢,٢٨	٢	١,٠	٤٨٠	٩,٦	٠,٤٢	١٠,٤% > ٠,٩
١١. المغرب	٢٦,٨٩	٤١	٣٠,٨	١,١٤٠	١,١٥٧,٥	٤,٣١	٢٣,٥% > ٢٠,١
١٢. عمان	٢,٢٠	٨	١١,٦	٥,١٤٠	١٦٩,٩	٧,٧٤	٥,٩%
١٣. قطر	٠,٥٥	٤٨	٧,٢	١٢,٨٢٠	١٢٢,٧	٢٢,٢٧	٥,٩% > ١٠٠
١٤. السعودية	١٧,٨٨	٧	١١٧,٢	٧,٠٥٠	١,٨٩٨,٦	١٠,٦٢	٩,٠% > ٤٩,٧
١٥. الصومال	٩,٠٨	١٤	١	١	١٥,٠	٠,١٧	٣,٩%
١٦. السودان	١٧,٢٨	١١	١	١	٧٥,٠	٠,٢٧	٣,٩% > ٠,٧
١٧. سوريا	٦٧,١٤	٧٩	ب	ب	٩٣٠,٠	٦,٣٤	١٣,٤% > ٢٥,٨
١٨. تونس	٨,٩٦	٥٥	١٥,٨	١,٧٩٠	٥٢١,٧	٥,٨٢	١١,٦% > ٢١,٨
١٩. الإمارات	٢,٣١	٣١	٥١,٤	٢١,٤٣٠	٦٧٢,٣	٢٩,١	١١,١% > ٩٢,٥
٢٠. قفصة	٢,٠٥	ب	ب	ب	٨٠,٠	٣,٩١	١١,١%
٢١. الغربية وعزة اليمن	١٥,١٣	٧٧	١٧,٦	٢٨٠	١٨٧,٠	١,٢٤	٨,٥% > ٥,١
الدول العربية	٢٥٤,٣٦	١٨	٣٧٢,٣	٢,٢٤٠	١١,٩٢٧,٦	٤,٦٩	٩,٥% > ٢٠,١

وتقلص جودة الأداء بعدد الأعطال لكل ١٠٠ خط (Faults/100 lines).

وتتل الإحصائيات أن هذا المؤشر إزداد في الدول العربية بحوالي ١٠% في العام في الأعوام الماضية. ويلاحظ أن الدول العربية ذات الشبكات الرقمية لها أداء أفضل من هذه الناحية.

ويلاحظ أن الدول العربية في شمال أفريقيا قد تقدمت في هذه المؤشرات خلال النصف الأول من التسعينات. لاسيما المغرب، ومصر، وتونس ويتميز دول الخليج بأنها أفضل الدول العربية بالنسبة لكل المؤشرات.

الجدول رقم (٢٤)

مؤشرات الوسائط المتعددة في بعض الدول العربية (٢٠٠١)

عدد أجهزة التليفزيون		عدد حاسبات شخصية		الإنترنت				
				مستخدمون		حاسبات مضافة		
بالآلاف		بالآلاف				النمو		
لكل ١٠٠ شخص	١٩٩٥	لكل ١٠٠ شخص	١٩٩٥	لكل ١٠٠٠ شخص	يونيو ١٩٩٦	(٦-١) ١٩٩٦	يونيو ١٩٩٦	
٧,٣٦	٢١٠٠	٠,٣٠	٨٥	٠,٠٢	٥٠٠	%١٠	١٨	الجزائر
٤٣,٩٢	٢٥٥	٥,٠٣	٢٩	١,٧٢	١,٠٠٠	%٦٩	٢٣٦	البحرين
٧,٢٦	٤٢	٠,١٧	١	٠,١٧	١٠٠	-	٦	جيبوتي
١٢,٦٠	٧٤٠٠	٠,٤٠	٢٣٥	٠,٣٤	٢٠,٠٠٠	%٣٨	٨١٧	مصر
١٧,٤٥	٧٦٠	٠,٨٠	٣٥	٠,٢٣	١,٠٠٠	%٢٩٥	٧٩	الأردن
٣٧,٨٦	٦٣٠	٥,٧١	٩٥	٢,١٠	٣,٥٠٠	%٦٠	١,٩٦٣	الكويت
٢٦,٨٤	١٠٧٥	١,٢٥	٥٠	٠,٦٢	٢,٥٠٠	%٢٩٩	٣٥٩	لبنان
١٣,٣١	٧٢٠	-	-	-	-	-	-	ليبيا
٣,٩٦	٩٠	-	-	-	-	-	-	موريتانيا
٧,٠٧	١٩٠٠	٠,١٧	٤٥	٠,٠٧	٢,٠٠	%٥٣	٣٥١	المغرب
-	-	٠,٩١	٢٠	-	-	-	-	عمان
٤٥,٣٧	٢٥٠	٥,٤٤	٣٠	١,٨١	١,٠٠٠	-	٦	قطر
٢٥,٧٢	٤٦٠٠	٣,٣٦	٦٠٠	٠,١١	٢,٠٠٠	%٨١٧	٢٧٥	السعودية
٨,١٦	٢٣٠٠	-	-	-	-	-	-	السودان
٨,٨١	١٣٠٠	٠,٠٧	١٠	-	-	-	-	سوريا
١٥,٦٣	١٤٠٠	٠,٦٧	٦٠	٠,١١	١,٠٠٠	%٥٠-	٤٠	تونس
٢١,٠٣	٥٠٠	٤,٨٤	١١٥	١,٠٥	٢,٥٠٠	%٢٧	٤٦٩	الإمارات
٢٦,٧٥	٣٩٠٠	-	-	-	-	-	-	اليمن
١٣,١٨	٣٢٣٢٢	٠,٨٢	١.٤١٠	٠,٢٤	٣٧,١٠٠	%٦٥	٤,٦١٩	الدول العربية

الجدول رقم (٢٥)

مؤشرات التطور والإنتاجية والجودة للشبكات لبعض الدول العربية (٣٢)

	الكثافة التليفونية (خط لكل ١٠٠ نسمة)		للخطوط الاتصالية لكل عامل		الأعطال لكل ١٠٠ خط	
	معدل النمو (الكثافة)		النمو		التغير	
	١٩٩٥	٩٥-٩٠	١٩٩٥	٩٥-٩٠	١٩٩٥	٩٥-٩١
الجزائر	٤,١	٥,٣	٦٤	٨,١	٧٣	٤%
البحرين	٢٤,٢	٤,٨	٦٦	٨,٣	٤٩	٨%
جيبوتي	١,٣	٣,٤	١٦	٥,٥	١١	٢٧%
مصر	٤,٦	٩,٠	٥٢	١٣,٨	-	-
الأردن	٧,٣	٠,٥-	٨١	٢,٤	٧٠	٦%
للكويت	٢٣,٠	٨,٢	٥٢	١,٤	٣٠	٠%
موريتانيا	٠,٤	٧,٧	٢١	٧,٠	٣٢٧	١٤-
المغرب	٤,٣	٢١,١	٨٣	١١,٣	٤٩	١٧%
عمان	٧,٧	٥,٣	٦٩	٥,٧	٩	٢٨%
قطر	٢٦,٧	٧,٠	٩٦	٩,٠	١٦	٨%
السعودية	١٠,٦	٦,٧	٩٣	٩,١	-	-
سوريا	٦,٣	٩,٥	٥٤	٧,٩	٦-	٢%
تونس	٥,٨	٩,٣	٩٠	١٠,٤	٩٢	١٠%
الإمارات	٢٨,٣	٣,٦	١٢٧	٧,٤	١	٤٣%
اليمن	١,٣	٣,١	٥٣	٦,٠	٢٢	١٠-
المتوسط (أ)	١٠,٤	٦,٩	٦٨	٧,٦	٦٢	١٠%
العالم (ب)	٢١,٠	١١,٠	١٤٢	١٣,٦	٥٥	٧%

ملحوظة:

(أ) متوسط للدول العربية المختارة

(ب) متوسط لعدد ٢٤ دولة من الدول الحديثة المتقدمة اقتصادياً (Emerging Economies)

(-) معناها لا يوجد بيانات متاحة

المؤشرات الاستثمارية : (Financial Indicators)

انظر الجدول رقم (٢٥) والجدول رقم (٢٦)

وهذه المؤشرات يصعب تحليلها حيث أن جزءاً من هذه المؤشرات يعتمد على التعريفات التليفونية باستخدام الشبكات. وأيضاً فهي تتغير كثيراً مع الوقت بحيث يصعب المقارنة فيما بينها. ورغم أن قيمة كبيرة لهذه المؤشرات تجذب من الناحية التجارية إلا أنها ليست معبرة من الناحية الاقتصادية فمثلاً للناتج المتوسط لكل ١٠٠ خط يمكن أن يكون كبيراً بالنسبة للمستخدمين وبالتالي يؤثر على الطلب.

العائد لكل خط (Revenue Per Main line)

وهذا المؤشر هام من حيث أنه يوفر للمستخدمين دخلاً يكفي لتوسيع الشبكة. وهذا المؤشر يتغير من ٢٠٠ دولار أمريكي في الجزائر إلى ٢٦٠٠ دولار أمريكي في جيبوتي وموريتانيا. ويعتبر ٧٠٠ دولار أمريكي في العام كدخل للخط هو الهدف المطلوب إنجازه في العام.

ويلاحظ أن الدول العربية الأقل نمواً تتميز بمؤشر عالٍ بالنسبة للناتج لكل خط لأنها تتعامل بتعريفات مرتفعة وبها عدد أقل من الخطوط.

العائد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : (Revenue as % of GDP)

يمثل هذا المؤشر عاملاً مهماً في قطاع الاتصالات بالنسبة للاقتصاد القومي. ويتضح ذلك من بعض الدول العربية مثل البحرين والأردن وجيبوتي وموريتانيا حيث يتميز بنسب عالية من عائد الاتصالات في الدخل القومي الكلي لها بينما ينخفض في دول أخرى مثل مصر والكويت واليمن.

الاستثمارات بالنسبة للعائد (Investment as % of revenue)

يعتبر هذا المؤشر من الأهمية بمكان حيث أنه يعكس نسبة الاستثمارات في تطوير شبكات الاتصالات والمعلومات.

ويتأثر هذا المؤشر بسياسة الدولة من ناحية الضرائب Taxation ونسبة الاهلاك Depreciation وخلافه. وتهدف الدول إلى نسبة ٤٠% لضمان نمو الشبكات الاتصالية. ويتضح من الجدول رقم (٢٦) أن هذا المؤشر لم يتم الوصول إليه لضمان السرعة المطلوبة في نمو الشبكات في أغلب الدول العربية ما عدا مصر، والمغرب، وتونس، والجزائر.

جدول رقم (٢٦)

العوائد والاستثمار في تطوير شبكات الاتصالات والمعلومات في الدول العربية^(٢٢)

المتوسط (أ)	الاستثمار كنسبة من العائد	العائد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	العائد لكل خط (دولار)	
		١٩٩٤	١٩٩٥	
١٣	%٧٢	%٠,٥	٢٠٤	الجزائر
٢	%٢٢	%٤,٧	١٧٠,٥	البحرين
١	%٢٦	%٤,٦	٢٦٠,٦	جيبوتي
١٢	%٥٢	%١,٤	٢٣٥	مصر
٩	%٢	%٣,٧	٧٤٢	الأردن
١٥	—	%١,١	٦٣٥	الكويت
٣	%٩	%٢,٢	٢٦١٠	موريتانيا
٦	%٦٢	%١,٧	٥٧٠	المغرب
٤	%٣٠	%١,٨	١٢٦٠	عمان
٦	%٢٣	%١,٩	١٠٣٣	قطر
١١	—	%١,٥	١٠٢٥	السعودية
١٣	%٣٢	%١,٣	٣٨٦	سوريا
٨	%٥٧	%١,٦	٥٠٤	تونس
٥	%١٩	%٢,٢	١٣٠٢	الإمارات
١٠	%٣٥	%١,١	١٠٢٩	اليمن
	%٣٣,٩	%٢,١	١٠٥٦	المتوسط (ب)
	%٤٠,٠	%١,٩	٦٤٣	المتوسط (جـ)

Note: المتوسط (أ) Ranking of the sum of the three indicators.
 المتوسط (ب) Simple averages (unweighted).
 المتوسط (جـ) Simple average of 24 emerging economies.

ومن الجدول رقم (٢٧) يتضح أنه في حالة نجاح خطط التخطيط في الدول العربية فإن الكثافة التليفونية ستكون ٧,٣ % عام ٢٠٠٠ . وهذا يتطلب معدل نمو حوالي ١٢% في العام باستثمارات مقدارها حوالي ١٣ بليون دولار أمريكي في الفترة من ١٩٩٦ حتى نهاية ٢٠٠٠. ومقدر لذلك تواجد تمويل محلي مقداره ٨ بليون دولار أمريكي. ويتبقى حوالي خمسة بليون دولار أمريكي للتمويل الخارجي عن طريق التمويل الخارجي والمعونات الخارجية. ولا توجد لدينا إحصاءات تبين أن هذه التوقعات قد تحققت في الدول العربية في سنة ٢٠٠٠.

جدول رقم (٢٧)

تطور الكثافة لتليفونية في الدول العربية (٢٧)

الاستثمارات المقدرة (مليون دولار)	الخطوط الاتصالية الرئيسية						السكان (بالآلاف)		
	لكل ١٠٠ فرد		النمو		لكلي		٢٠٠٠	١٩٩٥	
	٢٠٠٠	١٩٩٥	-٩٦ ٢٠٠٠	-٩٠ ١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٥			
٢٠٠٠-٩٦	٢٠٠٠	١٩٩٥					٢٠٠٠	١٩٩٥	
١,٢٣٦	٦,٤٥	٤,٢١	%١١,٢	%٨,٢	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,١٧٦,٣١٦	٣١,٠٠٠	٢٧,٩٥٩	الجزائر
٨٩	٢٩,٦٣	٢٤,٤١	%٧,٣	%٨,٤	٢٠٠,٠٠٠	١٤٠,٨٥٠	٦٧٥	٥٧٧	البحرين
١٣	٢,٠٦	١,١٩	%١٦,٢	%٥,٨	١٦,٠٠٠	٧,٥٥٦	٧٧٥	٦٣٤	جيبوتي
١,٥٥١	٥,٩٥	٤,٧٠	%٦,٧	%١١,١	٣,٧٥٠,٠٠٠	٢,٧١٦,٢١٣	٦٣,٠٠٠	٥٧,٧٤٢	مصر
٦٣٨	٤,٥٩	٣,٣٣	%١٠,٠	%٠,٧	١,١٢٥,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٢٤,٤٨٥	٢١,٠٣٨	العراق
٥١٤	١٣,٢٠	٧,٥٢	%١٣,٠	%٦,٦	٦٦٠,٠٠٠	٣١٧,٤٠٣	٥,٠٠٠	٤,٢٢٣	الأردن
٢٢٣	٣٦,٣٤	٢٧,٩٧	%٦,٨	%٢,٩	٥٣١,٠٠٠	٣٨٢,٢٨٧	١,٦٤١	١,٦٦٤	الكويت
٩٧٥	٢٢,١٠	٨,٧٤	%٢٣,٤	%٣,١	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٤,٥٢٥	٤,٠٠٥	لبنان
١٤٠	٦,٣٨	٥,٨٨	%٥,٣	%٧,٦	٤١١,٠٠٠	٣١٨,٠٠٠	٦,٤٤٠	٥,٤١٠	ليبيا
٨	٠,٥١	٠,٤٢	%٩,٥	%١٠,٤	١٥,٢٠٠	٩,٦٣٩	٣,٠٠٠	٢,٢٧١	موريتانيا
١,٧٣٦	٧,٨٥	٤,٣١	%١٤,٩	%٢٣,٥	٢,٣١٥,٠٠٠	١,١٥٧,٥٠٠	٢٩,٥٠٦	٢٦,٨٨٥	المغرب
١٧٣	١٢,٥٠	٧,٧٤	%١٠,٩	%١٠,٢	٢٨٥,٠٠٠	١٦٩,٩٣٩	٢,٢٨٤	٢,١٩٦	عمان
٨٠	٢٣,١٢	٢٢,٧٥	%٦,٤	%٩,٨	٢٠٠,٠٠٠	١٤٦,٩٨١	٨٦٥	٦٤٦	قطر
١,٦٥٢	١٣,٦٤	١٠,٢٠	%٧,٩	%١١,٤	٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٩٨,٥٨٨	٢٢,٠٠٠	١٨,٦١٣	السعودية
٠	٠,١٥	٠,١٧	%٠,٠	%٠,٠	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٨,٩٧٢	الصومال
١٥	٠,٢٣	٠,٢٣	%٢,٩	%٠,٩	٧٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٢٨,١٧١	السودان
١,٣٠٨	١٠,٨٨	٦,٨٣	%١١,٣	%١٨,٥	١,٨٥٠,٠٠٠	٩٧٨,٠٠٠	١٧,٠٠٠	١٤,٣١٢	سوريا
١,١٦٧	١٣,٠٠	٥,٨٢	%٢٠,٠	%١١,٦	١,٣٠٠,٠٠٠	٥٢١,٧٤٢	١٠,٠٠٠	٩,٩٥٧	تونس
١,٢٠٥	٥٤,٦٥	٢٧,٤٠	%١٧,٠	%١١,١	١,٤٧٥,٦١٨	٦٢٢,٣٣٠	٦٢,٧٠٠	٢,٤٥٤	الإمارات
٤٦٩	٢,٩٤	١,٢٢	%٢١,٧	%٨,٥	٥٠٠,٠٠٠	١٨٧,٠٣٤	١٧,٠٠٠	١٥,٢٧٢	اليمن
١٣,١٩١	٧,٢٨	٤,٧٣	%١١,٧	%٩,٧	٢٠,٧٢٤,٣١٨	١١,٩٣٠,٣٧٨	٢٨٤,٧١٦	٢٥٢,٠٠١	الدول العربية

Note: Population forecasts are based on World Bank estimates or if not available, current growth rates. Main telephone line forecasts are based on government plans or recent growth rates.

٣-٦ الاتصالات والمعلومات في دول العالم :

المقدمة :

تمت دراسة إحصائية لدول العالم المختلفة بما فيها من تباينات في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتم تقسيمها إلى أربعة فئات كما يلي:

المجموعة أ : دول ذات دخل منخفض Low Income وعددها ٦٣ دولة منها الصين، وأفغانستان، والهند، واليمن، والسودان، ونيجيريا، ... الخ.

المجموعة ب: دول في الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط Low Middle Income وعددها ٦٥ دولة منها مصر، والجزائر، وإيران، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، ورومانيا، وروسيا، وسوريا، وتونس، وتركيا ... الخ.

المجموعة جـ: دول في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط Upper Middle Income وعددها ٢٩ دولة منها البحرين، وليبيا، وعمان، والسعودية، وجنوب أفريقيا، والمكسيك ... الخ.

المجموعة د : دول ذات دخل مرتفع High Income وعددها ٥٠ دولة منها قطر، والإمارات، والكويت، وإنجلترا، وأمريكا، وإسرائيل، وألمانيا، واليابان، وقبرص ... الخ.

وتم استخدام المؤشرات التالية في الدراسة:

- عدد السكان وكثافتها (الجدول رقم ٢٨، والشكل رقم ٦).
- الدخل القومي ونصيب الفرد منها (الجدول رقم ٢٧).
- عدد الخطوط التليفونية وكثافتها لكل ١٠٠ فرد (الجدول رقم ٢٨).
- تطور العمالة في مجال الاتصالات وإنتاجيتها (الجدول رقم ٢٩).
- العائد من الاتصالات (الجدول رقم ٣٠).
- الاستثمارات في مجال الاتصالات (الجدول رقم ٣١).

ويلاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين خدمات الاتصالات ممثلة في عدد الخطوط لكل مائة نسمة ومتوسط دخل الفرد كما هو مبين في الشكل رقم (٦)، وذلك أيضاً واضح من مجموعات الدول ذات الدخل المختلفة في الجدول رقم (٢٩) علماً بأن كل مجموعة تحتوي على أنواع مختلفة من الدول تتبع نظاماً اقتصادياً واجتماعياً مختلفة.

ويعني ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين خدمات الاتصالات والنظام الاقتصادي والسياسي بكل دولة. ففي البلاد التي تتبع نظام الاقتصاد الحر يزداد استخدام الخدمات التليفونية بعكس نظام الاقتصاد المركزي حيث تمتلك الدولة جميع وسائل الإنتاج والخدمات كما هو الحال في النظام الشيوعي بالاتحاد السوفيتي سابقاً. وفي عام ١٩٩٨ يبلغ متوسط عدد مستخدمي التليفونات لكل ١٠٠ مشترك ٢,٤٥ في الدول ذات الدخل المنخفض (الصين ٤,٤٦)، وفي الدول ذات الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط ٩,٧٣ (روسيا ١٧,٥٤، ومصر ٤,٩٩) بينما يصل المتوسط إلى ٥٤,٠٦ في الدول ذات الدخل العالية (أمريكا ٩٩,٦٣%).

والمؤشر الأساسي الذي يبين تطور الاتصالات والمعلومات والذي يمكن عن طريقة المقارنة بين الدول هو النسبة المئوية للاستثمار في هذا المجال بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي. (ICT/GDP) ففي الجدول رقم (٣٢) يوجد مقارنة بين مجموعة من الدول وعددها ٥٠ دولة ذات نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة. وهذه النسب تتراوح بين ٨,٤ % للمملكة المتحدة وبين ٠,٥ % لرومانيا. والقيمة لجمهورية مصر العربية هي ٢%, وهذه النسب تتوقف بطبيعة الحال على دقة البيانات التي تم الحصول عليها.

أما بالنسبة للاستثمارات في مجال المعلومات فقط (IT/GDP) وهي تشمل الحاسبات والبرامج والخدمات، ويعطي الجدول رقم (٣٣) هذه القيم لبعض الدول المتقدمة مثل غرب أوروبا، وأمريكا، واليابان. والجدول رقم (٣٤) يعطي هذه القيم لدول وسط وشرق أوروبا عام ١٩٩٧. ومن هذه الجداول يتضح أن سوق المعلومات في دول وسط وشرق آسيا (دول اشتراكية) تتخلف تخلفاً كبيراً بالنسبة

لسوق المعلومات في دول غرب أوروبا، وأمريكا، واليابان، والسويد وهي دول رأسمالية.

ويبين الشكل رقم (٣٥) تركيبة نظم للمعلومات (معدات، حاسبات، برامج وخدمات) في بعض الدول ومنها مصر لعام ١٩٩٨.

كما يبين الشكل رقم (٨) معدلات نمو سوق المعلومات لبعض دول أوروبا الشرقية (استونيا، وسلوفاكيا، وبولندا، وبلغاريا) بالنسبة لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ومنه يتضح الآتي:

- أن نمو سوق البرامج أكبر من نمو سوق الأجهزة والمعدات.

فهو $1,048 \times$ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالنسبة للبرامج،
 $0,99 \times$ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للمعدات. والحد
 الثابت الذي لا يعتمد على معدل التنمية هو $7,18\%$ للبرامج، $3,47\%$
 بالنسبة للمعدات.

- الخدمات لها حساسية أكبر بالنسبة لمعدل النمو في الدخل القومي فهي
 $1,46$ (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومقدار ثابت مقداره
 $3,29\%$)

- إن الاستثمارات في سوق البرامج في نمو مستمر حتى في حالة
 انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

كما يبين الشكل رقم (٨) معدل نمو صناعة المعلومات في أوروبا الغربية (دول متقدمة) وأوروبا الشرقية (دول نامية) وذلك للمقارنة. ويلاحظ أن بعض البلدان مثل بولندا وروسيا لها مقدرة استثمارية في تكنولوجيا المعلومات (IT/GDP) أقل من المعدل الملاحظ في الدول النامية ومنها دول مثل تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا. ويمكن تفسير ذلك إذا نظرنا إلى توزيع السكان بين المناطق الحضرية والمناطق المتقدمة (Rural & Urban).

وهناك أسباب أخرى لبيان سبب الاختلاف الكبير في القدرة الإستثمارية (IT/GDP) وهو وجود تعليم أكاديمي متخصص في الصناعات الالكترونية وهو يختلف من بلد إلى آخر.

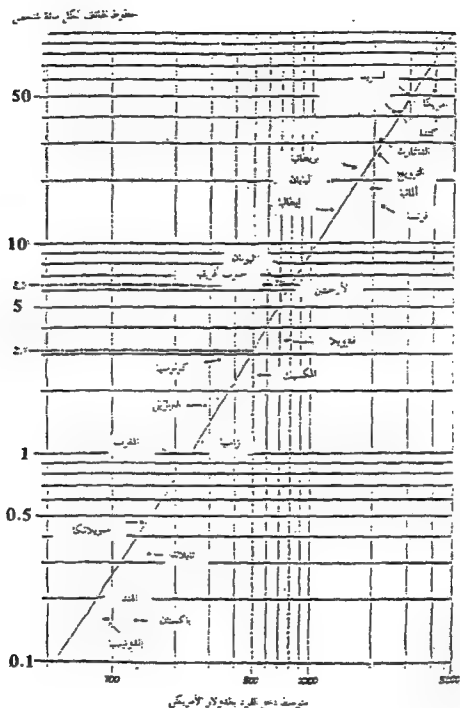
وعلى وجه العموم فإن الأسباب القوية لتقدم أسواق صناعة المعلومات في العالم ومنها مصر بطبيعة الحال يعتمد في الوقت الحاضر على:

- الاتجاه إلى القطاع الخاص (Privatization) وما يتبع ذلك من منافسة في سوق المعلومات.
- إقامة التحالفات وما يتبعها من زيادة في الاستثمار وزيادة الطلب على سوق الخدمات.
- نمو خدمات الإنترنت وما يتبعها من مشروعات تساهم في نمو خدمات المعلومات لاسيما صناعة البرمجيات.

جدول رقم (٢٨)

الكثافة لتليفونية، والكثافة السكانية، والنتائج المحلي الإجمالي في مجموعة من الدول مختلفة للدخل (٣٢)

	السكان		النتائج المحلي الجمالي GDP		الخطوط التليفونية	
	بالمليون ١٩٩٦	الكثافة لكل كيلو متر مربع ١٩٩٦	لكل فرد (دولار) ١٩٩٥	لكل فرد (بليون) ١٩٩٥	لكل فرد (بالألف) ١٩٩٦	لكل فرد ١٩٩٦
المجموعة (أ)	٣٢٥٩,٥٧	٨١	١٥٩٠,٤	٥٠٣	٧٩٦٨٥,٦	٢,٤٥
المجموعة (ب)	١١٧١,٠٧	٢٩	١٩٤٤,٦	١٧١٨	١١٣٩٧٢,٤	٩,٧٣
المجموعة (ج)	٤٤٠,٣٤	٢١	٢٠٣١,٤	٤٧٤٩	٥٨٧٦١,٧	١٣,٣٥
المجموعة (د)	٩٠٩,٠٢	٢٧	٢٣٢٦٣,٢	٢٥٨٠,٨	٢٩١٤٣٥,٠	٥٤,٠٦
دول العالم	٥٧٨٠,٠٠	٤٣	٢٨٨٢٩,٥	٥١٣٠	٤٧٣٨٥٤,٧	١٢,٨٩



GNP/Capita (us Dollars)

شكل رقم (٦)

العلاقة بين دخل الفرد ومعدل نمو الاتصالات لمجموعة من دول العالم

جداول رقم (٢٩)

العمالة وتطورها وإنتاجيتها في الدول مختلفة الدخل^(٢٤)

	العمالة في مجال الاتصالات			الخطوط التليفونية/ لكل عامل		
	التطور %		(بـآلاف)	التطور %		
	١٩٩٠	١٩٩٦		١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٦-١٩٩٠
المجموعة (أ)	١١٠٩,٦	١٢٣١,٨	,١	١٤	٦٣	٢٧,٧
المجموعة (ب)	١١١,٥	١٣٥٦,٩	,٩	٤٧	٨٣	١٠,١
المجموعة (جـ)	٤٢٣,١	٣٨٨,٠	-٢,٥	٧٨	١٥٠	١١,٤
المجموعة (د)	٢٥٥٧,٤	٢٣٥٢,٧	-١,٤	١٥٥	٢٠٩	٥,١
دول العالم	٥٢٠١,٦	٥٣٢٩,٤	١,٠	٩٦	١٣٩	٦,٤

جداول رقم (٣٠)

العائد من الاتصالات في مجموعات من الدول مختلفة الدخل^(٢٥)

	العائد					
	نسبة من الدخل القومي % ١٩٩٥	لكل عامل (دولار) ١٩٩٦	لكل خط (دولار) ١٩٩٦	لكل مواطن (دولار) ١٩٩٦	التطور % (دولار) ١٩٩٠-١٩٩٦	الكل بالميون ١٩٩٦
المجموعة (أ)	١,٥	٢٩٩٢٧	٣٤٦	٨,٦	٢٣,١	٢٧٤٦٠,٦
المجموعة (ب)	٧,٧	١١٣٩٨٥	١٣٦٤	١٣٦,١	٤٩,٥	١٥١٤٨٨,٧
المجموعة (جـ)	١,٩	١١١٠١٩	٧٧٣	١٠٣,٨	١٢,٧	٤٥٠٧٩,٥
المجموعة (د)	٢,٢	٢١٩٦٠٠	١,٠٥٢	٥٦٧,٩	٧,٤	٥١٥٣٧١,٣
دول العالم	٢,٥	١٥١٣٣٧	١,٠٠١	١٣١,٣	١١,٦	٧٣٩٤٠٠,١

جدول رقم (٣١)

الاستثمارات في الاتصالات في مجموعات من الدول مختلفة الدخل^(٣٥)

	الاستثمارات في الاتصالات				كثافة من الناتج المحلي الإجمالي % ١٩٩٥
	الكلي (مليون دولار) ١٩٩٦	لكل مواطن (دولار) ١٩٩٦	لكل خط مليون (دولار) ١٩٩٦	نسبة % من عائد الاتصالات ١٩٩٦	
المجموعة (أ)	١٧٦١٥,٩	٥,٩	٢٣٧	٦٧,٤	٣,٧
المجموعة (ب)	١٠٤٠٧,٩	٩,٦	٩٩	٣٧,٠	٢,٢
المجموعة (جـ)	١٧٤٤١,٦	٤٠,٦	٣٠٩	٤٠,٠	٣,٦
المجموعة (د)	١١٨٢٥٧,٠	١٣١,٣	٢٤٧	٢٣,٤	٢,٤
دول العالم	١٦٣٧٢٢,٤	٣٠,٢	٢٢٩	٢٧,٢	٢,٥

جدول رقم (٣٢)

الاستثمار في الاتصالات والمعلومات في مجموعة من الدول بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي^(٣١)

١	المملكة المتحدة	٨,٤	٢٦	ليرتغال	٤,٨
٢	نيوزيلاند	٨,٤	٢٧	النمسا	٤,٦
٣	الولايات المتحدة	٨,٣	٢٨	ثيلى	٤,٥
٤	استراليا	٨,٢	٢٩	البرازيل	٤,٢
٥	كندا	٧,٨	٣٠	إيطاليا	٤
٦	سنغافورة	٧,٢	٣١	المولفان	٤
٧	هونج كونج	٧	٣٢	تايلوان	٤
٨	وسط أفريقيا	٦,٩	٣٣	اليونان	٣,٧
٩	السويد	٦,٩	٣٤	بلغاريا	٣,٧
١٠	سويسرا	٦,٨	٣٥	أسبانيا	٣,٧
١١	اليابان	٦,٧	٣٦	المكسيك	٣,٥
١٢	ليتوانا	٦,٥	٣٧	فنزويلا	٣,٤
١٣	نيوزيلاند	٦,٤	٣٨	سلوفانيا	٣,٣
١٤	دانمارك	٦,٢	٣٩	الأرجنتين	٣,١
١٥	كولومبيا	٥,٩	٤٠	الصين	٣
١٦	أيرلندا	٥,٧	٤١	الفلبين	٢,٦
١٧	فرنسا	٥,٧	٤٢	السعودية	٢,٤
١٨	جمهورية التشيك	٥,٧	٤٣	بولندا	٢,٣
١٩	تايلاند	٥,٦	٤٤	تايلاند	٢,٢
٢٠	بلجيكا	٥,٥	٤٥	مصر	٢
٢١	للنرويج	٥,٤	٤٦	الهند	١,٩
٢٢	كوريا	٥,٢	٤٧	إندونيسيا	١,٩
٢٣	إسرائيل	٥	٤٨	روسيا	١,٧
٢٤	فيتنام	٥	٤٩	تركيا	١,٥
٢٥	ماليزيا	٤,٩	٥٠	رومانيا	,٥

جدول رقم (٣٣)

الاستثمارات في المعلومات لبعض دول غرب أوروبا وأمريكا واليابان (١٩٩٧) (٣٧)

الدولة	الاستثمارات في المعلومات % (IT/GDP)
اليابان	٢,٦١
أوروبا الغربية	٢,٣٤
المملكة المتحدة	٣,٣٦
السويد	٣,٤٥
البرتغال	٢,٤١
هولندا	٢,٩٢
إيطاليا	١,٤٥
اليونان	٠,٨٨
فرنسا	٢,٥١
الدنمارك	٢,٠٦
النمسا	٢,٠٨

جدول رقم (٣٤)

الاستثمارات في المعلومات لبعض دول وسط وشرق أوروبا (٣٧)

الدولة	الاستثمارات في المعلومات % (IT/GDP)
سلوفانيا	١,٣
سلوفاكيا	١,٩
روسيا	٠,٦
بولندا	١,١
ليتوانيا	٢,٢
بلغاريا	٢
إستونيا	٢,٨
تشيكوسلوفاكيا	٢,٦

جدول رقم (٣٥)

تركيبية تكنولوجيا المعلومات (أجهزة، برامج، خدمات) لبعض الدول^(٣٨)

الدولة	المعدات H/W %	البرامج S/W %	الخدمات Services %
روسيا	٧٩,٨	٦,٣	١٣,٩
بولندا	٦٥	١١,٩	٢٢,٢
أوروبا الغربية	٤٤,٩	١٩,٨	٣٥,٢
مصر*	٥٨	٢٤	١٨
إستونيا	٧٣,٩	١٢,٧	١٠,٩
ليتوانيا	٧٤	١٢,٧	١٣,٣

الفصل السابع

محاوَر العمل بالخطة القومية فى مجالات الاتصالات والمعلومات فى مصر

مهاور العمل بالخطة القومية للاتصالات والمعلومات فى مصر

١-٢ مقدمة (الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية فى مصر):

قام السيد رئيس الجمهورية بالإعلان عن المشروع القومي للنهضة التكنولوجية فى جمهورية مصر العربية. وقد ورد فى جريدة الأخبار بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٠ أن السيد الرئيس حسني مبارك ناقش فى اجتماع موسع الرؤية والخطة المستقبلية للتنمية الصناعية والتكنولوجية لطرح الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية وتم التأكيد على أن المشروع القومي القادم هو "إقامة قاعدة تكنولوجية على أرض مصر، والتأكيد على أهمية الدراسات اللازمة لصياغة وتنفيذ هذا المشروع". وفى هذا الإطار صدرت عدة توجيهات منها:

- أهمية تكامل حلقات المنظومة التكنولوجية على أرض مصر مهما تعددت القطاعات والجهات القائمة عليها. بما يحقق انطلاقة تكنولوجية ونحن ندخل القرن الجديد بكل معطيته وسماته.

- التخطيط العلمى المدروس لبناء مؤسسات تكنولوجية كبيرة فى عصر التكنلات العلمية التكنولوجية وأن تضم هذه المؤسسات جميع العناصر والقطاعات العاملة فى هذا المجال. وتحقيق إطلاق ملكات الإبداع والإختراع.

- أن يوضع فى الاعتبار أن الهدف هو تحسين جودة المنتجات المصرية.

- العمل على رفع إنتاجية العمال والفنيين بما يحقق الإرتقاء بسمعتهم على المستوى العالمي وبما يحقق خفض تكلفة الإنتاج.
- أن يستهدف تطور للتنمية الصناعية والتكنولوجية زيادة التصدير وأن تحصل مصر على قدر مناسب على الخريطة العالمية وتحقيق تحسن في ميزان المدفوعات.
- أن يكون الهدف هو تحقيق زيادة الإنتاج الصناعي ويواكبه زيادة مستمرة في فرص العمل.

ولتنفيذ هذه التوجيهات قامت وزارة الصناعة بعمل خطة متوسطة المدى من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٤، وخطة طويلة المدى ٢٠٠٠-٢٠١٠ وتتضمن الخطة المتوسطة المدى:

- تأسيس شركة قابضة لتنمية الصناعات والتكنولوجيا.
- إعداد المخطط العام للتنمية الصناعية.
- تنفيذ البرنامج القومي للجودة.
- إنشاء مركز معلومات الصناعة.
- تطوير مراكز التدريب الصناعية.
- تنمية ورعاية مشروعات الصناعات الصغيرة.

والخطة الطويلة المدى تتضمن :

- تجديد وتحديث الهيئات العامة في قطاع الصناعة.
- إنشاء الشركات الهندسية التي تحقق انطلاقة للتنمية الصناعية والتكنولوجية.
- إنشاء مراكز البحوث الصناعية والتطوير والتي تمثل عصباً وأساساً لتحقيق التنمية الصناعية والتكنولوجية.

ولتنفيذ التنمية الصناعية والتكنولوجية تم تكليف الحكومة المصرية بدراسة وتنفيذ لاهتراحات التالية :

- إنشاء شركة قابضة بتمويل من الدولة وتدار إدارة خاصة متخصص في التنمية للتكنولوجية.

- إعادة هيكلة المصالح التابعة لوزارة الصناعة لتحريرها ونشر مفاهيم الجودة.

- إعداد ونشر مخطط للتنمية الصناعية الشاملة.

- دراسة تنمية ونشر الصناعات الصغيرة ورعايتها من خلال شركة قابضة حاضنة للمشروعات للصناعة الصغيرة.

- تحويل الهيئة العامة للمساعدة الجيولوجية إلى هيئة اقتصادية.

ويعتمد برنامج التنمية التكنولوجية وتطوير الصناعة في المستقبل على الاتجاهات التالية :

- الاتجاه الأول : هو إقامة مؤسسات التنمية التكنولوجية. بوصفها آليات تنفيذ مشروع النهضة التكنولوجية. ويتضمن إنشاء شركة قابضة للاستثمار والتنمية التكنولوجية يتم تداول أسهمها بالبورصة وتتولى الاستثمار في شركات تنمية المعرفة التكنولوجية وشركات هندسية صناعية وشركات التطوير والإدارة.

- الاتجاه الثاني : وهو محور التنظيم الصناعي ويهدف إلى إعداد مخطط صناعي شامل يعمل على تحقيق: تطوير للصناعات القائمة واستغلال الطاقات الإنتاجية الحالية غير المستغلة وإقامة صناعة فائقة التقنية، وتنمية الصناعات التعدينية والثقيلة والصغيرة مع رعايتها ونشرها وعدالة توزيعها جغرافياً وما يتطلبه ذلك من إنشاء مشروعات حاضنة للمشروعات الصغيرة، وتنمية الصناعات المغذية والصناعات البيئية. ويتم ذلك في إطار من الاستراتيجيات للتنمية الصناعية والتكنولوجية.

- الاتجاه الثالث : يغطي محور الجودة، ويهدف إلى تحقيق مستوى الجودة الذي يكسب المنتج المصري القدرة التنافسية، وتكوين صورة جيدة للمنتج المصري في الأسواق المحلية والعالمية، وضمان الاعتراف الدولي بنظام الجودة المصري وما يصدره من شهادات وعلامات جودة. كما يتضمن هذا المحور برنامج منظومة الجودة من خلال إنشاء مجلس أعلى للجودة يضم جميع الجهات العاملة في هذا المجال.

- **الاتجاه الرابع :** يتضمن استغلال الثروات المعدنية. ويعتمد هذا المحور على استغلال خامات النحاس والنيكل والتيتانيوم والذهب الذي أثبتت أبحاث الشركة صاحبة الامتياز أن منطقة السكري بالصحراء الشرقية يوجد بها منه ٢ مليون أوقية وذلك من عشرة ملايين أوقية ذهب محتملة قيمتها ٣ مليارات دولار. هذا إلى جانب خطة استغلال واستثمار وزيادة معدلات إنتاج الفوسفات والجبس وخامات السيراميك ورمال الزجاج ومواد للبناء وأحجار الزينة. وهناك اقتراح بتحويل الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية إلى هيئة اقتصادية تسمى الهيئة العامة للثروة المعدنية تكون لها الولاية على مناطق الثروات المعدنية على غرار الهيئة المصرية العامة للبترول.

- **الاتجاه الخامس :** يركز على تكوين الكوادر الصناعية ويستهدف إنشاء مراكز التميز النوعية طبقاً لخطة التنمية التكنولوجية والصناعية لتخريج ٤٠٠ أخصائي تكنولوجي و ٦٠٠ مشرف و ٢٥٠ مديراً و ٦٠٠ من أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة و ٤ آلاف من العمالة الماهرة الثانوية لضخها في شرايين الصناعة التكنولوجية في مصر.

والاستثمارات المطلوبة لبرنامج التنمية الصناعية من عام ٢٠٠٠-٢٠١٠ لمدة عشر سنوات قادمة هي ٣,٦ مليار جنيه. وهي تغطي مشروع الشركة للقابضة للتنمية الصناعية والتكنولوجية والبرنامج القومي للجودة وتكوين الكوادر الصناعية وتجديد وهيكلة المصالح والهيئات. ويعتمد مستقبل التنمية الصناعية والتكنولوجية على عدة ركائز أساسية ممثلة في الصناعة المصرية والإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع وتقوم التنمية الصناعية على الاستثمار الأمثل والتكامل بين هذه الجهات إلى جانب الارتباط بالبحث العلمي وجميع الوزارات والقطاعات في المجالات الإنتاجية.

وتعطي مصر أولوية وأهمية بالنسبة للصناعات الإلكترونية باعتبارها تمثل صناعات المستقبل وأنها تمثل صناعة المعرفة والبحث والتطوير كما أنها في عالم اليوم تمثل عصب وقاطرة مختلف الصناعات وخاصة صناعة التكنولوجيا العالمية.

وسوف تركز صناعة الالكترونيات على:

- صناعة الحواسيب

- معدات الاتصالات

- الأجهزة المنزلية

وفي هذا الخصوص فإن هناك رؤية مستقبلية لبرامج عاجلة وبرامج طويلة الأجل. وبالنسبة للبرامج العاجلة فهي ستتأول صناعة التصميم من خلال مراكز التصميم إلكترونياً وتصنيع الحواسيب والبدء في وضع خطة لتصنيع الأقمار الصناعية بالتعاون مع وزارة الإنتاج الحربي، والبحث العلمي لتصنيع الأقمار اللازمة للاستشعار عن بعد. أما بالنسبة للبرامج طويلة الأجل فهي تشمل صناعة السليكون وصناعة الدوائر المتكاملة من خلال الاستثمار المشترك للجهات المحلية والأجنبية وذلك لضمان التسويق والتكريب وملاحقة التطوير.

وتتبنى وزارة الدولة للإنتاج الحربي حالياً برنامجاً قومياً لصناعة الحواسيب ويهدف إلى تنمية الحواسيب في مصر واستخدام الطاقات التكنولوجية والتصنيعية المتوافرة والتي يجري استكمالها تبعاً. ويتم تنفيذ البرنامج على عدة مراحل تتضمن المرحلة الأولى تصنيع مليون حاسب بقيمة حوالي ٢,٥ مليار جنيه وبعقب تصنيع ٤٠% محلياً على أن يتم تعميق التصنيع في المراحل التالية. ويعد هذا البرنامج أساس نجاح صناعة البرمجيات. وحاجة السوق من الحاسبات تصل إلى ٥٣ مليون حاسب خلال الخمس سنوات القادمة بينما الإنتاج الحالي ٣٥٠ ألف حاسب سنوياً. والهدف الأساسي هو توفير حاسب بسعر مناسب لتوسيع قاعدة تملك الحواسيب لتصل إلى حاسب لكل عشرة طلاب عام ٢٠٠٥. ويقترح إنتاج أجهزة حاسب تكفي طلبة الجامعات وأعضاء هيئة التدريس في المرحلة الأولى. ويستهدف المشروع سعراً تقديرياً يصل إلى ٢٣٠٠ جنيه لحاسب للطلاب و٤٠٠٠ جنيه لحاسب المهندسين وأعضاء هيئة التدريس وأن الفرق بين الحاسبين هو فرق تكنولوجي حسب اختلاف الاستخدام.

كما تتبني وزارة الدولة للإنتاج الحربي برنامجاً خاصاً بالدراسات العلمية والبحثية والتكنولوجية بالتعاون في البحث العلمي للدخول إلى وبناء قاعدة علمية وبحثية لصناعة الفضاء في المستقبل، مع برنامج لتصنيع الخلايا والأنظمة الشمسية والبنية الأساسية اللازمة للصناعات الإلكترونية والمتمثلة في خلق الطلب المحلي والمشاركة العالمية والتعليم والتدريب والبحث والتطوير والتشريعات.

يعكس ذلك الاهتمام الكبير الذي تبديه الدولة بشأن ضرورة الإسراع في النهوض بصناعة واستخدامات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لخدمة أهداف التنمية. ويمثل إنشاء وزارة جديدة للاتصالات والمعلومات خطوة عملية نحو تنفيذ المشروع. وفي الوقت الحاضر تهتم بيوت الخبرة العالمية وجمعيات رجال الأعمال المعنية بقطاع الاتصالات والمعلومات وبما يتم في ذلك المجال. وتعتمد خطة التنفيذ في السنوات القادمة في مجال الاتصالات والمعلومات على مجموعة من محاور العمل بهدف تحقيق طفرة في الصناعة والتصدير وفرص العمل للشباب.^(٤٨)

من هذه المحاور ما يلي :

المحور الأول: تنمية الطلب الوطني على المعلومات واستخداماتها.
المحور الثاني: التوجه إلى الأسواق العالمية سعياً وراء الحصول على نصيب من الطلب العالمي.

المحور الثالث: تنمية الموارد البشرية.

المحور الرابع: إقامة التحالفات مع الصناعات العالمية.

المحور الخامس : تحديث البنية الأساسية للاتصالات.

المحور السادس : تهيئة المناخ التشريعي لإطلاق الصناعة.

٢-٢ المحور الأول: تنمية الطلب الوطني على المعلومات واستخداماتها

يمثل السوق المحلي نقطة الجذب الأولى لبناء صناعة متقدمة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيث تبدأ الشركات المصرية في بناء الكوادر وإجتذاب الخبرات وإقتناء الموارد اللازمة لهذه الصناعة بما يؤهلها في المستقبل للمنافسة في

السوق العالمي. ويمثل الطلب الحكومي جزءاً كبيراً من السوق المحلي حيث أن بناء مجتمع المعلومات المصري يتطلب طرح العديد من المشروعات القومية والمشروعات القطاعية بالوزارات والهيئات والمحافظات لتنفيذ نظم للمعلومات وقواعد البيانات وشبكات للاتصالات وما يتبعها من خدمات كالترتيب والاستشارات والدعم الفني وما يتصل بها من صناعات لإنتاج أجهزة الحاسبات والاتصالات والبرمجيات.

ولذا فإن الأمر يتطلب أن تقوم الحكومة من خلال مؤسساتها المختلفة بطرح هذه المشروعات للتنفيذ بواسطة القطاع الخاص. ويستلزم ذلك زيادة الاستثمارات الحكومية في خطة الدولة الحالية. ويوجد المزيد من التفاصيل عن الطلب الحكومي على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الجزء (٧-٨) من هذا الفصل. وفي هذا المحور يتم تنفيذ ما يلي:

* زيادة معدلات تنفيذ مشروعات المعلومات القومية

قامت الحكومة في الخطط السابقة بإعداد والبدء في تنفيذ مشروعات قومية تمثل البنية الأساسية للمعلومات وأهمها مشروع الرقم القومي الذي يعكس الصورة المعلوماتية للمجتمع من خلال بيانات المواطنين، ومشروع السجل العيني الذي يحدد صورة الملكية للأراضي للزراعية ومشروعات المعلومات بالوزارات والمحافظات. وتحتاج هذه المشروعات إلى المزيد من الاستثمارات لتكتمل الاستفادة منها. وتتميز هذه المشروعات بأنها تشمل العمل في أكثر من وزارة، ولذلك فإن على وزارة الاتصالات والمعلومات أن تتولى الإشراف على التنفيذ والتنسيق بين الجهات المشاركة.

* زيادة معدلات الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات بالوزارات والهيئات

تتولى كل وزارة وهيئة حكومية طرح مجموعة من المشروعات من خلال الخطة القطاعية لتطوير البنية المعلوماتية وتحديث نظم العمل ويمكن تقديم الخدمات للجماهير. ويستلزم ذلك ضرورة زيادة الاعتمادات المالية المخصصة

لمشروعات المعلومات بكل وزارة في خطة الدولة ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

- تعيين إستشاري لتكنولوجيا المعلومات بكل وزارة.
- بناء وحدة متابعة تنفيذ المشروعات بوزارة الاتصالات والمعلومات.
- إعداد خطط قطاعية للمعلومات بكل وزارة.
- تعديل الخطة الخمسية للدولة إعتباراً من العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠
- لزيادة الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- طرح مشروعات المعلومات على القطاع الخاص لتنفيذها.

٣-٧ المحور الثاني: التوجه إلى الأسواق العالمية سعياً وراء الحصول على نصيب من الطلب العالمي

* إنشاء هيئة تنمية صادرات البرمجيات

في إطار العمل على زيادة حصة مصر من الصادرات العالمية في مجال البرمجيات، فقد أشارت الدراسة التي أعدها أحد بيوت الخبرة العالمية إلى ضرورة إنشاء هيئة متخصصة تعمل على تشجيع وتنمية الصادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والارتقاء بها والعمل على زيادة الطلب العالمي عليها وإعداد الكوادر اللازمة، وذلك من خلال الآتي:

- دراسة الأسواق العالمية في مجال الاتصالات والمعلومات وتحديد المجالات التي يمكن للصناعات المصرية أن تجد سوقاً لمنتجاتها في الخارج.
- معاونة الشركات المصرية في الحصول على عقود لتنفيذ مشروعات بالخارج.
- دراسة مطالب الشركات الوطنية والتنسيق مع الحكومة من خلال وزارة الاتصالات والمعلومات لتتخذ أية مصادب تواجه التصدير.

* إنشاء الحضانات التكنولوجية

تمثل الحضانات التكنولوجية إحدى الوسائل الحديثة لتنمية الصناعة من خلال تشجيع الشباب على الدخول في هذه الصناعة بتكوين شركات جديدة يتم إحتضانها لفترة محدودة وإعطائها الدعم المالي والإداري والفني ومعاونتها في تسويق منتجاتها. وتهدف الخطة إلى إنشاء حضانات تتسع لعدد ١٠٠ شركة جديدة أنياً.

* للتجارة الإلكترونية

أصبح من المحتم دخول مصر مجال التجارة الإلكترونية لتمكين الشركات المصرية من التعامل مع الأسواق العالمية وتسويق المنتجات المصرية وعقد الصفقات التجارية باستخدام قنوات الاتصال الحديثة التي يتم من خلالها الآن زيادة نصيب مصر من حجم التجارة العالمية، ويحتاج ذلك إلى الآتي:

- إعداد وتطوير التشريعات المصرية اللازمة.
- تطوير العمل بالمؤسسات المالية وتأمين المعاملات المالية على الشبكات الإلكترونية.
- تطوير العمل ببعض الجهات الحكومية كالجمارك وهيئات الرقابة على الصادرات والواردات.
- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية التجارة الإلكترونية وتنفيذ البرامج التدريبية لقطاع الأعمال.
- زيادة قدرة شبكة نقل المعلومات لاستيعاب الطلب المتزايد لتطبيقات التجارة الإلكترونية.

* إنشاء تجمعات صناعة المعلومات

تمثل المدن التكنولوجية أحد الوسائل الفعالة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات حيث تتميز بتركيز شديد للبنية الأساسية للاتصالات كما تتكامل فيها الموارد لخدمة هذه الصناعة، وتتلخص إستراتيجية العمل لنمو هذه المدن فيما يلي:

- إختيار أماكن قريبة من التجمعات السكنية والخدمية بالمدن الجديدة.
- البدء بمساحات محدودة يتم التوسع فيها تدريجياً.
- التنفيذ بواسطة القطاع الخاص من خلال شركات تتولى إنشاء البنية الأساسية والتشبيد والتشغيل والإدارة.

٧-٤ المحور الثالث: التنمية البشرية

* توفير الكوادر المتخصصة اللازمة لنمو صناعة الاتصالات والمعلومات

يعتبر العنصر البشري أهم مكونات صناعة الاتصالات والمعلومات. ورغم توافر الموارد البشرية في مصر ممثلة في الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا إلا أن هؤلاء الشباب في حاجة إلى التأهيل المتخصص لزيادة قدرتهم على الإنتاج المتميز والقدرة على المنافسة في السوق العالمي.

وقد أثبتت التجارب العملية أن خريجي برامج التأهيل المتخصصة هم ركائز التنمية للشركات التي عملوا بها في مصر والخارج. بل أن بعضهم قد أنشأ شركات جديدة ساهمت في نمو هذه الصناعة. ولكن مازال عدد العاملين في هذا المجال محدوداً ويقدر بحوالي ٥٠٠٠ فرد. وتهدف الخطة إلى تأهيل ٥٠٠٠ فرد سنوياً مع زيادة إنتاجية الفرد من ١٠ آلاف دولار سنوياً إلى ٤٠ ألف دولار مما يحقق زيادة في حجم الصناعة لتصل إلى ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢.

* تأهيل الشباب والأطفال لدخول عصر المعلومات

يتسم عصر المعلومات بمشاركة فعالة للشباب والأطفال من سن مبكرة. ويساهم ذلك في نمو الطاقة الإبداعية والذهنية كما يساهم في توصيل المعلومات العامة والعلوم من خلال قنوات حديثة وجاذبة للانتباه مما جعل الكثير من دول العالم في سباق لتوفير هذه الإمكانيات التكنولوجية للأطفال والشباب. وقد تبنت الدولة في مصر مبادرة الاستثمار في المستقبل من خلال إنشاء مراكز ونوادي لطفل القرن الحادي والعشرين، وكذا مراكز تدريب على تكنولوجيا المعلومات

بالمحافظات قامت بتدريب أكثر من ٢٠٠ ألف شاب وطفل خلال السنوات الماضية.

ويطلب الحال للتعاون مع وزارة الشباب والصندوق الاجتماعي بالتوسع في إنشاء مراكز تدريب الشباب على تكنولوجيا المعلومات وبمعدل ٢٠٠ مركز جديد سنوياً مع الاستمرار في إنشاء نوادي طفل القرن ٢١ بمعدل ١٠٠ مركز سنوياً وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية.

* زيادة الوعي المجتمعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يستلزم التحول إلى مجتمع المعلومات ضرورة مشاركة كافة قطاعات المجتمع المصري. وتقوم مراكز المعلومات المجتمعية لخدمات الاتصالات والمعلومات بدور رئيسي في إسفادة جميع المواطنين من الخدمات التكنولوجية للاتصالات والحصول على المعلومات. ويتم إنشاء هذه المراكز بالمدن مع التركيز على المناطق الأقل تطوراً مما يساهم في تحقيق نقلة حضارية على كافة المستويات. وتهدف خطة الدولة إلى إنشاء عدد ٥٠ مركز سنوياً.

٥-٧ المحور الرابع : إقامة التحالفات مع الصناعة العالمية

تتمثل واحدة من الوسائل الرئيسية لنمو الصناعة المحلية للاتصالات والمعلومات جذب الشركات العالمية للمشاركة في مشروعات إنتاجية وخدمية بالتعاون مع صناع المعلومات في مصر. وحيث أن السوق المصري يمثل حالياً مركزاً لجذب الشركات العالمية وخاصة في مجال الاتصالات، فإن هذه الشركات يكون لديها استعداداً أفضل للاستثمار المباشر في مصر من خلال خلق كيانات ثابتة مثل مراكز الإنتاج ومراكز الهندسة والتصميم ومراكز التدريب. وتؤدي هذه المراكز إلى خلق فرص عمل للخريجين كما تساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة ورفع مستوى الجودة للصناعة المحلية.

ومن خلال فتح السوق المحلي يمكن إقامة التحالفات بين صناع المعلومات في مصر وأقرانهم في الشركات العالمية وذلك من خلال وضع ضوابط تعاقدية تؤكد

على ضرورة تعميق الصناعة المصرية عند التعاقد على مشروعات الاتصالات والمعلومات الكبرى.

٦-٢ المحور الخامس : تحديث البنية الأساسية للاتصالات

أصبحت شبكة الاتصالات هي العمود الفقري لتطوير مجتمع المعلومات كما أنها مورد رئيسي لإقامة صناعة للبرمجيات. وقد حدث تطور كبير في تكنولوجيا الاتصالات لتشمل الصوت والصورة ونقل المعلومات بسرعات كبيرة وعبر مسافات بعيدة.

وتهدف الخطة إلى إقامة أحدث شبكة للاتصالات لنقل المعلومات داخل وخارج مصر وربطها بدول العالم وبوالب ذلك تحرير صناعة الاتصالات من خلال تطوير وتحديث الشركة المصرية للاتصالات، وتفعيل دور جهاز تنظيم مرفق الاتصالات في دعم الصناعة، ومنع الاحتكار ومراقبة جودة الخدمات، وتطوير تعريف الاتصالات المحلية والدولية.

وعلى جهاز التنظيم أن يقوم بوضع خريطة متكاملة لخدمات القيمة المضافة في الاتصالات بحيث يتم دعوة الشركات لتتولى إقامة البنية المطلوبة وتشغيلها تحت إشراف الجهاز مما يساعد على نمو الصناعة وتحريرها في ظل منافسة حرة لصالح المستفيدين في قطاعات المجتمع المختلفة.

٧-٢ المحور السادس : تهيئة المناخ التشريعي لانطلاق الصناعة

ترتبط صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بعدد من التشريعات المنظمة لها والتي توفر الحماية للمبدع والمنتج والمسوق لمنتجاتها وخدماتها. ومن أهم هذه التشريعات قانون حماية الملكية الفكرية والإجراءات التي تكفل تنفيذه بكفاءة لتوفير الحماية لصانعي البرمجيات وأصحاب حقوق توزيع قواعد البيانات.

بالإضافة إلى ذلك فإن كثير من الدول التي تتنافس في جذب صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تعطي مميزات نسبية في الضرائب وفي الجمارك إلى

جانب قيام البنوك بإعطاء تسهيلات إنتمائية تتناسب مع هذه الصناعات بما تنقسم به من مخاطرة عالية مع عائد مرتفع High Risk-High Value Added

ولكي تكتمل الصورة التشريعية أمام المستثمرين ورجال الأعمال والصناعة، يجب إعداد مشروع قانون متكامل للمعلومات ومشروع قانون للاتصالات ليتواءم مع ما يتم من تطوير وتحديث للأنشطة والخدمات ومع التعريف الجديد لدور الحكومة والقطاع الخاص ومع ما يحدث من تقدم هائل في التكنولوجيا المحركة لقطاعي الاتصالات والمعلومات.

٨-٧ مشروعات الخطة القومية:

فيما يلي عرض موجز لمشروعات وبرامج الخطة القومية للاتصالات والمعلومات بكافة جوانبها بما فيها الجانب التنموي والمادي والموارد البشرية وفرص العمل المتولدة عن برامج التدريب مع بيان الاستثمارات المطلوبة والموازنات المقترحة والتوقعات الخاصة بالطلب على خدمات المعلومات والاتصالات وحجم الصاردات من برامج الحاسبات ومصادر التمويل المقترحة.

٧-٨-١ المشروعات :

الجدول رقم (٣٥)

مشروعات تنمية صناعة الاتصالات والمعلومات

م	المشروع	الأهداف	مدة التنفيذ	الجهة المسؤولة
١	تنمية صنادير البرمجيات المصرية	• إنشاء هيئة تنمية صنادير البرمجيات المصرية Egyptian S/W Export Development Organization (ESEDO) • زيادة الصنادير من البرمجيات إلى أن تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار بعد ٥ سنوات	٥ سنوات	• الوزارات المعنية • القطاع الخاص
٢	إنشاء مناطق وحضانة صنادير لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	٢-٣ مناطق جديدة مسبوياً بمناطق التمير الجديدة حضانة تضم لحد ١٠٠ شركة أنياً	٥ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات • وزارة الإسكان والتمير • الشركات العالمية
٣	تشجيع الشراكة مع الشركات العالمية	• إعداد برنامج جذب الشركات العالمية (الحوافز - المناخ - التسهيلات - الإعفاءات)	٥ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات • جمعيات رجال الأعمال
٤	تهيئة المناخ التشريعي لنمو صناعة الاتصالات والمعلومات	• إصدار قانون موحد للاتصالات • إصدار قانون موحد للمعلومات	سنتين	• وزارة الاتصالات والمعلومات • جمعيات رجال الأعمال المتخصصة
٥	تهيئة مناخ الاستثمار	• وضع حوافز للصناعة • تطبيق الإعفاءات في المناطق المخصصة • تخفيض الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات	سنتين	• وزارة الاتصالات والمعلومات • الوزارات المعنية
٦	تطوير البحوث التطبيقية للاتصالات والمعلومات	• دعوة الصناعة لتحديد مجالات البحث المطلوبة • توقيع وتنفيذ عقود للبحوث التطبيقية بين معاهد البحث والشركات العاملة	سنتين	• وزارة الاتصالات والمعلومات • وزارة الدولة للبحث العلمي

الجدول رقم (٢٦)

مشروعات خطة التنمية البشرية

م	المشروع	الأهداف	مدة التنفيذ	الجهة المسؤولة
٧	التدريب المتخصص للخريجين Professional Development Program	• إنشاء المعهد القومي لتكنولوجيا المعلومات • تخريج ٥٠٠٠ متخصص سنوياً • بتكلفة ٢٠ ألف جنيه لكل خريج	٥ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات
٨	إنشاء مراكز تدريب للشباب على تكنولوجيا المعلومات Youth IT Centers	• إنشاء أول ١٠٠ مركز قبل يونيو ٢٠٠٠ بطاقة تدريبية ١٠٠٠ شاب • أنشأ لكل مركز ٢٠٠ مركز سنوياً بتكلفة ١٠٠ ألف جنيه لكل مركز (تدريب ٢٠٠ ألف شاب سنوياً)	٣ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات • وزارة الشباب • الصندوق الاجتماعي للتنمية • رجال الأعمال
٩	إنشاء نوادي طفل القرن ٢١	• إنشاء ٢٠ مركز جديد قبل يونيو ٢٠٠٠ • ١٠٠ مركز سنوياً بتكلفة ١٠٠ ألف جنيه لكل مركز	٣ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات • مركز المعلومات • القطاع الخاص
١٠	إنشاء المراكز المجتمعية لخدمات المعلومات والاتصالات High Tech Community Centers	• ٥٠ مركز سنوياً بتكلفة ٥٠٠ ألف جنيه لكل مركز	٣ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات • وزارة التنمية المحلية • القطاع الخاص
١١	تدريب الشباب بالخارج على التكنولوجيا المتقدمة	• ٣٠٠ شاب سنوياً بتكلفة ٢٠ ألف دولار للفرد	٣ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات • الشركات العالمية
١٢	تدريب العاملين بالحكومة على تكنولوجيا المعلومات	• تدريب ٢٠ ألف موظف سنوياً بتكلفة ١٠ ألف جنيه للفرد	٣ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات • وزارة التعليم العالي • المجلس الأعلى للجامعات • الشركات المصرية والأجنبية
١٣	تطوير محتوى التعليم الجامعي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	• تطوير المحتوى التعليمي في الكليات المختارة : الهندسة، العلوم، كلية الحاسبات والمعلومات	٤ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات • وزارة التنمية الإدارية

وسوف ينتج من مشروعات التنمية البشرية بطبيعة الحال فرص عمل للعمالة عالية المهارة ومتوسطة المهارة في مجال المعلومات. يبين ذلك التوقعات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (٣٧)

برامج إعداد قوة العمل المطلوبة (عدد فرص العمل المتوقعة)

المنطقة	عمالة عالية المهارة (مبرمجين - مصممين - مدربين)	عمالة متوسطة المهارة (مخلي بيئات - إخصائي معلومات)
١٩٩٩	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
٢٠٠١	١٥٠٠٠	٨٠٠٠٠
٢٠٠٢	٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
٢٠٠٣	٢٥٠٠٠	١٨٠٠٠٠
٢٠٠٤	٣٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
٢٠٠٥	٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠٠
٢٠٠٦	٤٢٠٠٠	٣٦٠٠٠٠
٢٠٠٧	٥٠٠٠٠	٤٣٠٠٠٠
٢٠٠٨	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
٢٠٠٩	٧٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠

الجدول رقم (٢٨)
مشروعات البنية الأساسية للاتصالات

م	المشروع	الأهداف	مدة التنفيذ	الجهة المسؤولة
١٤	المشروع المتكامل لتطوير شبكة الاتصالات.	<ul style="list-style-type: none"> وضع الخطة الاستراتيجية للشبكة. تحديد إطار التنفيذ (BOO). طرح مشروعات الشبكة المتكاملة للتنفيذ والإدارة بواسطة القطاع الخاص. 	٣ سنوات	<ul style="list-style-type: none"> وزارة الاتصالات والمعلومات. شركات القطاع الخاص.
١٥	تطوير أداء جهاز تنظيم مرفق الاتصالات.	<ul style="list-style-type: none"> وضع الإطار التنظيمي وإعداد الكوادر. وضع معايير تقييم الأداء وإنشاء الأجهزة اللازمة لمراقبة الجودة. تنفيذ المشروعات التجريبية للتكنولوجيا المستحثة والخدمات الجديدة تمهيداً لطرحها. 	٣ سنوات	<ul style="list-style-type: none"> وزارة الاتصالات والمعلومات. الخبرات الأجنبية.
١٦	الإطار المتكامل لخدمات وتعرفة الاتصالات	<ul style="list-style-type: none"> تخفيض تعريفات نقل المعلومات. تخفيض تعريفات الاتصالات الدولية. وضع وتنفيذ إجراءات التوفيق مع اتفاقيات التجارة العالمية. عدد الاتفاقيات الدولية لصالح قطاع الاتصالات في مصر. 	٣ سنوات	<ul style="list-style-type: none"> وزارة الاتصالات والمعلومات.

الجدول رقم (٣٩)

مشروعات البنية المعلوماتية وزيادة الطلب المحلي للاتصالات - مشروعات قومية تشرف

وزارة الاتصالات والمعلومات على تنفيذها

م	المشروع	الأهداف	مدة للتنفيذ	الجهة المسؤولة
١٧	الرقم القومي	طرح مشروعات للتنفيذ بواسطة القطاع الخاص بجهات الدولة للإستفادة من الرقم القومي : الضرائب - العدل - التأمينات - الداخلية - التجنيد - الصحة	٥ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات • وزارة الداخلية • القطاع الخاص
١٨	مشروع السجل العيني	• طرح مشروعات لتطوير لكل من: - لشهر العقاري - هيئة المساحة - الضرائب العقارية	٦ سنوات	• وزارة العدل • وزارة الأشغال المائية • وزارة المالية • القطاع الخاص
١٩	شبكة معلومات الخدمات الحكومية Government-on-Line	• تقديم الخدمات الحكومية من خلال شبكة الإنترنت بمعدل ٢ خدمة جديدة كل عام	٥ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات بالتنسيق مع جميع لوزارات
٢٠	التجارة الإلكترونية	• وضع خطط لإدخال التجارة الإلكترونية في المشتريات الإلكترونية والقطاع المصرفي والجمارك والضرائب • وضع خطة لإنشاء الشبكة المصرية للتجارة الإلكترونية • إنشاء هيئة تنظيم وإقرار المعاملات المالية	٣ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات • جهات الدولة المعنية بالتجارة الداخلية والخارجية والسياحة • قطاع الأعمال الصناعي والتجاري • البنوك
٢١	إنشاء وحدة الدعم الفني ومتابعة المشروعات القومية	• إعداد الخطط القطاعية بكل وزارة • طرح مشروعات المعلومات بكل وزارة ومتابعة تنفيذها	٥ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات
٢٢	تطوير الهيئة القومية للبريد	• ميكة ٢٠٠ مكتب سنوياً	٥ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات
٢٣	المشروع القومي لتوثيق التراث الحضاري والطبيعي	• وضع خطة قومية لتوثيق التراث الحضاري والطبيعي • إنشاء مركز قومي لتوثيق التراث الحضاري والطبيعي	٣ سنوات	• وزارة الاتصالات والمعلومات • وزارة الثقافة • المجلس الأعلى للآثار • وزارات البيئة والصناعة والبتترول والزراعة والسياحة

الجدول رقم (٤٠)

مشروعات البنية المعلوماتية وزيادة الطلب المحلي للاتصالات - مشروعات قطاعية تتبع
وزارة الاتصالات والمعلومات تنفيذها مع الوزارات المختلفة

المخرجات	المشروع	الوزارة
	<ul style="list-style-type: none"> • التوسع في إدخال الحاسبات والإنترنت بالمدارس • تدريب المدرسين على تكنولوجيا المعلومات • تطوير برمجيات للتعليم 	التربية والتعليم
	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير مكاتب السجل للمني • تطوير أقسام للشرطة 	الدخلية
	<ul style="list-style-type: none"> • شبكة المعلومات الصحية للمواطنين • تطوير نظم معلومات المستشفيات 	الصحة
يتم تنفيذها بالاشتراك مع الوزارات	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير المحاكم • تطوير مكاتب التوثيق بالشهر العقاري 	العدل
	<ul style="list-style-type: none"> • شبكة المعلومات والخدمات السياحية 	السياحة
	<ul style="list-style-type: none"> • مشروع للتنمية المحلية للمعلومات بالمحافظات 	الإدارة المحلية
	<ul style="list-style-type: none"> • مشروع نظام معلومات الضريبة العامة على الدخل • مشروع نظام معلومات ضريبة المبيعات 	المالية
	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير شبكة الجامعات المصرية • تطوير شبكة ومراكز ومعاهد البحوث 	التعليم العالي والبحث العلمي

٧-٨-٢ الاستثمارات المطلوبة:

وأحجام الطلب والصادرات وتعرضها الجداول من رقم (٤١) حتى (٤٣)

الجدول رقم (٤١)

ملخص الموازنات الإستثمارية للخطة القومية للاتصالات والمعلومات (بالآلف جنيه)

٠٢/٠١	٠١/٠٠	٠٠/٩٩	المشروعات
٤٠٥٠٠	٤٠٩٥٠	١٥٠٠	مشروعات تنمية صناعة الصادرات والمعلومات
١٩٥٢٥٠	١٩٥٢٥٠	١٥٧٠٠	مشروعات التنمية البشرية
٢٨٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٠٠٠	مشروعات تنمية البنية الأساسية للاتصالات
٢٧٤٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	٣٧٥٠	مشروعات تنمية البنية المعلوماتية وزيادة الطلب المحلي
٥٣٧٠٧٥٠	٥١٤٠٢٠٠	٢٣٩٥٠	الإجمالي

الجدول رقم (٤٢)

حجم الطلب المتوقع سنوياً على المعلومات والاتصالات (بالمليون دولار)

السنة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معلومات	٥٠	١٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٨٠٠	١٢٠٠	١٨٠٠	٢٤٠٠	٣٢٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠
اتصالات	٥٠٠	٦٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٣٠٠	١٦٠٠	٢٠٠٠	٢٤٠٠	٣٢٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠
إجمالي	٥٥٠	٧٠٠	٩٥٠	١٤٠٠	٢١٠٠	٢٨٠٠	٣٨٠٠	٤٨٠٠	٦٤٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠

الجدول رقم (٤٣)

حجم الصادرات المستهدف من برامج على الحاسبات (بمليون دولار)

السنة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
للبرامج	١٥	٥٠	١٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٩٠٠	١٢٠٠	١٦٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠

٧-٣ أسلوب التمويل :

تبلغ الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ الخطة ٢٤ مليون جنيه خلال العام المالي ٩٩/٢٠٠٠، ١٤ مليون جنيه لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٣٧ مليون جنيه لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١. ومن المنتظر أن يتم تمويل هذه الاستثمارات من المصادر التالية:

* الموازنة الاستثمارية للدولة :

تقوم الدولة بتوفير جزء من الاستثمارات المطلوبة وتوجه بالدرجة الأولى إلى مشروعات تنمية الكوادر البشرية ومشروعات تكنولوجيا المعلومات بالحكومة والتي تساهم في زيادة الطلب المحلي لصالح تنمية الصناعات التكنولوجية المتقدمة.

* القطاع الخاص :

يقوم القطاع الخاص بدور أساسي في دعم مشروعات التدريب، كما يقوم بالاستثمار المباشر في تنمية البنية الأساسية للاتصالات من خلال الحصول على تراخيص بذلك من جهاز تنظيم مرفق الاتصالات. وتبدي الشركات العالمية استعدادا كبيرا لدعم الصناعة المحلية وتعميقها من خلال إنشاء مراكز التصميم ومراكز الجودة إلى جانب مراكز إنتاج البرمجيات ومراكز التدريب. وسيتم اشتراط أن يتم إعادة استثمار جزء من عائد نشاط الشركات العالمية في تنمية الصناعة المحلية.

* الصناديق الحكومية :

أنشأت الحكومة العديد من الصناديق التي يمكن أن تساهم في مشروعات البنية المعلوماتية وتنمية السوق المحلي ومنها صندوق الرقم القومي وصندوق السجل العيني وصندوق أبنية المحاكم بوزارة العدل وغيرها من الصناديق بالوزارات والهيئات والتي يمكن أن تخصص جزءاً من استثماراتها لتحسين الخدمات ورفع كفاءة العمل الإداري.

• الصناديق الخاصة :

يوجد نوعان من آليات التمويل الخاصة المطلوب إنشاؤها لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي:

- صندوق تنموي (Industry Development Fund) يساهم فيه القطاع الخاص والحكومة بغرض إنشاء الكيانات المطلوبة لدعم الصناعة مثل هيئة تنمية صادرات البرمجيات وهيئة التصديق لمعاملات التجارة الالكترونية. كما يساهم الصندوق في الحضانات التكنولوجية وبرامج التدريب.
- صندوق تمويل رؤوس الأموال المغامرة (Venture Capital Fund) وتساهم فيه هيئات التمويل المتخصصة طبقاً للآليات المتبعة في هذه الصناديق.

٩-٢ الخلاصة :

إن محاور العمل بالخطة القومية للاتصالات التي تهدف إلى تحقيق طفرة في الصناعة والتصدير وفرص عمل للشباب هي خطة طموحة بلا شك. وتحتوي الخطة على العديد من المشروعات التي تولكب متطلبات تنمية صناعة الاتصالات والمعلومات، والتنمية البشرية، وتطور البنية الأساسية للاتصالات والمعلوماتية، وزيادة الطلب المحلي. ولكن تنقص هذه الخطة دراسة جدوي إقتصادية للمشاريع أو تحديد أولويات لها كي تكون قابلة للتنفيذ. فهناك تشابكات في الخطة بين وزارة الاتصالات والمعلومات وبقية الوزارات المعنية. ويحتاج الأمر إلى تشريع لتحديد كيفية التعامل وتحديد المسؤوليات. وكان يجب قبل تحديد هذه الخطة عمل حصر كامل لمتطلبات السوق حالياً ومستقبلاً في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة آخذين في الاعتبار الموارد الحقيقية لتمويل المشاريع (محلياً - منح - قروض) مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية لقطاعات المجتمع المصري لتقديم خدمات حقيقية نقيد المواطنين.

ويجب تقسيم استراتيجيات العمل في الخطة إلى ثلاث مراحل رئيسية. مرحلة قصيرة الأجل (من ١ حتى ٣ سنوات) ومرحلة متوسطة المدى (حتى ٥ سنوات) ومرحلة طويلة الأجل (من ٢٠ إلى ٣٠ سنة). مع الربط بين تلك الاستراتيجيات

واستراتيجيات المشاريع التي بدأ التنفيذ بها في هذا الاتجاه حيث يلاحظ مثلاً أن خطة تدريب وزارة التربية والتعليم لا ترتبط بالخطة القومية للاتصالات، وأن تحديث قطاع البريد في الخطة لا يشير من قريب أو بعيد إلى ما تقوم به هيئة البريد في الوقت الحاضر. فهناك فجوة في تحديد المتطلبات وبالتالي التكاليف والاستثمارات. والتنسيق بين الوزارات والهيئات التي تستخدم خدمات الاتصالات والمعلومات غير واضح وهو أمر حيوي يجب معالجته في سبيل إنجاح الخطة القومية للاتصالات والمعلومات، وعلى سبيل المثال فإن إزدواجية مشاريع شبكات نقل المعلومات وخدمات الصوت والصورة تتجلى واضحة في قيام شبكات منفصلة خاصة بكل من الجامعات، وقطاع البترول، وأكاديمية البحث العلمي، ووزارة التربية والتعليم، والبنوك، وشركات المقاولات. وهذه الطريقة غير اقتصادية ولا تحقق الاستخدام الأمثل في الأداء للخدمات. وما ذكر من إقامة التحالفات مع الشركات العالمية كان يجب أن يكون مقروناً بعمل تنسيق عربي في مجال الاتصالات والمعلومات لا سيما في إنتاج المكونات.

وبالرغم من ذلك فإننا نرى أنه في حالة منح التراخيص لشركات خاصة قوية في مجال الاتصالات والمعلومات، ودخول القطاع الخاص في الاستثمار، وتطور أداء جهاز تنظيم مرفق الاتصالات، وظهور قانون الاتصالات الموحد، فإنه سوف تتلاشى كثير من هذه السلبيات. ويؤكد ذلك خبرات الدول الأخرى في هذا المجال.

الفصل الثامن

حول سيناريوهات المستقبل محل اهتمام مشروع مصر ٢٠٢٠

حول سيناريوهات المستقبل محل اهتمام مشروع مصر ٢٠٢٠

٨-١ مقدمة :

حددت الورقة الثانية من أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠ التي صدرت تحت العنوان "بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠" سيناريوهات مطروحة في ساحة العمل الوطني كما يلي:

• سيناريو مرجعي أو اتجاهي يعبر عن المحافظة على الاتجاهات العامة الراهنة وبما يؤدي إلى استمرار واستقرار المجرى الرئيسي لحركة المجتمع نحو المستقبل. ومن أهم خصائص هذا السيناريو:

١. التسليم بالعولمة وزيادة معدلات الخصخصة والاعتماد بدرجة كبيرة على القطاع الخاص وآليات السوق في التنمية.

٢. قصر دور الدولة على تنمية البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية وبقدر محدود من الاستثمارات (لترشيد الإنفاق والحفاظ على الموازنة العامة).

٣. الاعتماد المتزايد على نقل التكنولوجيا، وبالتالي زيادة التبعية التكنولوجية والعلمية للخارج.

٤. تشتت الموارد على جبهة واسعة دون إبراز أولويات واضحة والتركيز على المشاريع مرتفعة التكلفة مصحوباً بمستوى مرتفع لإهدار الموارد الطبيعية.

- ثلاثة سيناريوهات تدعى بالسيناريوهات الابتكارية في عنصر أو أكثر من العناصر الحاكمة لحركة المجتمع وهي:

أ - سيناريو "الدولة الإسلامية"

ويعتمد على شرعية الحكم والقيم التي يسعى إلى بثها في المجتمع من منطلق أن "الإسلام هو الحل" وأن الرجوع إلى الأصول (الكتاب والفقه) هو خير وسيلة إلى مستقبل أفضل.

ومن أهم خصائص هذا السيناريو :

- رفض الحضارة والأساليب الغربية وعدم الاندماج في العولمة والاتفاقيات الدولية المكرمة لها.
- عدم تبني سياسة للحد من النمو السكاني، ومن ثم قد تتراجع جهود تنظيم الأسرة بعض الشيء.
- الدعوة إلى مراعاة العدالة الاجتماعية من خلال إعطاء أولوية خاصة لإشباع الحاجات الأساسية ومن خلال صور مختلفة للتكافل الاجتماعي.
- بذل جهد كبير في استخلاص دروس من التراث ومن الممارسات الإسلامية لتوجيه البحث العلمي والتطوير إلى مجالات مشجعة على الاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية.
- سيطرة كاملة على التعليم دون قدرة حقيقية على تطويره جنرياً.

ب - سيناريو "الرأسمالية الجديدة"

- ويسعى إلى أن يجعل مصر نمراً على النيل أسوة بالنمور الآسيوية التي حققت من قبل بعض التقدم. ومن أهم خصائص هذا السيناريو:
- السير في تيار العولمة.
- إحداث طفرة كبيرة في منظومة التعليم وقطاع البحث العلمي والتكنولوجيا ونقل واستيعاب وتطوير التكنولوجيا الوافدة مع مشاركة من القطاع الخاص.
- تبني برامج خفض معدل النمو السكاني وتنظيم الأسرة.

- تتولي الدولة في هذا السيناريو مشروعات البنية الأساسية والمشروعات ذات الطابع الاستراتيجي وغيرها مما يعتقد أن القطاع الخاص غير قادر على إقامته، أو مما ترى أن إعتبرات الأمن القومي تحبذ وجوده فسي يد الدولة.

- لا تلقى قضية الفقر وعدالة التوزيع اهتماماً يذكر في بداية هذا السيناريو.
- من المتوقع أن يتطور قطاع أعمال جيد للاستثمار وكأساس للمساعدة فسي إيجاد مزايا تنافسية لبعض المنتجات المصرية والحصول على إنجازات بأسرع وقت ممكن.

ج - سيناريو "الاشتراكية الجديدة"

ويعتمد على تقديم مشروع اشتراكي جديد بالاستناد إلى الدروس المستفادة من الخبرات السابقة في بناء الاشتراكية. ومن أهم خصائص هذا السيناريو:

- يقع على الدولة العبء الأكبر في رعاية وتنظيم وتمويل النهضة العلمية والتكنولوجية، وكذلك في وضع الضوابط على نقل التكنولوجيا (وبخاصة من زاوية تشغيل العمالة واستهلاك الطاقة وتلوث البيئة).
- تركز السياسات السكانية على إعادة توزيع السكان جغرافياً لا على الحد من النمو السكاني، وذلك باعتبار أن ديناميكيات خفض الخصوبة قد اكتسبت قوة دفع ذاتية.
- يرفض هذا السيناريو الانصياع للعولمة ومن ثم يرفض الانفتاح غير المتكافئ على الأسواق الخارجية، مثلما يرفض تحرير الاقتصاد وإطلاق قوى السوق.
- القضاء على الفقر من الأمور التي تحظى بأولوية كبرى في هذا السيناريو.
- تنوع أشكال ملكية وسائل الإنتاج يشتمل على صور متعددة للملكية الاجتماعية ولا ينحصر في القطاع العام التقليدي.
- تركز التنمية على تعميق التصنيع من خلال المزج بين التخطيط وآليات السوق.

- سيناريو خامس وأخير يعبر عن مزج بين السيناريوهات الأخرى وهو:

سيناريو "التآزر الاجتماعي" أو "السيناريو الشعبي"

ويعبر عن حل وسط يمكن أن تلتف حوله قطاعات عريضة من الشعب. ومن أهم خصائص هذا السيناريو:

- دمج البعدين الاقتصادي والاجتماعي ، أو بمعنى أدق بروز البعد الاجتماعي واحتلاله مكانه مرموقة إلى جانب البعد الاقتصادي.
- الاعتماد على التمثيل الشعبي والمشاركة الشعبية الواسعة لكل الطبقات والفئات والقطاعات في الأجهزة التشريعية والتنفيذية وأجهزة الحكم المحلي.
- اهتمام أكبر بترشيد عمليات نقل التكنولوجيا ، وبخاصة مراعاة اعتبارات زيادة فرص العمل وتخفيض استهلاك الطاقة.
- الحد من معدل النمو السكاني.
- التحفظ على الانفتاح وحرية السوق، ومن ثم إبطاء حركة الاقتصاد المصري نحو التحرير وفتح الأسواق والارتباط بالشركات المتعددة الجنسيات.
- التركيز على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على الذات.
- وضع سياسات وبرامج للحد من الاستهلاك تتطوي على الاعتدال لا على للتكشف.
- الاهتمام بالمجالات الإنتاجية والابتعاد عن المجالات الطفيلية.
- الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وإشباع الحاجات الأساسية مع برامج قوية لمكافحة الفقر.

٨-٢ الاتصالات والمعلومات في ظل السيناريوهات محل الاهتمام :

إن للتنبؤ بقطاع الاتصالات والمعلومات موضوع الدراسة والبحث الحالي في ظل السيناريوهات الخمسة محل الاهتمام في مشروع مصر ٢٠٢٠ ليس أمراً سهلاً المنال، فهناك رغبة للأخذ بكل ما هو جديد ومستحدث في هذا المجال ولكن قدرة

السيناريوهات على تنفيذ ذلك تختلف من سيناريو إلى آخر، وأيضاً تختلف القدرة على تدريب العناصر البشرية وتوفير الموارد المالية وتحديد الأولويات والاختيارات وتقدير المنافع.

وبناء على ذلك فإن أي نظام اجتماعي يقود أي سيناريو من السيناريوهات المقدمة في مشروع ٢٠٢٠ سوف يجلبه بتشابكات وردود أفعال تؤثر بطبيعة الحال على دخول التكنولوجيات الجديدة إلى المجتمعات.

وكما سبق أن ذكرنا في الباب السادس فإن استخدام أساليب النمذجة الديناميكية في تحليل السيناريوهات محل الاهتمام سوف يكون مكلفاً للغاية ولن تسعفنا المعلومات والإحصاءات المتاحة في هذا الشأن. ولذلك سوف نقوم باستخدام أسلوب "التحليل الوصفي" معتمدين على خبراتنا في مجال الاتصالات والمعلومات. ثم استخدام المؤشرات الرقمية العالمية المستخدمة في هذا المجال وذلك بما يتلاءم مع ظروف العمل في مشروع ٢٠٢٠.

السيناريو المرجعي :

١. يتبنى أسلوب الحكم في هذا السيناريو سياسة الإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاديات القطاع الخاص الذي يتأثر بعوامل السوق وآلياته. مع الاستمرار في زيادة عمليات الخصخصة. وحصر دور للدولة على تنمية البنية الأساسية ودعم بعض الخدمات الاجتماعية. مع زيادة الاعتماد على الخارج بهدف الحصول على القروض والمنح. ولكن الرؤية الشاملة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ستظل غير واضحة على المساحة الوطنية. ولا نتوقع الانتهاء من الإصلاح الاقتصادي أو الاجتماعي حسب ما هو مخطط له طوال مدة عمل السيناريو.

٢. نتوقع بعد مدة لن تتجاوز خمس سنوات تصفية كاملة للقطاع العام وسوف يقتصر نشاط ودور وزارة الاتصالات والمعلومات على العمل مع هيئة البريد والمعهد القومي للاتصالات وجهاز مرفق تنظيم الاتصالات وسيكون دور الوزارة محدداً في نشر البيانات والإحصائيات بالإضافة إلى الدور الرقابي واقتراح القوانين والتشريعات التي تضمن جودة أداء قطاع الاتصالات

والمعلومات دون الدخول في عمليات الإنتاج أو التصنيع أو المساهمة في العملية التكنولوجية للمشروعات.

٣. تقوم وزارة الاتصالات والمعلومات بعمل خطة قومية لهذا القطاع وذلك شاملاً محاور العمل والمشروعات والاستثمارات ومصادر التمويل، ونتوقع نجاحاً محدوداً في هذه الخطة طوال مدة عمل السيناريو نظراً لافتقار الخطة إلى جدوي اقتصادية أو جدولة في خطوات التنفيذ. وسوف يكون النجاح المحدود أساساً في مجال تدريب العمالة المطلوبة لأنشطة المعلومات وتطوير صناعة البرمجيات وتنشيط التدريب على التكنولوجيات الجديدة.

٤. لا نتوقع لوزارة البحث العلمي والتكنولوجيا نجاحاً ملحوظاً في تنشيط مجال المعلومات والاتصالات نظراً لعدم توافر الإمكانيات المادية المتاحة مع عدم حماس المستخدمين للمشاركة في تنشيط عمليات البحوث والتطوير.

٥. نتوقع إقامة تحالفات عربية لإقامة شبكة عربية مشتركة في الاتصالات والمعلومات بمساعدة جامعة الدول العربية ولكن لا نطمئن إلى نجاحها.

٦. نتوقع في بداية السيناريو زيادة في نشاط المستثمرين الأجانب في مشاركة المستثمرين المصريين في إقامة المشاريع في الاتصالات وشبكات الخدمة المضافة والاتصالات الفضائية والاتصالات اللاسلكية والاتصالات عبر الألياف الضوئية لتطبيقات نقل البيانات وخدمة الإنترنت. وسوف يقل هذا النشاط في الفترة الأخيرة من السيناريو. وستظل تبعية التصنيع إلى الخارج وسيظل الاعتماد على نقل التكنولوجيا أكثر من تطويرها وتصنيعها بالرغم من إنتاج بعض المعدات مثل أجهزة المنتزعات ولزيادة نشاط جميع الحاسبات.

٧. نتوقع في هذا السيناريو نجاحاً ملحوظاً في التشريعات المتخصصة في تنظيم قطاع الاتصالات بعد صدور قانون الاتصالات الموحد وموافقة مجلس الشعب عليه. وسوف تحدد التشريعات طريقة التعامل في السوق ولا نتوقع نجاحاً في إصدار قانون تشريعي خاص بالمعلومات.

٨. يهدف السيناريو إلى الوصول بالكفاءة التليفونية من الوضع الحالي ١٠% إلى ٢٠%، وأن تصل في المدن إلى ٣٠% أو ٤٠%، حتى تكون كالعالم المتطور خلال العمر الافتراضي للسيناريو. ونتوقع أن تظل الزيادة السنوية في عدد الخطوط بواقع ٧٨٠٠ ألف خط سنوياً حتى عام ٢٠٠٥ وبعدها سوف يؤثر التليفون المحمول على معدل نمو التليفون الثابت ليستقر عند ١٢%.

٩. نتوقع أن تتطور الخدمة في الريف من النظام النصف آلي إلى الخدمة الآلية. ونتوقع أن تكون هناك شركة ثالثة لخدمة التليفون المحمول بالمشاركة مع القطاع الخاص. ونتوقع أن يزيد عدد المستخدمين للتليفون المحمول عن المستخدمين للتليفون الثابت في منتصف مدة السيناريو.

١٠. نتوقع أن يكون هناك نمو بطيء في خدمات الاتصالات الحديثة والمنتشرة في العالم المتمدين مثل التعليم عن بعد والطب عن بعد والعمل عن بعد. أخذين في الاعتبار أن هذه الخدمات مكلفة للغاية ولا يتم استخدامها الاستخدام الأمثل في مصر. مثال ذلك شبكة المؤتمرات في وزارة التربية والتعليم التي لا تستخدم إلا بمعدل عدة ساعات شهرياً رغم أن تكلفة الاشتراك السنوي في الخطوط فقط تقدر بملايين الجنيهات.

١١. نتوقع أن تنضم مصر إلى اتفاقية التجارة العالمية في الخدمات (قطاع الاتصالات) في السنوات الأولى من السيناريو. وسوف لا يكون ذلك في صالح خدمة الجماهير نظراً لعدم توافر المناخ المناسب للمنافسة في مجال الاتصالات والمعلومات.

١٢. نتوقع نجاحاً محدوداً لوزارة الاتصالات والمعلومات في توسيع نطاق الاتصال بمصادر المعلومات الخارجية وللداخلية إلا أن هذا النجاح لن يساعد كثيراً في تقليل الفجوة المعلوماتية والمعرفية بين مصر والعالم المتقدم وذلك لافتقار الخطة القومية للمعلومات إلى وسائل تنفيذية فعالة، وللارتفاع النسبي في تكلفة الحصول على الكمبيوتر الشخصي والاشتراك في شبكة معلومات الإنترنت، وارتفاع فئات المحاسبة على وقت الاتصال للتعامل مع الشبكة، وذلك مقارنة بالانخفاض الملحوظ لمتوسط دخل الفرد.

١٣. مع تزايد الاتجاه إلى اقتصاديات القطاع الخاص دون مراعاة البعد الاجتماعي نتوقع ازدياد نسبة البطالة من إجمالي قوة العمل وتدهور أوضاع سوق العمل في مصر. وسوف يمثل ذلك فتيلة موقوتة في قلب المجتمع المصري وخاصة مع انتشار الفقر وازدياد ثروات الأغنياء تضخماً على قلتهم واتساع الفجوة بينهم وبين باقي فئات المجتمع مما سوف يزيد من نقشي ظاهرة الانحراف وازدياد الفساد.

١٤. نتوقع على المستوي الاجتماعي استمرار الأمية على مستويات عالية وانخفاض مستويات التعليم وانتشار أمراض سوء التغذية ونفاقم أزمة السكان.

١٥. نتوقع أن يستمر التخطيط بين الاتجاه المعلن في تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وبين ما يجري فعلاً على أرض الواقع من ظروف سياسية واجتماعية طارئة لرأس المال باستثناء بعض نواحي الاستثمار سريع العائد أو التي تقوم على قروض محلية أو ضمانات حكومية.

١٦. إن عمليات القرصنة التي تتم لبرامج الكمبيوتر في السوق المصرية سوف تؤدي إلى العديد من المظاهر السلبية والتي تؤثر على هذه الصناعة. وفي المقدمة نمو هذه الصناعة بما يؤثر على الاقتصاد الوطني والتصدير وأحجام المستثمرين عن المشاركة في هذه الصناعة باعتبار أنها عالية المخاطر وخاصة من جانب البنوك والجهات التمويلية، وكذلك إحجام المواطنين عن التخصص في مجال صناعة البرمجيات نتيجة لبضعف العائد وارتفاع عنصر المخاطر. بالإضافة إلى أن ضعف صناعة البرمجيات يؤثر على تطوير جميع جوانب الحياة في المجتمع من تعليم وثقافة وصناعة وتجارة.

١٧. إن التأثيرات المدمرة لجرائم الإرهاب للمعلوماتي والخسائر التي يمكن أن تترتب عليها لا تقتصر على انتشار الفيروسات مثل "I Love YOU" والتي نتج عنها خسائر مادية هائلة ولكن الأمر لا يكون مبالغاً فيه إذا ما وصلنا إلى حالة "القتل عبر الإنترنت" أو الإرهاب المعلوماتي وذلك من خلال الدخول على برامج مصانع أو محطات كهرباء للضغط على أحد مفاتيحها لتفجيرها أو الدخول على

برامج مستشفيات للعبث بها فيقتل مئات المرضى. ولذلك يتوقع إنشاء جهاز شرطي متخصص في الإرهاب للمعلوماتية.

١٨. يفترض في هذا السيناريو أن يكون النمو السكاني نمواً معتدلاً بمعدل ١,٥٥% حتي عام ٢٠٢٠ وبذلك سيصل عدد سكان مصر في عام ٢٠٢٠ حوالي ٨٩ مليون نسمة. ومن المتوقع زيادة نسبة السكان في المناطق الحضرية إلى ٦٣% في عام ٢٠٢٠ مقارنة بحوالي ٤٥% عام ١٩٩٥، مع ارتفاع معدلات الهجرة إليها من المناطق الريفية. وذلك يتطلب وضع خطط اتصالية دقيقة لمجابهة متطلبات الخدمات التليفونية في الحضر.

١٩. بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي نتوقع أن يزداد بنسبة ٨,٥% حتي عام ٢٠٢٠ ليصل إلى نحو ٢٨٨ مليار دولار في ٢٠٢٠ وستكون مكوناته هي نفس المكونات الحالية. ٢٠% زراعة، ٣٠% صناعة، ٥٠% خدمات.

سيناريو الدولة الإسلامية :

١. نتوقع عدم استمراره في غضون سنوات قليلة من بدايته ونتوقع انقسامات داخلية حادة بين التيارات الإسلامية نفسها واشتعال الفتنة بين بعضها البعض وبينهم وبين القوي للرأسمالية الأخرى.

٢. نتوقع أن لا يحظى هذا السيناريو بتعاطف للرأي العالمي مما يؤدي إلى ردود أفعال تتراوح بين المقاطعة والحصار. وإمكانية الاختراق من الخارج والداخل للإثارة الطائفية وقد تصطدم القوى القائدة بحاجز قوى يتعذر عبوره.

٣. نتوقع أن تزيد الرقابة ووضع القيود على التكنولوجيات الجديدة حيث على سبيل المثال سوف يجد الإنترنت واستخدمه معارضة شديدة.

٤. نتوقع عدم تبني سياسة للحد من النمو السكاني وبالتالي يتم تراجع جهود تنظيم الأسرة ويزيد عدد السكان مما يضيف أعباء كبيرة لإشباع الحاجات الأساسية وإيجاد صور مناسبة للتكافل الاجتماعي. ونتوقع أن يزداد عدد سكان مصر بمتوسط ١,٢% سنوياً حتي عام ٢٠٢٠ ليصبح عدد السكان قرابة ٩٩ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠. وسوف يكون النمو السكاني في المناطق الحضرية بطيئاً

بمتوسط ١% تقريباً حتى عام ٢٠٢٠ بسبب الحرص على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الريف وما ينتج عنه من تقليل الهجرة من الريف إلى المدينة.

٥. نتوقع بذل جهد كبير لتوجيه البحث العلمي والتطوير إلى مجالات تقيد الاقتصاد عن طريق استخدام الموارد الطبيعية مما سوف يؤدي إلى ظهور عدد من المشروعات الصغيرة التي قد تشكل قطاع أعمال ناجح.

٦. نتوقع رفض الحضارة والأساليب الغربية وعدم الاندماج في العولمة والاتفاقات الدولية. كما نتوقع فشل كثير من المشاريع الاستراتيجية في قطاع الاتصالات والمعلومات التي تقوم بها الحكومة تحت ضغوط أجنبية مناوئة للنظام الإسلامي.

٧. نتوقع التركيز على مشاكل وقضايا مثل قضايا المرأة والفقر والبطالة والتعليم مما يؤدي إلى تشابكات معقدة وتؤدي في النهاية إلى عدم القدرة الحقيقية على توجيه حركة هذا السيناريو.

٨. نتوقع أن تتغير مفاهيم وبرامج الإعلام عن طريق الراديو والتلفزيون للمناطق الريفية والحضرية لتتضمن مع المعايير الإسلامية.

٩. نتوقع أن يكون هناك صعوبة في إدارة هذا السيناريو لصعوبة الفصل بين المבלطة السياسية والسلطة الدينية لفقهاء النخبة وهواة الفتوى مما يؤدي إلى إهيار الدولة الإسلامية أسوة بما تم مع الدول الشيوعية التي إنهارت.

١٠. نتوقع نمواً طفيفاً في مجال المعلومات نظراً لصدور تشريعات تقيد حركة الحصول على المعلومات وعلى وجه الخصوص من على صفحات الإنترنت ذات الطبيعة الخاصة والتي لا تناسب طابع النخبة الإسلامية.

١١. نتوقع عدم إتاحة مجال واسع للمشاركة الشعبية في ظل السيناريو الإسلامي.

١٢. نتوقع أن يحد السيناريو الإسلامي من حرية تملك الأفراد لمصادر الإنتاج. وسوف يكون ذلك قاصراً على الدولة لضمان وضع ثمارها في خدمة الناس. وذلك بالرغم من أن الدين الإسلامي يقر الملكية الخاصة وآليات السوق وما

يتحدث به كثير من الفقهاء عن اشتراكية الإسلام ورأسماليته. وسوف يصبح بالتالي حق الاستغلال والاستثمار في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات والتعدين مثلا ليس حقا مطلقا وإنما هو حق مقيد بحدود حاجة المستثمر وبالقدر الذي يكفي به هذه الحاجة.

١٣. نتوقع أن لا يمنع النظام الإسلامي الاستثمار الأجنبي وسوف يسمح به في الشركات المساهمة بحد أقصى ٤٩% من رأس المال المنفوع. وسوف تحدد الحكومة الإسلامية نسبة المساهمة في حدود الحد الأقصى طبقا لأوضاع كل مشروع وأهميته وذلك نقدا أو عينا بمصانع أو معدات أو بحق معرفة.

١٤. نتوقع أن يكون معدل النمو السنوي للنتاج القومي الإجمالي في حدود ٥% حتي عام ٢٠٢٠ لانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونتوقع أن تكون مكونات الناتج المحلي الإجمالي مختلفة عن السيناريو المرجعي حيث سوف تزداد نسبة الزراعة والصناعة ونقل نسبة الخدمات لتصل إلى ٢٥% زراعة، ٣٤% صناعة، ٤١% خدمات في عام ٢٠٢٠.

سيناريو "الرأسمالية الجديدة":

نحن نتفق مع ما جاء في الورقة الرابعة الصادرة تحت العنوان "الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠" الصادرة في إطار مشروع مصر ٢٠٢٠ بخصوص الدولة الرأسمالية من أن الفرد هو الحقيقة الاجتماعية التي تعلو فوق الدولة، وأن العقلانية والتتوير هي الأسس الجوهرية في هذا السيناريو، وأن قضية البعد الاجتماعي - الفقر وعدالة التوزيع - لا تلقى اهتماما محسوسا في البداية. وأن متغيرات هذا السيناريو سوف تكون مرتفعة في مستوى التعليم وارتفاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتحسين القدرة التنافسية. ولذلك فإننا نرجح استمرارية هذا السيناريو ونتوقع أن تكون الصورة العامة لقطاع الاتصالات والمعلومات على النحو التالي:

١. نتوقع للتعبيل بفكرة تعظيم شبكات الاتصالات وتقوية البنية الأساسية لنقل المعلومات وإزالة كافة القيود على الاستخدامات ونقل التكنولوجيا المتطورة.

٢. نتوقع أن تتولى الدولة تقوية التجارة الالكترونية، وأن تتبنى فكرة إنشاء الحكومة الالكترونية، وألا تلتفت إلى الجوانب الأخلاقية بإعتبار أن جهداً في هذا الخصوص نتاجه ضائعة. وبسبب إزدياد التجارة الالكترونية نتوقع أن يكون هناك أزمات تهدد اقتصاديات الشركات الوسيطة مثل مكاتب شركات السياحة وحجز الأماكن على الطائرات. فبعد أن يتم تطوير شركات الطيران بإمدادها بالأجهزة الالكترونية، وإعداد أقسام خاصة بعمليات الحجز أوتوماتيكياً، سوف ينتج عن ذلك خفض عمولات شركات ومكاتب السياحة بنسبة تصل إلى ٧٥% . وسوف يؤثر ذلك بطبيعة الحال على المنظومة السياحية.

٣. نتوقع أن يكون الاستثمار الأجنبي في مشروعات الاتصالات والمعلومات ذات الاستثمارات العالية من أفضل الوسائل في نظر النخبة الحاكمة لإدارة المخاطر المالية والاقتصادية في مشروعات بنظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T.

٤. نتوقع حفز نشاط المستثمرين المحليين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم تكنولوجيا مبسطة وملئمة وعدد أقل من المعدات والآلات. ويمثل ذلك مساهمة فعالة في خلق فرص عمل جديدة في قطاع الاتصالات والمعلومات. ونتوقع أن يكون هناك نظام فعال لمساهمة الدولة في تقوية وتطوير هذه المشاريع وعمل توسعات مستقبلية دون تكلفة رأسمالية عالية. كما أن الخبرة التي يكتسبها المهندسون والفنيون المحليون سوف تمكنهم مع الوقت من توفير بعض التكنولوجيات المحلية وإدخال تعديلات مفيدة على التكنولوجيات المستوردة. وقد تظهر بين الحين والحين استراتيجيات تكامل بين المشروعات الصغيرة لتغذية المشروعات الكبيرة.

٥. من المتوقع إنشاء هيئة قومية لتطوير صناعة البرمجيات ونظم المعلومات والاستفادة من صناعة البرمجيات لتحقيق منتجات عالية الجودة يمكن تسويقها على المستوى العالمي.

٦. من المتوقع التوسع في إنشاء مراكز التدريب المجهزة بتجهيزات تكنولوجية رفيعة المستوى بالتعاون مع الشركات الأجنبية لتوفير العمالة المطلوبة في مجال

الاتصالات والمعلومات لمختلف قطاعات الدولة نظرا لمسايرة الرأسمالية الجديدة لدعوى العولمة وسعيها للتكيف معها.

٧. من المتوقع أن توفق النخبة الحاكمة في التنسيق مع الدول العربية أو بعضها في وضع التشريعات المناسبة لإنشاء الشبكة العربية للمعلومات في إطار أعمال الجامعة العربية. كما أنه من المتوقع إلى حد كبير زيادة فرص التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) والمعهد الأوروبي للمواصفات القياسية في الاتصالات (ETSI). وذلك في السنوات الخمس الأولى من عمل هذا السيناريو.

٨. نتوقع طفرة كبيرة في قطاع البحث العلمي والتكنولوجيا وزيادة الإنفاق على هذا القطاع حتي تصل إلى ٢% من الدخل القومي سنويا في السنوات الأخيرة من تشغيل هذا السيناريو.

٩. نتوقع أن يصاحب النمو في الناتج القومي زيادة في فرص العمل ونتوقع أن تصل مساهمة قطاع الاتصالات والمعلومات في الدخل القومي بنسبة تزيد عن ٢%.

١٠. نتوقع في ظل هذا السيناريو (وكذلك في سيناريو الاشتراكية الجديدة) أن تتشط جهود تنظيم الأسرة لخفض النمو السكاني حيث سوف يزداد عدد السكان بمتوسط ٣, ١% سنويا ليصبح عدد السكان قرابة ٨٣ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠. وسوف يكون معدل النمو في الحضر أسرع وبمتوسط سنوي ٢% لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خاصة في قطاعات الخدمات المتمركزة في الحضر وزيادة رقعة المناطق الحضرية مما سوف يشجع على الهجرة المتزايدة من الريف الذي تتدنى فيه الأجور ونوعية الحياة.

١١. نتوقع أن يرتفع معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي في حدود ٥, ٦% لإعتماد هذا السيناريو بدرجة كبيرة على جذب المزيد من الاستثمارات خاصة في تصنيع المنتجات الاستهلاكية وفي قطاع الخدمات. ونتوقع أن تكون مكونات الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠ موزعة بنسب ١٨% زراعة، ٣٠% صناعة، ٥٢% خدمات.

١٢. من المتوقع أن يتأثر التسويق والبيع بعصر المعلومات وأن يكون هناك تحد جديد يواجه المؤسسات. ففيض المعلومات عما يقدم من خدمات وتسهيلات سوف يصيب المستهلك بتخمة معلوماتية تجعله على غير المتوقع أكثر صموداً أمام الإغراءات بحيث تصبح برامج التسويق التقليدية غير ذات قيمة أو جدوى في جذب الزبون. ويتوقع في ظل هذا التطور المعلوماتي في مجال التسويق ضياع قيمة الاسم التجاري أو عائد الشهرة.

١٣. سوف تؤثر مخاطر الإنترنت على البورصة وعمليات التداول للأسهم بيعاً وشراء عبر شبكات الإنترنت وسوف يكون لها تأثير غير عادي على كيفية الاستثمار في الأسهم.

١٤. نتوقع ظهور دور سلبي لأغلب البنوك المصرية بوصفها الجهات الأكثر على تمويل شراء أجهزة التكنولوجيا الحديثة وخاصة أجهزة الكمبيوتر للمستخدم. وذلك نظراً لأن أسعار التكنولوجيا في اتجاه تنازلياً وليس تصاعدياً رغم القرارات بإلغاء وتخفيض الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات على أجهزة ومكونات الكمبيوتر وإزالة ما بها من نشوهات غير منطقية.

١٥. نتوقع فوضى مرورية بسبب التجارة الالكترونية. فرغم أن التسوق سوف يكون عبر شبكة الإنترنت بحيث يوفر الوقت بالنسبة للمستهلكين وجهد الذهاب إلى المحلات التجارية، إلا أن كثرة العربات الصغيرة التي تقوم بتسليم البضائع للمنازل ووقوفها لتفريغ حمولتها سوف يصعب من حركة المرور وخاصة في ساعات الذروة.

١٦. نتوقع أن يتبنى هذا السيناريو بعض الأنشطة والتطبيقات الحديثة حتى عام ٢٠٢٠ منها:

- التعليم عن بعد.
- الطب عن بعد.
- للوظيفة خارج العمل.

وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية بما يعنيه من ارتفاع في مستويات التعليم والصحة والرفاهية.

سيناريو "الاشتراكية الجديدة" وسيناريو "التأزر الاجتماعي":

نتفق مع ما جاء في تنظير سيناريو "الاشتراكية الجديدة" في الورقة الرابعة من أوراق مشروع ٢٠٢٠ من حيث تصور ضرورة وجود مرحلة انتقالية، يطلق عليها مرحلة "التنمية المستقلة" تهيب المجتمع لتقبل النهج الاشتراكي الجديد في إدارة شئون المجتمع والدولة. ونتفق أيضاً على أن بناء التنمية المستقلة قد يستلزم فترة لا تقل عن عشر سنوات يبدأ بعدها قيام السيناريو (الاشتراكية الجديدة) الذي تستمر خلاله التنمية المستقلة كشرط ضروري، وإن لم يكن شرطاً غير كاف وحده لقيام السيناريو.

وحيث أن مفهوم "التنمية المستقلة" في سيناريو "التأزر الاجتماعي" أو "السيناريو الشعبي". هو مفهوم من المفاهيم المركزية، وأن فكرة قيام حكم شعبي حقيقي يكفل للناس فرصاً وفيرة للمشاركة الفعلية في حكم أنفسهم بأنفسهم من الأفكار المحورية، وأن التنمية المستقلة لا تعني العزلة عن العالم، وأن المشاركة الشعبية تتجاوز إحباطات كل من المركزية والتعديّة. فإننا يمكن أن نعتبر ذلك تمهيداً لانتقال هادئ وطبيعي إلى سيناريو "الاشتراكية الجديدة" بمفهومها الديمقراطي للتعددية السياسية ورفضها لقيادة الحزب الواحد، وبتوجهاتها بالنسبة للمزج الصحيح بين التخطيط وآليات السوق، وعدم إعطاء قسمة خاصة للملكية الحكومية، وضمان توفير حرية المبادأة والمبادرة للأفراد والجماعات في ميادين الإنتاج، وعدم الانعزال عن العولمة الاقتصادية، والاستفادة من التجارة الدولية، والسعي في تطوير مشروعات التكامل مع الدول العربية، وتنشيط العلاقات مع الدول النامية في نفس المجال.

ومؤدى ما سبق، هو أننا سوف نقوم بتشغيل السيناريو الشعبي وسيناريو الاشتراكية الجديدة معاً، الأول كمرحلة انتقالية حتى عام ٢٠١٠ تؤدي إلى سيناريو الاشتراكية الجديدة الذي يعمل حتى عام ٢٠٢٠^(٥٧)، ونتوقع في ظلّهما أن تكون الصورة العامة لقطاع الاتصالات والمعلومات على النحو التالي:

١. نتوقع أن يكون تركيز السيناريو في المرحلة الانتقالية على أن تكون جهود المستثمرين المحليين معتمدة على إمكانيات وكفاءة المواطنين وما يتميز به العنصر البشري المصري من كفاءة وعلم. لاسيما في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلوماتية مع وضع ضوابط على نقل التكنولوجيا.

٢. نتوقع أن يحاول السيناريو من البداية تحقيق المزج الصحيح بين التخطيط وآليات السوق مع التخطيط لدور الدولة للاستفادة من تناقضات مصالح الدول المتقدمة لاستخلاص المزايا لصالح المجتمع المصري. ومن ثم إبطاء حركة الاقتصاد المصري نحو العولمة وفتح الأسواق والارتباط بالشركات متعددة الجنسيات.

٣. نتوقع أن تقوم الدولة في إطار هذا السيناريو بدعم التصنيع المحلي من خلال المزج بين التخطيط وآليات السوق، مع عمل توسعات مستقبلية دون تكلفة رأسمالية عالية. ودعم إمكانيات تصنيع بدائل للمنتجات المستوردة. والوصول تدريجيا إلى مرحلة تصنيع المعدات محليا، لاسيما في المجالات التالية: السنترالات، التليفونات، الدوائر الالكترونية المطبوعة، أجهزة الفاكس وأجهزة الحاسبات.

٤. نتوقع أن يركز السيناريو على عدم الانصياع الغير متكافئ للأسواق الخارجية وأن يركز على تنشيط العلاقات مع الدول العربية والدول النامية ودول عدم الانحياز.

٥. نتوقع الزيادة في منح تراخيص تشغيل للشبكات الاتصالية وشبكات نقل المعلومات. وسوف تخضع عقود الاستغلال الخاصة بهذه التراخيص لمشاركة الدولة أو القلة الاحتكارية التي تعمل تحت سيطرة الدولة بنسبة أكثر من ٥٠% لاحتواء المخاطر الفنية والاقتصادية في مجالات الاتصالات والمعلومات.

٦. نتوقع أن يهتم السيناريو بتحقيق السلام الاجتماعي للقوى العاملة عن طريق إيجاد وسائل مناسبة للتكافل الاجتماعي.

٧. نتوقع أن يركز السيناريو على إعادة توزيع السكان جغرافيا مع إعمار مناطق جديدة، ومن ثم سوف تزداد قوة الشبكات الاتصالية ووسائل الإعلام لدعم هذه المناطق عن طريق استخدام الأقمار الصناعية أو شبكات الألياف الضوئية حسب موقع هذه المناطق الجديدة وبعدها عن المناطق السكانية المزدحمة.

٨. نتوقع أن يركز السيناريو على البحوث والتطوير ورعاية البحث العلمي. ولكن لا نتوقع أن يحظى هذا الاهتمام بالدعم المالي الكافي لإبراز تقدم ملحوظ في مجال المعلومات والاتصالات.

٩. سوف تقوم الحكومة الاشتراكية بفرض ضرائب على التجارة الالكترونية، وذلك بغض النظر عن أن فرض هذه الضرائب سوف يؤثر على تطور أو زيادة العمليات التجارية عبر الإنترنت، وذلك كمحاولة من الدولة لتقليل العجز في ميزان المدفوعات.

١٠. يفترض في هذا السيناريو أن معدل النمو السكاني سيكون منخفضا (حوالي ١,٤٥%) بحيث يصل عدد سكان مصر في عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٨٦ مليون نسمة.

١١. يفترض في هذا السيناريو أن متوسط معدل النمو السنوي للنواتج القومي الإجمالي حوالي ٥,٥% وستكون مكونات الناتج المحلي الإجمالي مقاربة بتلك المتوقعة في السيناريو المرجعي ٢٠% زراعة، ٣٠% صناعة، ٥٠% خدمات.

قائمة المصطلحات

(١) البيانات والمعلومات Data and Information

تمثل البيانات المصادر أو المواد الخام التي تنتج من القياسات والملاحظات ويمكن تمثيلها بأرقام، أو أصوات، أو صور أما المعلومات فهي تكون نتيجة التعامل مع البيانات للحصول علي منتج يمكن الاستفادة منه بواسطة المستخدم النهائي.

(٢) الشبكة القومية للمعلومات : PSN

مجموعات شبكات تخصصية تتبادل العديد من المعلومات مثل شبكات البحوث، المكتبات، والتجارة الإلكترونية وخلافه.

(٣) الشبكة القومية لنقل المعلومات : PSDN

البنية الأساسية سلكية ولاسلكية لاستخدام ونقل المعلومات وهي شبكة اتصالات رقمية تستخدم بروتوكولات خاصة تمكن من تبادل أجهزة السنترالات والأجهزة الطرفية من التعرف على البيانات.

(٤) الشبكة القومية للاتصالات : PSTN

هي البنية التحتية لتقديم الخدمة التليفونية في الأساس بالإضافة إلى نقل خدمات الشبكات الأخرى مثل التلفزيون، والتلكس، والفاكس، والتليفون المحمول.

(٥) مجتمع المعلومات : Information Society

هو مجتمع يكون فيه المعرفة (Knowledge) أساس التعليم والثقافة والإنتاج. ومنه تمثل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عامل الترابط بين الأفراد، والمؤسسات، والهيئات ووسيلة للوصول إلى المعلومات والخدمات. وبذلك يمكن اعتبار مجتمع المعلومات كشبكة مترابطة بين الأفراد وشبكات المعلومات.

(٦) تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات : ICT

هو الترابط بين استخدام علوم وإدارة الاتصالات والحاسبات لإنتاج ونقل وإدارة المعلومات لخدمة المجتمع.

(٧) تكنولوجيا المعلومات IT

وتشتمل على صناعة البرامج وأجهزة المعلومات والخدمات.

(٨) التجارة الإلكترونية : (E-Commerce)

هو وسيلة تعامل إلكترونية عن طريق شبكة الإنترنت يمكن بواسطتها إبرام صفقات لمنتجات وعمل خدمات ما بعد البيع وإجراء المدفوعات والتسويق والإعلان وذلك بواسطة شركات أفراد. ويشمل ذلك أيضاً التعامل إلكترونياً في المؤسسات والموظفين باستخدام شبكات داخلية. وبهذا المفهوم تؤثر التجارة الإلكترونية تأثيراً هائلاً على الاقتصاد عن طريق خلق شركات جديدة ودمج شركات مع بعضها مما سوف يكون له أثر كبير على سوق العمل ومستقبل العمالة في القرن الواحد والعشرين.

(٩) الشبكات الرقمية المتكاملة الخدمات : ISDN

هي شبكات اتصالات متطورة تعمل بالنظام الرقمي تقدم خدمات الصوت والصورة والبيانات في وقت واحد.

(١٠) الشبكة الرقمية المتكاملة الخدمات واسعة النطاق : BISDN

هي تصوير للنظام ISDN بحيث يتم من خلالها نقل بسرعات كبيرة تصلح للتعامل مع الصور المتحركة.

(١١) الجيل الثالث من الاتصالات المتنقلة : 3G / IMT 2000

هي شبكة المستقبل يتم فيها التغلب على كافة المشاكل الفنية والتنفيذية للنظم الحالية. وتقدم كافة الخدمات الحديثة الصوتية والمرئية والمكتوبة وسوف تخدم الاحتياجات المنتظرة خلال العشرين سنة القادمة. ويقال عن الجيل الثالث من أجهزة المحمول أنه نظام عالمي موحد ذو استخدامات واسعة النطاق يكسر للحواجز بين الدول.

المراجع

أولاً: المراجع الأجنبية

- (1) "Policy and Master Plan On Information Telecommunication Development up to 2000", Socialist Republic of Vietnam, Hanoi, 1998.
- (2) Workshop On "Regulator Frame Work and Development of Telecommunication Networks for Economic Operation". Palermo, Italy, May 6-7 1996.
- (3) "Telecommunication in the Mediterranean".European Commission, Directorate General III, Telecommunication, Information Market and Exploration of Research, 1995.
- (4) "Regional Telecommunication Conference for the Arab States", ITU Oct. 1992.
- (5) "Constraints to Privatization": The Egyptian Experience, Mokhtar Khattab, ECES, Cairo No. 38, 1999.
- (6) "Telecommunications Emergency Economics Meeting the Challenge of the Information Age". The World Bank, Telecom. & Information, Division Industry and Information Depart, 1997.
- (7) "Applying Information Tech. 101 Success Stories from Esprit" European Communication, DG III, Industry 1995.
- (8) "Action For Stimulation of Transponder Telework and Research Corporation in Europe", European Commission DGXIII-B. Telework 96
- (9) "Two Perceptions on Telecom. Reform in Developing Countries", James G. Gantwell Salma Brothers, ECES November 1997.
- (10) "High-tech. Finland" The Finish Foreign Trade Association, Helsinki Finland, 1999.

-
- (11) "EU Action Plan: Satellite Communication in the Information Society, the European Commission; Economic & social committee, 1997.
 - (12) "Europe on the Move" The European Union & World Trade, Brussel, 1995.
 - (13) "Regulatory Reform: Laying the Foundation for Egypt's Telecommunication Future" Regulatory Seminar, Cairo Egypt, October 1995
 - (14) "Advanced Communication Technologies & Science" European Commission, ACT 1995 DG X III-B.
 - (15) "Living and Working in the Information Society" IST 98, Vienna, European Commission, 1998.
 - (16) "Telematics and Applications Programs, Guide to the 1995-1996 Projects European Commission, DG III, 1999.
 - (17) "Internet Goes Mobile" News Link, 1st Quarter, 2000.
 - (18) "European Gateway to Electronic Commerce", The European Commission, DG Enterprise, 1999.
 - (19) "Quality of Life, Knowledge and Competitiveness", Finnish National Fund for Research and development, Helsinki 1998.
 - (20) "ICT Market and Information Society in Lithuania" Infobalt 99, INFOBALT Association.
 - (21) "Telecom Egypt: Status and Prospects" Ahmed Galal, ECES, Cairo May 1997.
 - (22) "Exploring the Information Society" Final report, IST 99 Helsinki 22-24 November 1999.
 - (23) "Arab States Telecommunication Indicators" ITU, 1996.
 - (24) GATT Secretariat, The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, The Legal Texts, Geneva, June 1994 PP.323-364.
-

- (25) UNCTAD: HandBook of International Trade AND Statistics 1995, table 6-3.
- (26) IMF, Balance of Payment Statistics YearBook, part 2, 1995 tables B/2 B/3, PP. 13-15.
- (27) ITU, World Telecommunications Development Report: 1995, p. 59
- (28) ITU, World Telecom Development Report 1994 P. 56
- (29) Swiss Bank Corporation, Global Telecommunication Advisor, Issue No.2. First Quarter 1995. PPS 157-158
- (30) Carols, Wellness, Stream "Privitization of Telecommunications: The Case of Mexico", Implementing Reforms in the Telecommunications sector, lessons from Expansion, Washington D.C, world Bank 1994)
- (31) "Telecommunication Privatization" on the Agenda "MEB" Middle East Business Weekly, April 14, 1995 P.251.
- (32) ITU/BDT World Telecommunication Indicators Database, 1998.
- (33) ITU, 1998 ITU, BDT/IMPS, T1 BASIC, 1998.
- (34) ITU/BDT/INFS, T1 STAFF, 1998.
- (35) ITU/BDT/INFS T1 REVENUE, 1998.
- (36) WISTA Report, Digital Planet-The Global Information Economy, 1998.
- (37) EITO 99 BOOK.
- (38) EITO, In fobalt and LTB estimates, 1999.

ثانياً: المراجع العربية

- (٣٩) الجمعية العلمية للمهندسين، "الجات ومستقبل الاتصالات في مصر"، القاهرة، ١٩٩٨.
- (٤٠) المجلة المصرية لعلوم الحاسب، "خطة وطنية للمعلوماتية في مصر"، القاهرة، المجلد ٢، العدد الثاني، ١٩٩٨.
- (٤١) الهيئة القومية للاتصالات، "خطة إستراتيجية للهيئة القومية للاتصالات"، القاهرة، مايو ١٩٩٥.
- (٤٢) "محور المعلوماتية والاتصالات"، مجلد أعمال المؤتمر الهندسي العربي الحادي والعشرون، بيروت ١٩٩٨.
- (٤٣) مجلد أعمال مؤتمر وزراء الاتصالات العرب، جامعة الدول العربية، "المشروعات والخدمات الحديثة" يوليو ١٩٩٧.
- (٤٤) فريد النجار، "خو إطار متكامل للبحوث والتنمية للاتصالات العربية"، ندوة الاتصالات العربية، جامعة الدول العربية، أبريل ١٩٩٥.
- (٤٥) عبد المنعم يوسف بلال، ثورة الاتصالات وصناعة المعلومات في مصر والعالم العربي، القاهرة، اللجنة القومية لتجهيز المعلومات، أكتوبر ١٩٩٨.
- (٤٦) للجنة القومية لتجهيز المعلومات، تطوير صناعة البرمجيات في مصر، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، يوليو ١٩٩٩.
- (٤٧) بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ترجمة عبد السلام رضوان، مارس ١٩٩٨.
- (٤٨) وزارة الاتصالات والمعلومات، "الخطة القومية للاتصالات"، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٩.
- (٤٩) مركز التطوير التكنولوجي، "التكنولوجيا وسيلة لتطوير التعليم في القرن ٢١"، وزارة للتربية والتعليم، القاهرة، ١٩٩٥.

(٥٠) جون بيلتون، "هوج في تخطيط الاتصال"، اليونسكو، ١٩٨٥.

(٥١) الفريق المركزي بمشروع مصر ٢٠٢٠، "الأسس النظرية والمنهجية
لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠"، منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط -
القاهرة، أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد ٤، يوليو ١٩٩٩.

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/١٦٤٤٣

ISBN : 977-281-207-X

ف: 14196 ت: 7/10/2008

مطابع الجدار الهندسية/القاهرة

تليفون/فاكس : (٢٠٢) ٥٤٠٢٥٩٨

صدر فى هذه السلسلة

- ١ - إبراهيم العيسوى ، التنمية فى عالم متغير - دراسة فى مفهوم التنمية ومؤثراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، طبعة أولى ٢٠٠٠ ، وطبعة ثانية ٢٠٠١ .
- ٢ - محمود منصور عبد الفتاح وآخرون ، الزراعة والغذاء فى مصر - الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ٣ - عاطف هلال ، الموارد المعدنية وآفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠ ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠١ .
- ٤ - عصام الحناوى ، قضايا البيئة والتنمية فى مصر - الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ٥ - محمد نصر الدين علام وآخرون ، المياه والأراضى الزراعية فى مصر - الماضى والحاضر والمستقبل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ٦ - فايز مراد مينا ، التعليم فى مصر - الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ٢٠٠١ .
- ٧ - عبد الباسط عبد المعطى ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، دار ميريت ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ٨ - محمد منير مجاهد ، مصادر الطاقة فى مصر وآفاق تنميتها ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- ٩ - سمير فياض ، الصحة فى مصر الواقع وسيناريوهات المستقبل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ٢٠٠١ .
- ١٠ - محمد عراقى وآخرون ، قطاع النقل فى مصر - الماضى والحاضر المستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ٢٠٠١ .
- ١١ - ماجد عثمان وآخرون ، السكان وقوة العمل فى مصر - الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ ، دار ميريت ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ١٢ - محمد مختار الطوجى وآخرون ، منظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- ١٣ - سمعان بطرس فرج الله ، مصر والدائرة المتوسطية - الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- ١٤ - محبا على زيتون ، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر - دار الشروق القاهرة .
- ١٥ - عبد المنعم بلال ، الاتصالات والمعلومات فى مصر - الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ المكتبة الأكاديمية - القاهرة .

ويصدر قريباً

- ١ - سلوى العامرى وآخرون ، أجيال المستقبل : الطفولة والشباب ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ٢ - على سليمان ، العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى - دار الشروق - القاهرة .

هذا الكتاب

يقدم دراسة معتمدة للمشروع البحثي "قطاع المعلومات والاتصالات في مصر حتى ٢٠٢٠"، والتي تهدف أساساً إلى إرساء دعائم مستقبل الاتصالات والمعلومات والصناعات المغذية لها في مصر، وبحث إمكانات "التطوير والتحديث"، مع الأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع المصري والتطورات العالمية في مجال الاتصالات والمعلوماتية والتجارب المقارنة للدول الأخرى، يغطي هذا التقرير النتائج التي تم للفريق البحث للمشروع التوصل إليها .

ولقد تصدى المؤلف بذكاء وقدرة في علاجه لمصير هذا "الاقتصاد الجديد" في كل من السيناريوهات التي يدرسها مشروع "مصر ٢٠٢٠". فقد تكاثرت الشركات المشتغلة بتوفير السلع والخدمات اللازمة لهذا "الاقتصاد الجديد" في الدول الصناعية، وابتدعت بورصة الأوراق المالية في نيويورك مؤشراً خاصاً يحمل ذلك الاسم في مواجهة بقية الشركات الأخرى .

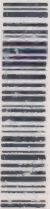
اللّٰهُ من وراء القصد ...!

الناشر

ISBN:977-281-207-X

Bibliotheca Alexandrina

065 1027



4 00 LE
5 8 9 7 8
24/2425

ACADEMIC BOOKSHOP
JOINT-STOCK CO. CAIRO 2002



٥٨٩٧٨